



نموذج مقترح لقياس أثر المخاطر المالية الداخلية على ربحية البنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية

إعداد

د. حسنين السيد حسنين طه
أستاذ إدارة الأعمال
كلية التجارة - جامعة مدينة السادات

أ. محمود فرج بكر محمد مرسى
باحث دكتوراه، قسم إدارة الأعمال
كلية التجارة - جامعة مدينة السادات

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة - جامعة دمياط

المجلد الثالث - العدد الأول - الجزء الثالث - يناير ٢٠٢٢

التوثيق المقترح وفقا لنظام APA:

طه، حسنين السيد حسنين؛ مرسى، محمود فرج بكر (٢٠٢٢). نموذج مقترح لقياس أثر المخاطر المالية الداخلية على ربحية البنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٣(١) ج ٣-٩٧٣-١٠٣٧.

رابط المجلة: <https://cfdj.journals.ekb.eg/>

نموذج مقترح لقياس أثر المخاطر المالية الداخلية على ربحية البنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية

أ. محمود فرج بلر محمد مرسى

د. حسنين السيد حسنين طه

الملخص:

يهدف البحث إلى التعرف على مدى تأثير المخاطر المالية الداخلية على ربحية البنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية، وذلك من خلال وضع نموذج كمي؛ للكشف عن أثر المخاطر المالية الداخلية: (مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر كفاية رأس المال) في تحسين مؤشرات ربحية البنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية: (صافي هامش الفائدة، وصافي هامش غير الفائدة، وحصة السهم من الأرباح)، وسوف يعتمد الباحثون على عينة من البنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية، والبالغ عددها (٩) بنوك خلال فترة البحث الممتدة من عام (٢٠١٠م) وحتى عام (٢٠١٩م)، وقد استخدم أسلوب تحليل الانحدار المتعدد؛ لاختبار الفرضيات، وأشارت النتائج إلى أن مؤشرات ربحية البنوك التجارية المدرجة في بورصة الأوراق المالية تتأثر بكل من: (مؤشر مخاطر الديون المشكوك في تحصيلها، ومؤشر معدل نمو القروض، ومؤشر كفاية رأس المال من الشريحة الأولى، ومؤشر كفاية رأس المال من القاعدة الرأسمالية بازل III)، ومؤشر هامش الأمان السوقي، ومؤشر الرافعة المالية (بازل III)، وعدم وجود تأثير لباقي متغيرات المخاطر المالية الداخلية على المتغيرات التابعة).

الكلمات المفتاحية: مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر كفاية رأس المال، الربحية، البنوك التجارية.

١- مقدمة:

تلعب البنوك التجارية دوراً مهماً في الاقتصاد، كما أن استقرارها مهم للنظام المالي، ومهم للحفاظ على استقرار وظيفة الوساطة المالية؛ لذلك تُعد ربحية البنوك أحد المواضيع الأساسية التي تشغل اهتمام البنوك التجارية وصانعي السياسات البنكية: (Muhammad & Chin, 2019)؛ وذلك لكون الربحية أمراً ضرورياً لبقاء المؤسسات المالية، وزيادة قدرتها على المنافسة على المدى الطويل في بيئة عمل تتسم بالمنافسة الضارية (Joseph, 2018).

وإضافة إلى وظيفة الوساطة المالية، فإن الأداء المالي للبنوك له تأثير كبير على النمو الاقتصادي للدولة؛ إذ تجسد الربحية أبرز عوامل الثقة والاطمئنان للمشاركين والمتعاملين مع القطاع البنكي من: مساهمين، وعملاء، ومستثمرين؛ فالأداء المالي الجيد للبنوك والمُقاس بربحيتهما يكافئ المساهمين على استثماراتهم، ويحفز استثماراتهم إضافية تحقق المزيد

د. حسنين السيد حسنين؛ أمحمود فرج بكر

من النمو الاقتصادي، من ناحية أخرى، قد يؤدي ضعف أداء البنوك - ومن ثم ربحيتها - إلى فشلها، وإظهارها لأزمة مالية سيكون لها عواقب سلبية على النمو الاقتصادي (Artor et al., 2017).

هذا؛ وتواجه المؤسسات البنكية مستويات أعلى من المخاطر في عملياتها البنكية (Akther, 2015)؛ ويرجع ذلك إلى الرافعة المالية العالية: (زيادة درجة المخاطر)، والتي تعكس مدى اعتماد البنك على الودائع والقروض الأخرى: (الأموال المقترضة) بنسبة أعلى بكثير مقارنة بحقوق الملكية: (الأموال المملوكة) استثمارها في عمليات الإقراض والعمليات المالية الأخرى (Adekunle et al., 2011)، وذلك بهدف تعظيم قيمة المساهمين: (القيمة السوقية للسهم)؛ بتحقيق أكبر عائد ممكن: (عملية الوساطة المالية: العلاقة بين المودعين والمقترضين) ، والذي يأتي على حساب زيادة مستويات المخاطر (Stephen et al., 2014).

وفي معظم الدراسات تعد المخاطر المالية من أهم الأنواع الرئيسية للمخاطر البنكية، والتي يمكن أن تتعرض لها البنوك؛ حيث يرتبط هذا النوع من المخاطر بأي خسائر محتملة يمكن أن تتعرض لها المؤسسة البنكية أثناء ممارستها لنشاطها؛ سواء أكانت تلك الخسائر ناتجة عن مخاطر في عمليات منح الائتمان: (مخاطر الائتمان)، أو عمليات سحب العملاء: (مخاطر السيولة)، أو عدم كفاية رأس المال (Muhammad, 2015).

لذلك بات من الضروري دراسة هذه المخاطر المالية الداخلية وأثرها بغرض الوصول إلى وضع نموذج يساعد على تحقيق مستويات مرتفعة من الربحية، وتفعيل النشاط البنكي؛ فالحفاظ على المفاضلة بين المخاطرة والعائد هو أساس استقرار النظام البنكي.

٢- مفاهيم ومصطلحات البحث:

يوضح الجدول رقم (١) المفاهيم والمصطلحات الرئيسية التي تمثل المتغيرات المستقلة والتابعة للدراسة؛ وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (١) مفاهيم ومصطلحات البحث

المفهوم	مصطلحات
هي احتمال وقوع أي حدث أو تهديد من شأنه أن يؤثر بالسلب، أو يزيد من تقلب عوائد الأرباح، أو التدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها؛ بسبب التعرض لمجموعة من التغيرات التي قد تطرأ على البيئة الداخلية للمؤسسة البنكية، هذا؛ ويطلق على الأثر السلبي للمخاطر: (تهديداً)، أما الأثر الإيجابي فيطلق عليه: (فرصة) (Thirupathi&Manoj,2013).	المخاطر المالية الداخلية
يشير هذا النوع من المخاطر المالية الداخلية إلى: احتمال تحقق خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مُقرض (أي: انخفاض قيمة الأصول الائتمانية) من قبل البنك: (الطرف الدائن)؛ نتيجة تدهور المحفظة الائتمانية للبنك، أو تراجع المركز الائتماني للعميل المقترض: (الطرف المقابل/المدين) (Sharad,2015)، وبالتالي عجز الطرف المقابل: (المدين) عن الوفاء بالتزاماته وفقاً للشروط المتفق عليها (نجار، ٢٠١٤م).	مخاطر الائتمان
يشير هذا النوع من المخاطر المالية الداخلية إلى: عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها، الأمر الذي يؤثر على إيرادات البنك ووضعه المالي.	مخاطر السيولة
يرتبط هذا النوع من المخاطر المالية الداخلية بمدى قدرة البنك على مواجهة المخاطر بالاعتماد على أمواله المملوكة؛ وذلك باحتفاظه بمقدار محدد من الأموال بالنسبة لأصوله الخطرة، والمقدر ب (٨%) في: (بازل I) و (بازل II)، و (١٠,٥%) في: (بازل III) (Milton et al.,2014).	مخاطر كفاية رأس المال
مجموعة من المؤشرات؛ لقياس ربحية البنوك، وهي: صافي هامش الفائدة (NIM)، وهامش غير الفائدة (NNIM)، وربحية السهم (EPS).	مؤشرات الربحية

المصدر: من إعداد الباحثين.

٣- الدراسات السابقة:

تناول جانب من الدراسات السابقة أثر أحد أو بعض مؤشرات المخاطر المالية الداخلية وهي: (مخاطر الائتمان - مخاطر السيولة - مخاطر كفاية رأس المال - الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة - والقروض المتعثرة) على ربحية البنوك التجارية، وقد توصلت إلى النتائج التالية:

➤ هناك أثر إيجابي لمؤشرات المخاطر والمتمثلة في: (مخاطر الائتمان - مخاطر السيولة - ومخاطر كفاية رأس المال) على ربحية البنوك التجارية الصينية (دراسة: Yong, et. al, 2017).

- هناك أثر إيجابي لمخاطر السيولة مقاسة بمؤشر: (القروض/الأصول) على ربحية البنوك التجارية الأردنية (دراسة: شخاتره، ٢٠١٤م).
- هناك علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين كل من مخاطر السيولة مقاسة بمؤشر: (نسبة القروض/الأصول)، ومخاطر كفاية رأس المال مقاسة بمؤشر: (حقوق الملكية/الأصول) وربحية البنوك التجارية الأردنية (دراسة: حمدان وآخرون، ٢٠١٣م).
- هناك أثر إيجابي لمخاطر السيولة مقاسة بمؤشر: (الأصول المتداولة/إجمالي الأصول) على ربحية البنوك التجارية الصينية، بينما هناك أثر سلبي لمخاطر رأس المال مقاسة بمؤشر (حقوق الملكية/إجمالي الأصول) على ربحية البنوك الحكومية (دراسة: Yong, 2017).
- هناك أثر سلبي لمخاطر كفاية رأس المال مقاسة بمؤشر: (الخصوم/الأصول) على ربحية البنوك التجارية الأردنية (الزعيبي وآخرون، ٢٠٠٥م).
- هناك أثر إيجابي لكل من: (مؤشر الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة - ومؤشر القروض المتعثرة) على ربحية البنوك التجارية الصينية (دراسة: Ti&Chi, 2016).

وفي ضوء ما تقدم من نتائج: نخلص بأن وجود أثر إيجابي لأحد أو بعض **مؤشرات المخاطر:** (مخاطر الائتمان - أو مخاطر السيولة - أو مخاطر كفاية رأس المال - أو الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة - أو القروض المتعثرة) على ربحية البنوك التجارية؛ هو ما يدعم فرضية: (العلاقة التقليدية بين العائد والمخاطرة)؛ بما يفسر العلاقة الموجبة بين مؤشرات المخاطر والمخاطرة ومؤشرات الربحية، وإن كان يتفق مع كافة نتائج الدراسات السابقة أعلاه، إلا أنها تختلف فيما جاءت به دراسة (Yong, 2017)، من نتيجة تبين وجود أثر سلبي لمخاطر كفاية رأس المال، مقاسة بمؤشر: (حقوق الملكية/الأصول) على ربحية البنوك التجارية الحكومية؛ بما يفسر العلاقة العكسية بين المخاطر وربحية البنك، والتي ترفض معها فرضية (العلاقة التقليدية بين العائد والمخاطرة).

٤ الفجوة البحثية:

تبين من استعراض الدراسات السابقة - على الرغم من أهميتها - إلا أنها لم تتناول مجموعة أكثر تكاملاً من محددات ربحية البنوك التجارية؛ فما زال هناك حاجة إلى التعرف على أهم محددات المخاطر المالية الداخلية المؤثرة على ربحية البنوك التجارية المصرية، والتي تجعل قيمة معامل التحديد: (R2) أكبر ما يمكن، وكذلك الحاجة إلى وضع نموذج متكامل؛ لقياس أثر المخاطر المالية الداخلية: (الائتمان و السيولة، وكفاية رأس المال) في تحسين مؤشرات ربحية البنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية وذلك على مدى عشر سنوات من عام (٢٠١٠م) إلى عام (٢٠١٩م). **وهذه هي الفجوة البحثية التي يسعى البحث إلى تغطيتها.**

ولكي نكون أكثر تحديداً، فإن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بصفة عامة هو التطبيق على البيئة المصرية، وبصفة خاصة كونها تحاول قياس أثر كل من المحددات الداخلية والخارجية على ربحية البنوك التجارية المصرية؛ وترتيباً على ما تقدم وعلى حسب علمنا على المستوي التطبيقي للبنوك عامة والبنوك المصرية خاصة. **فإن ما يميز هذه الدراسة:**

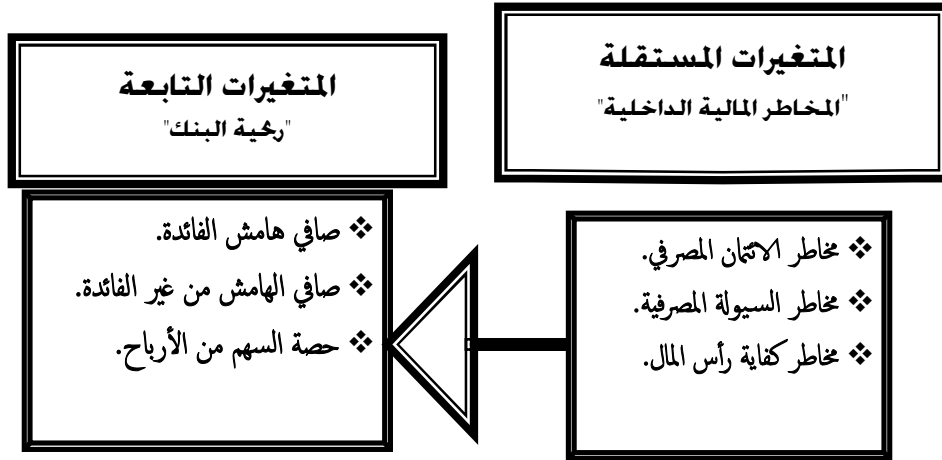
١- أنه لم يُطرق لها سابقاً في أي من الدراسات السابقة، بالإضافة إلى كونها تعتبر أولى الدراسات التي تختبر أثر المخاطر المالية الداخلية على ربحية البنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية، وفقاً لمقررات (بازل III).

٢- تستخدم مجموعة أكثر تكاملاً لمؤشرات الربحية، وهي: (وصافي هامش الفائدة -وصافي هامش غير الفائدة -وحصة السهم من الأرباح).

٣- تستخدم مجموعة أكثر تكاملاً للمخاطر المالية الداخلية، وهي: (مخاطر السيولة -ومخاطر الائتمان -ومخاطر كفاية رأس المال).

وعلى ضوء ما تقدم فإن نموذج البحث يمكن أن يتخذ الشكل التالي:

الشكل رقم (١) العلاقة بين متغيرات البحث



د. مشكلة البحث:

إن سلامة وفعالية قرارات البنك في الحفاظ على المفاضلة بين العائد والمخاطرة يُعدّ قضية رئيسية مرتبطة بمدى قدرة البنك على معرفة المخاطر المتوقع وقوعها، وتحديد طبيعتها، والتعامل معها، وهو ما يستلزم من البنك ضرورة معرفة وفهم مختلف الأنواع الرئيسية للمخاطر البنكية، ومؤشرات قياسها؛ حتى تتمكن إدارة البنك من اتخاذ قرارات سليمة وموضوعية، بما

د. حسنين السيد حسنين؛ أمحمود فرج بكر

يضمن للبنك تحقيق هدفه الأول: (تعظيم الربح)، وهدفه الثاني: (الاستمرار في النشاط)، وذلك في إطار العلاقة المباشرة بين العائد والمخاطرة.

وفي سبيل ذلك، تركز مشكلة البحث حول الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى أثر المخاطر المالية الداخلية على ربحية البنوك التجارية المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية؟

ولبحث هذه المشكلة نقسم هذا التساؤل إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ١- هل يوجد أثر ذو دلالة معنوية للمخاطر المالية الداخلية مقاسة بمؤشرات (مخاطر الائتمان، والسيولة، وكفاية رأس المال) على مؤشر هامش الربح من الفائدة كأحد مؤشرات ربحية البنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية؟
- ٢- هل يوجد أثر ذو دلالة معنوية للمخاطر المالية الداخلية مقاسة بمؤشرات (مخاطر الائتمان، والسيولة، وكفاية رأس المال) على مؤشر هامش الربح من غير الفائدة كأحد مؤشرات ربحية البنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية؟
- ٣- هل يوجد أثر ذو دلالة معنوية للمخاطر المالية الداخلية مقاسة بمؤشرات (مخاطر الائتمان، والسيولة، وكفاية رأس المال) على مؤشر حصة السهم من الأرباح كأحد مؤشرات ربحية البنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية؟

٦- أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في التعرف على مدى وجود أثر ذي دلالة معنوية للمخاطر المالية الداخلية على ربحية البنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية، **ولبحث** هذا الهدف العام في ضوء الإجابة على تساؤلات مشكلة البحث، نقسم هذا الهدف العام إلى الأهداف الفرعية التالية:

- ١- التعرف على مدى وجود أثر ذي دلالة معنوية للمخاطر المالية الداخلية مقاسة بمؤشرات (مخاطر الائتمان، والسيولة، وكفاية رأس المال) على مؤشر هامش الربح من الفائدة كأحد مؤشرات ربحية البنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية.
- ٢- التأكد من مدى وجود أثر ذي دلالة معنوية للمخاطر المالية الداخلية مقاسة بمؤشرات (مخاطر الائتمان، والسيولة، وكفاية رأس المال) على مؤشر هامش الربح من غير الفائدة كأحد مؤشرات ربحية البنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية.
- ٣- التحقق من مدى وجود أثر ذي دلالة معنوية للمخاطر المالية الداخلية مقاسة بمؤشرات (مخاطر الائتمان، والسيولة، وكفاية رأس المال) على مؤشر حصة السهم من الأرباح كأحد مؤشرات ربحية البنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية.

٧. فروض البحث:

يسعى هذا البحث إلى اختبار الفرضية الرئيسية التالية:

لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للمخاطر المالية الداخلية على ربحية البنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية.

ولاختبار هذه الفرضية الرئيسية في ضوء الإجابة على تساؤلات مشكلة البحث وتحقيق أهدافها؛ نقسم هذه الفرضية الرئيسية إلى الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للمخاطر المالية الداخلية مقاسة بمؤشرات (مخاطر الائتمان والسيولة وكفاية رأس المال) على مؤشر هامش الربح من الفائدة كأحد مؤشرات ربحية البنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للمخاطر المالية الداخلية مقاسة بمؤشرات (مخاطر الائتمان، والسيولة، وكفاية رأس المال) على مؤشر هامش الربح من غير الفائدة كأحد مؤشرات ربحية البنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للمخاطر المالية الداخلية مقاسة بمؤشرات (مخاطر الائتمان، والسيولة، وكفاية رأس المال) على مؤشر حصة السهم من الأرباح كأحد مؤشرات ربحية البنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية.

٨. أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من أهمية تطبيق المخاطر المالية الداخلية؛ لتقييم ربحية البنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية، والتي يمكن صياغتها، كما يلي:

- ❖ التأصيل العملي لنموذج يقترح أن الربحية ترتبط بعلاقات مع المخاطر المالية الداخلية: (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر كفاية رأس المال).
- ❖ التأصيل العلمي لمفاهيم مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر كفاية رأس المال، وعرضاً للمدارس الفكرية المختلفة في هذا الشأن، ووضع إطار نظري وتطبيقي متكامل للدارسين والمهتمين بمحددات ربحية البنوك التجارية.

٩. حدود البحث:

سوف يقتصر البحث على البيانات الثانوية كأداة لجمع بيانات البحث، والمتمثلة في: القوائم المالية السنوية للبنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية عينة البحث في الفترة التي تبدأ من عام (٢٠١٠م) وحتى عام (٢٠١٩م)، وسوف يتم الحصول على تلك البيانات من المصادر التالية: (التقارير المنشورة على مواقع البنوك عينة البحث، التقارير المنشورة على موقع مباشر للبورصة المصرية، التقارير المجمعة من شركة مصر لنشر المعلومات).

١٠- أسلوب البحث:

يتضمن أسلوب البحث عدة عناصر نتناولها على النحو التالي:

١/١٠ بيانات البحث:

سوف يعتمد الباحثون على البيانات الثانوية كأداة لجمع بيانات البحث؛ من خلال جمع البيانات المالية الخاصة بقياس محددات المخاطر المالية الداخلية: (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر كفاية رأس المال)، وربحية البنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية من المصادر الثانوية، والمتمثلة في: القوائم المالية السنوية للبنوك التجارية عينة البحث، وذلك عن الفترة التي يغطيها البحث؛ والمحددة بعشرة أعوام، والتي تبدأ من عام (٢٠١٠م) وحتى عام (٢٠١٩م)، وسوف يتم الحصول على تلك البيانات من المصادر التالية: (التقارير المالية المنشورة على مواقع البنوك عينة البحث، التقارير المنشورة على موقع مباشر للبورصة المصرية، التقارير المتحصل عليها من شركة مصر لنشر المعلومات).

٢/١٠ متغيرات البحث:

يتطلب القيام بالبحث ضرورة تحديد مجموعة من المتغيرات اللازمة؛ لتقييم أثر المخاطر المالية الداخلية للبنك: (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر كفاية رأس المال) على ربحية البنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية. وفيما يلي يقوم الباحثون بتوصيف كل متغير من المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة المكونة لنموذج البحث، وكيفية قياسها، وذلك كما يلي:

١/٢/١٠ المتغيرات المستقلة:

سيقوم الباحثون بقياس مجموعة المتغيرات المتعلقة بمحددات المخاطر المالية الداخلية: (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر كفاية رأس المال)، وفيما يلي توصيف لكل متغير؛ كما يلي:

أ- المتغير المستقل الأول "مخاطر الائتمان المصرفي":

تشير هذه المخاطر إلى احتمال تحقق خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مُقرض، أي: (انخفاض في قيم الأصول الائتمانية) من قبل البنك: (الطرف الدائن)؛ نتيجة تدهور المحفظة الائتمانية للبنك، أو تراجع المركز الائتماني للعميل المقترض: (الطرف المقابل/المدين) (Sharad, 2016)؛ وبالتالي عجز الطرف المقابل: (المدين) عن الوفاء بالتزاماته وفقاً للشروط التعاقدية المتفق عليها (نجار، ٢٠١٤م). ويأخذ هذا النوع من المخاطر المالية يأخذ أحد شكلين، وهما: (Amalendu, 2012)

❖ أن تكون الخسارة في قيمة الأصل الائتماني: وذلك إذا لم يدفع الطرف المقابل: (المدين) قيمة الأقساط مضافاً إليها الفائدة المستحقة المتعاقد عليها، فإن الخسارة التي يتحملها البنك ستكون خسارة كلية، تشمل كلاً من رأس المال: (قيمة الأصل الائتماني) مضافاً إليه قيمة الفائدة: (العائد على الأصل الائتماني).

❖ **أن تكون الخسارة في قيمة (الفائدة/العائد) على الأصل الائتماني:** وذلك إذا طلب الطرف المقابل: (المدين) من البنك (الدائن): سداد أصل القرض مع التنازل جزئياً أو كلياً عن قيمة الفائدة المستحقة على الأصل؛ نتيجة لعدم كفاية الدخل فإن الخسارة التي يتحملها البنك تكون خسارة جزئية أو كلية في قيمة الفائدة المستحقة، أي: (ربحية البنك من الأصل الائتماني).

ومما تقدم، نخلص بأن مخاطر الائتمان تشير إلى حالة عدم التأكد من استرداد القيمة الأساسية للأصل الائتماني: (القروض والسلفيات) ومبلغ الفائدة المتعاقد عليها، إما جزئياً أو كلياً؛ وذلك يكون إما نتيجة التخلف عن السداد؛ حيث يكون الطرف المقابل غير راغب أو غير قادر على الوفاء بالتزاماته التعاقدية، وهي الحالة القصوى لمخاطر الائتمان البنكي (حنفي، ٢٠٠٠م)؛ أو تراجع التصنيف الائتماني للطرف المقابل: (المدين) من قبل وكالة التصنيف، وهي الحالة الوسيطة لمخاطر الائتمان البنكي؛ لأنها تعبر عن الخسارة المقدرة في قيمة الأصل الائتماني قبل التخلف عن السداد (Amalendu, 2012). ذلك أن تراجع التصنيف الائتماني لا يعني التخلف الفعلي عن السداد، وإنما زيادة احتمالية تخلف الطرف المقابل: (المدين) عن سداد التزاماته المتعاقد عليها (نجار، ٢٠١٤).

وقد أظهرت العديد من الدراسات البنكية مجموعة من المؤشرات؛ لقياس وتقييم المخاطر الائتمانية. والجدول التالي رقم (٢) يوضح أهم خمس مؤشرات مالية لقياس مخاطر الائتمان، **وذلك على النحو التالي:**

الجدول رقم (٢)

المؤشرات المالية لقياس وتقييم مخاطر الائتمان البنكي

<p>(مؤشر مخاطر مخصصات خسائر اضمحلال القروض)</p> <p>قروض غير منتظمة ومحل اضمحلال / إجمالي الأصول (Sanjukta&Rudra, 2016)</p> <p>❖ <u>يقصد بالقروض غير المنتظمة ومحل اضمحلال</u>: تلك القروض التي حل موعد استحقاقها أو جزء منها ولم تسدد في الموعد المتفق عليه، وتتضمن المتأخرات من يوم واحد وحتى (٩٠) يوماً، وذلك بعد الأخذ في الاعتبار عدم امتلاك البنك ضمانات للتحويل، ويتم تكوين مخصص خسائر اضمحلال بإجمالي القيمة (البنك المركزي المصري، ٢٠٠٨م).</p> <p>❖ <u>تقيس هذه النسبة</u>: حجم الأصول الموظفة كمخصصات لخسائر اضمحلال القروض، وكلما زادت هذه النسبة وحتى (٥٠%) فإن البنك أكثر عرضه للإفلاس: (درجة أمان منخفضة)، وأقل قدرة على تحصيل عوائد من أصوله.</p> <p>❖ <u>فمثلاً</u>، إذا كانت النسبة هي (٢٠%) دل ذلك على أن البنك يستثمر (٨٠%) من أصوله كقروض تدر عائداً، أي: إنه يخسر (٢٠%) من عوائد أصوله، ويتمتع بدرجة أمان مصرفي عالٍ، أما إذا زادت هذه النسبة لتصل إلى (٥٠%) دل ذلك على أن البنك يستثمر (٥٠%) من أصوله كقروض تدر عائداً، أي: إنه يخسر (٥٠%) من عوائد أصوله، ويتمتع بدرجة أمان منخفضة، أما إذا زادت هذه النسبة إلى (٦٠%) تعني أن البنك يستثمر (٤٠%) من أصوله كقروض تدر عائداً، أي: إنه يخسر (٦٠%) من عوائد أصوله، والبنك عرضه للإفلاس: (زيادة مخاطر الأصول).</p>
<p>(مؤشر مخاطر مخصص الديون المشكوك في تحصيلها)</p> <p>قروض غير منتظمة وليست محل اضمحلال / إجمالي القروض (Yong, 2016)</p> <p>❖ <u>تفيد هذه النسبة البنك الذي يتوقع تدهور محفظته الائتمانية</u>: (زيادة في خسائر القروض المضمونة)، بأنها تعمل كمؤشر لبيان درجة الأمان للبنك، إذا ما استجرت أمور تسندعي الحاجة إلى زيادة مستويات الاحتياطي؛ لتفادي خسائر القروض المتوقع تعثرها، أو كانت القيمة العادلة للضمانات التي يمتلكها البنك لا تغطي القيمة الفعلية لهذه القروض.</p> <p>❖ <u>تناسب هذه النسبة عكسياً</u> مع الربحية ودرجة الأمان البنكي، فكلما زادت هذه النسبة دلّ ذلك على أن البنك يحتاج إلى الاحتفاظ بجزء من أمواله؛ لاستيعاب الخسائر التي قد يترتب على وقوعها إفلاسه، الأمر الذي يعكس من جهة أولى خسارة العوائد المترتبة عليها، ومن جهة أخرى تقليل فرصة البنك في استغلال هذه المخصصات في استثمارات تدر عائداً.</p>

<p>(مؤشر مخصصات خسائر القروض)</p> <p>مخصصات خسائر القروض / إجمالي القروض (نادية، ١٩٩٨- 2016, Yong)</p>
<p>❖ <u>تقيس هذه النسبة:</u> حجم مخاطر الإقراض المحتملة في المحفظة الائتمانية للبنك، وذلك على اعتبار أن محفظة القروض بمختلف أنواعها تمثل النسبة الأكبر من الأصول الإيرادية، أي: (الأصول التي تحتوي على المخاطر).</p> <p>❖ <u>تتأثر هذه النسبة بمجموعة من العوامل تتمثل في:</u> تكاليف إصدار القروض والسلفيات الحالية، وتكاليف الاحتفاظ بالاحتياطيات الحالية، بالإضافة إلى حجم القروض الممنوحة وتوزيعها وتواريخ استحقاقها.</p>
<p>(مؤشر معدل إجمالي القروض غير المنتظمة)</p> <p>إجمالي القروض غير المنتظمة / إجمالي القروض (Sayed et al., 2015)</p>
<p>❖ <u>تفيد هذه النسبة البنك الذي يتوقع تدهور محفظته الائتمانية:</u> (زيادة في خسائر القروض المضمونة وغير المضمونة) على زيادة الاحتياطي لتفادي خسائر القروض المتعثرة فعلياً: (قروض غير منتظمة ومحل اضمحلال)، أو المحتمل تعثرها: (قروض غير منتظمة وليست اضمحلال) بتكوين مخصص لخسائر اضمحلالها.</p> <p>❖ <u>وعلى الرغم من اتفاق هذه النسبة مع:</u> (مؤشر مخاطر الديون المشكوك في <u>تحصيلها</u>)؛ في أنها تتناسب عكسياً مع الربحية، وطردياً مع درجة الأمان البنكي، إلا أن الاختلاف بينهما يركز على إضافة القروض غير المنتظمة محل الاضمحلال بالنسبة لهذا المؤشر إلى مؤشر القروض المشكوك في تحصيلها.</p>

<p>(مؤشر معدل نمو القروض)</p> <p>(قروض سنة الأساس-قروض سنة المقارنة) / ق.سنة المقارنة، Michael et al., (2008)</p>
<p>❖ تقيس هذه النسبة: مستوى التغيير في حجم المحفظة الائتمانية للبنك خلال عام واحد، وكلما انخفضت هذه النسبة وحتى (٥٠%) فإن البنك أكثر عرضه لمخاطر انخفاض السيولة: (درجة أمان منخفضة)؛ نتيجة لانخفاض قدرة البنك على تحصيل عوائد من القروض الممنوحة لتغطية الفوائد من العائد وذلك مقارنة بالعام السابق.</p> <p>❖ فمثلاً، إذا كانت النسبة هي (٢٠%) دل ذلك على أن حجم استثمارات البنك من القروض قد ارتفعت بمقدار (٢٠%) مقارنة بالعام السابق، أي: إن عوائد قروضه زادت بمقدار (٢٠%) مقارنة بالعام السابق، والبنك يتمتع بدرجة أمان مرتفعة، أما إذا انخفضت هذه النسبة لتصل إلى (صفر%) دل ذلك على أن حجم محفظة الائتمان للبنك تساوي حجم محفظة الائتمان للبنك عن العام السابق، أي: عوائد قروضه لم تتغير مقارنة بالعام السابق، أما إذا انخفضت هذه النسبة لتصبح (-٢٠%) دل ذلك على أن حجم استثمارات البنك من القروض قد انخفضت بمقدار (٢٠%) مقارنة بالعام السابق، أي: إن عوائد قروضه انخفضت بمقدار (٢٠%) مقارنة بالعام السابق والبنك يتمتع بدرجة أمان منخفضة (زيادة مخاطر القروض).</p>
<p>المؤشرات المالية المستخدم في قياس المتغير الفرعي المستقل: (مخاطر الائتمان البنكي)</p> <p>المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على الدراسات البنكية</p>

ب- المتغير المستقل الثاني: "مخاطر السيولة المصرفية":

يرتبط هذا النوع من المخاطر المالية الداخلية بعدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها، الأمر الذي يؤثر حالياً أو مستقبلياً على إيرادات البنك ووضعه المالي (Musaab, 2018)؛ فعندما يكون هناك عجز في السيولة فإن البنك يواجه صعوبة في توفير الأموال اللازمة؛ لتغطية أعبائه؛ إما بزيادة التزاماته، أو تحويل أصوله بسرعة إلى نقدية بأقل تكلفة مما يؤثر على ربحيته (Nguyen&Christopher, 2019).

ومن هنا، نخلص بأن مخاطر السيولة البنكية **قد تشير إلى:** (Ionel, 2013)

❖ عدم قدرة البنك على تمويل الاحتياطي النقدي من الأصول السائلة للوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل والمتمثلة في تكلفة الفوائد فضلاً عن استحقاق الودائع في فترات المحددة بالعقد.

❖ استحالة قيام البنك بتحويل أصوله إلى سيولة بسرعة وبتكلفة مناسبة.

وقد أظهرت العديد من الدراسات البنكية مجموعة من المؤشرات لقياس وتقييم مخاطر السيولة. والجدول التالي رقم (٣) يلخص أهم خمس مؤشرات مالية لقياس مخاطر السيولة، **كما يلي:**

الجدول رقم (٣)

المؤشرات المالية لقياس وتقييم مخاطر السيولة البنكية

<p>(مؤشر مخاطر سيولة هيكل الأصول)</p> <p>الأصول المعرضة لمخاطر الائتمان إلى إجمالي الأصول</p> <p>(Berger et al., 2016; Jose et al., 2012; Benedikt et al., 2007)</p>
<p>❖ يستخدم هذا المؤشر لقياس مدى اعتماد البنك على الأصول المعرضة لمخاطر الائتمان لتكوين هيكل أصوله، وارتفاع هذا المؤشر يشير إلى إفراط البنك في استخدام الأصول الخطرة، ومن ثم عجز في السيولة لديه، في حين أن انخفاض هذا المؤشر يعني فائضاً في السيولة. وبالتالي فكلما ارتفعت هذه النسبة كان البنك أكثر عرضة لمخاطر الائتمان ومن ثم مخاطر السيولة.</p> <p>❖ وإذا كان من المعروف أن ارتفاع حجم القروض كأحد الأصول الخطرة المكونة لهيكل أصول البنك يعني ارتفاع إيرادات الفائدة المتولدة عن هذه القروض، أي: (ارتفاع أرباح البنك)، وبالتالي فمن المتوقع أن انخفاض هذه النسبة سيكون له تأثير سلبي على الربحية. إلا أن عدم امتلاك البنك لنظام جيد لإدارة مخاطر السيولة، هو ما يفسر بأن ارتفاع هذه النسبة نتيجة لزيادة حجم القروض سيؤدي إلى انخفاض ربحية البنك؛ كنتيجة طبيعية لاحتمال ارتفاع مخاطر الديون المشكوك فيها: (زيادة نسبة مخصصات اضمحلال القروض) كأحد مؤشرات مخاطر الائتمان، ومن ثم تعرضها لمخاطر عجز السيولة (حمدان وآخرون، ٢٠١٣م-2016, Yong).</p>
<p>(مؤشر مخاطر سيولة الأصول النقدية وشبه النقدية)</p> <p>الأصول المتداولة / إجمالي الأصول (محمود وآخرون، ٢٠٠٩- 2006- F.S.I)</p>
<p>❖ تقيس هذه النسبة قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها. وتتناسب هذه النسبة عكسياً مع مخاطر السيولة وإمكانية تعرض البنك لمخاطر الأفلاس؛ فكلما ارتفعت هذه النسبة كلما انخفضت مخاطر السيولة، وبالتالي زيادة درجة الأمان البنكي وانخفاض الربحية لزيادة حجم الأموال غير الموظفة في أصول تدر عائداً.</p> <p>❖ وجدير بالذكر، أن الأصول المتداولة تتكون من الأصول النقدية: (الأصول تامة السيولة، وعديمة الربحية) + الأصول شبه النقدية: (الأصول السائلة، والمدرة للعائد).</p>

<p>(مؤشر بازل III لـصافي قيمة التمويل المستقر)</p> <p>التمويل المستقر المتاح إلى التمويل المستقر المطلوب (Itziar et al., 2016; Marcin, 2017)</p>
<p>❖ تفيد هذه النسبة البنك في: قياس قيمة مصادر الأموال المتاحة طويلة الأجل لمدة عام على الأقل: (الخصوم)، مقارنة باستخدامات الأصول والمطالبات التمويلية الناتجة عن الالتزامات خارج الميزانية: (الأصول والبنود خارج الميزانية).</p> <p>❖ وتهدف إلى: مساعدة البنك على هيكلة مصادر أمواله والتزاماته العرضية، فضلاً عن الأنشطة في أسواق رأس المال؛ لمساعدتها في التغييرات الهيكلية التي تطرأ على مخاطر السيولة بعيداً عن عدم التوافق الزمني قصير الأجل، ولتوفير مصادر تمويل أكثر استقراراً لكل من أصول وأنشطة البنك. ويجب أن تزيد عن (100%).</p> <p>❖ ويتكون بسط المعادلة من: (ودائع تحت الطلب $85x\%$) + (ودائع جارية وادخارية $70x\%$) + (أرصدة مستحقة للبنوك $0x\%$) + (التزامات أخرى + قروض طويلة الأجل + قروض أخرى + مخصصات خسائر القروض + مخصصات أخرى + حقوق الملكية) $100x\%$.</p> <p>❖ ويتكون مقام المعادلة من: (قروض وتسهيلات للعملاء $100x\%$) + (قروض وتسهيلات للبنوك + مشتقات مالية + أصول مالية بغرض المتاجرة + أوراق مالية متاحة للبيع + أوراق مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق + استثمارات مالية في شركات تابعة وشقيقة) $35x\%$ + (الأصول الثابتة $100x\%$) + (نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي + إجمالي أرصدة لدى البنوك) $0x\%$ + (الشهرة + أصول غير ملموسة + أصول أخرى) $100x\%$.</p>
<p>(مؤشر مخاطر السيولة الجارية)</p> <p>الأصول النقدية / إجمالي الودائع الجارية (Tadija&Bojana, 2013)</p>
<p>❖ تفيد البنك في: تجنب وقوعه في مخاطر السيولة المقابلة لالتزاماته أمام المودعين.</p> <p>❖ وتتناسب هذه النسبة عكسياً مع درجة المخاطرة والربحية فكما ارتفعت النسبة ارتفعت قدرة البنك على سداد التزاماته أمام المودعين: (انخفاض درجة المخاطرة)، وانخفضت ربحيته؛ لزيادة حجم الأموال غير الموظفة في أنشطة تدر عائداً، وذلك من خلال ارتفاع الأصول النقدية: (نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي ولدى البنوك الأخرى) أو انخفاض ودائعه الجارية، في حين يعد انخفاضها مؤشراً على انخفاض قدرة البنك على سداد التزاماته أمام المودعين: (ارتفاع درجة المخاطرة)، وذلك من خلال انخفاض الأصول النقدية للبنك أو ارتفاع في ودائعه الجارية.</p>

(مؤشر مخاطر السيولة غير المباشرة)

قروض وتسهيلات للعملاء والبنوك / إجمالي الودائع (عبد السلام، ٢٠٠٦ - Clara et al., 2010)

❖ هي نسبة غير مباشرة لتقدير حالة السيولة البنكية، وتناسب هذه النسبة طردياً مع درجة نشاط البنك وعكسياً مع درجة السيولة، فالنسبة المرتفعة وإن كانت مؤشر على توسع البنك في عمليات الإقراض وزيادة ربحيته ومن ثم السيولة الاقتصادية للدولة وذلك بضع أموال جديدة في المجتمع، إلا أنها مؤشر على انخفاض السيولة للبنك في مواجهة سحب العملاء لودائعهم، بينما تشير النسبة المنخفضة إلى وضع سيولة مصرفية جيد وطاقة إقراضية كامنة.

المؤشرات المالية المستخدم في قياس المتغير الفرعي المستقل: (مخاطر السيولة البنكية)

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على الدراسات البنكية

ج- المتغير المستقل الثالث: "مخاطر كفاية رأس المال":

يرتبط هذا النوع من المخاطر المالية الداخلية بمدى قدرة البنك على مواجهة المخاطر بالاعتماد على موارده الذاتية، أي: (حقوق الملكية، والاحتياطيات)؛ وذلك باحتفاظه بمقدار محدد من الأموال بالنسبة للأصول المستثمرة والمقدر بنحو (٨%) في (بازل I) و (بازل II)، و (١٠,٥٪) في (بازل III) (Milton et al., 2014).

ومن وجهة النظر هذه نخلص بأن مخاطر كفاية رأس المال قد تشير إلى:

- ❖ عدم قدرة البنك على تحمل مخاطر فشل العمليات الاستثمارية؛ كمخاطر عجز المدين عن السداد (Darry, 2014)، ومخاطر انخفاض القيمة السوقية للأصول دون مستوى القيمة السوقية للخصوم، أي: (عندما تكون حقوق الملكية سالبة) (حماد، ٢٠٠٣).
- ❖ عدم قدرة البنك على سداد التزاماته (Parvesh & Naresh, 2013)، أو تغطية السحب المفاجئ للودائع (ناصر، ٢٠١٣م).

وعليه، - ولأن البنوك التجارية تتمتع بخاصية الرافعة المالية فقد أوضحت الدراسات - أن هناك علاقة عكسية بين مخاطر رأس المال وكفاية رأس المال؛ بما يفسر أن ارتفاع مخاطر رأس المال يقابله انخفاض في معدل كفاية رأس المال (Khaled et al., 2013)؛ الأمر الذي يتطلب من إدارة البنك زيادة رأس المال: (حقوق الملكية)؛ لمقابلة مخاطر عدم كفاية رأس المال، أو توظيف جزء أكبر من أصوله في استثمارات أقل مخاطرة (محمود، ٢٠٠٨م)؛ لذلك فقد أخذت البنوك المركزية بزيادة رأس مال البنوك؛ لتمكينها من تحمل الخسائر المتوقعة، والتخفيف من زيادة القروض المتعثرة، أي: (خفض الرافعة المالية) (السهلاوي، ٢٠١٨م).

وقد أظهرت الدراسات مجموعة من المؤشرات؛ لقياس وتقييم مخاطر كفاية رأس المال، والجدول رقم (٤) يوضح أهم ثلاث مؤشرات لقياسها، بالإضافة إلى مؤشرين وفقاً (لبازل III) أحدهما لقياس الرافعة المالية والآخر؛ لكفاية رأس المال من القاعدة الرأسمالية، وذلك كما يلي:

الجدول رقم (٤)

المؤشرات المالية لقياس وتقييم مخاطر كفاية رأس المال

<p>(مؤشر كفاية رأس المال من الشريحة الأولى) الشريحة الأولى إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة (حماد، ٢٠٠٧؛ هندی، ٢٠٠٦-2013، Jianhua et al.)</p>
<p>❖ يستخدم هذا المؤشر لتحديد مدى كفاية رأس المال الأساسي لمواجهة المخاطر المحتملة مقارنةً رأس المال الأساسي للبنك بأصوله المرجحة بالمخاطرة.</p> <p>❖ وتتناسب هذه النسبة عكسياً مع درجة المخاطرة والربحية؛ فكلما ارتفع معدل كفاية رأس المال انخفضت درجة المخاطرة، وانخفضت درجة الربحية؛ حيث تشير النسبة العالية إلى أن البنك يحتفظ بحجم كبير من رأس المال الذي يمكنه من استيعاب قدر محدد من الخسائر دون خطر الفشل أو التعرض لمخاطر الإفلاس: (كفاية رأس المال لمواجهة الخسائر في الأصول)، وتشير النسبة المنخفضة إلى ارتفاع نسبة الأصول الخطرة أو انخفاض رأس المال الأساسي للبنك، وبالتالي عدم قدرة البنك على استيعاب الخسائر من الأصول الخطرة، الأمر الذي يترتب عليه التعرض لخطر الفشل أو الإفلاس: (عدم كفاية رأس المال لمواجهة الخسائر في الأصول).</p>
<p>(مؤشر كفاية رأس المال الممتلك "الرافعة المالية") حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (عباس، ٢٠٠٧؛ عبد العزيز، ٢٠١٨، Jianhua et al., 2013)</p>
<p>❖ تفيد هذه النسبة البنك إلى أي مدى يتم تمويل إجمالي أصول البنك من رأس المال الممتلك (حقوق الملكية).</p> <p>❖ وتتناسب هذه النسبة عكسياً مع المخاطرة، فالبنك ذو النسبة الأقل يشير إلى ارتفاع درجة المخاطرة، بما يفسر انخفاض قدرة البنك على تحمل الخسائر المحتملة، وزيادة القروض المتعثرة، وعدم قدرة البنك على الاستمرار، أي: (ارتفاع الرافعة المالية).</p>
<p>(مؤشر هامش الأمان) حقوق الملكية إلى إجمالي الاستثمار في الأوراق المالية (بهية مصباح، ٢٠٠٨م)</p>
<p>❖ تفيد هذه النسبة البنك في قياس مدى كفاية رأس المال الممتلك: (حقوق الملكية) لمقابلة مخاطر انخفاض القيمة السوقية، وتتناسب هذه النسبة عكسياً مع درجة المخاطرة فكلما ارتفعت النسبة انخفضت درجة المخاطرة المرتبطة بعدم قدرة البنك على مواجهة الخسائر المحتملة في الأوراق المالية، في حين يعد انخفاضها مؤشراً على ارتفاع درجة المخاطر المرتبطة بعدم قدرة البنك على مواجهة الخسائر المحتملة في الأوراق المالية.</p>

<p>(مؤشر كفاية رأس المال من القاعدة الرأسمالية)</p> <p>القاعدة الرأسمالية إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة</p> <p>(حماد، ٢٠٠٧؛ البنك المركزي المصري، ٢٠١٢)</p>
<p>❖ يستخدم هذا المؤشر من قبل الجهات الرقابية في البنوك؛ لتحديد مدى كفاية القاعدة الرأسمالية: (رأس المال الأساسي + رأس المال الإضافي)، والتي تستخدم لتمويل نشاط البنك، بالإضافة إلى ضمان تغطية كافة المخاطر البنكية؛ بهدف مقابلة مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل، وتحمل الخسائر غير المتوقعة التي لا تغطيها المخصصات، مع ضمان حماية أموال المودعين والدائنين الآخرين عند تصفية أصول البنك، وقد ألزم البنك المركزي البنوك بالاحتفاظ بحد أدنى من رأس ماله يعادل أو يزيد عن ١٠% بين عناصر القاعدة الرأسمالية: (بسط المعادلة) والأصول الخطرة المرجحة بأوزان المخاطر: (مقام المعادلة)؛ وذلك لمقابلة مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل.</p> <p>❖ وتتناسب هذه النسبة عكسياً مع درجة المخاطرة والربحية، فكلما زاد حجم الأموال المحتفظ بها لمواجهة مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل انخفضت درجة المخاطرة، وانخفض حجم الأموال الموظفة في استثمارات تدر عائداً؛ مما يؤثر سلباً على ربحية البنك: (العلاقة الطردية بين المخاطرة والربحية).</p>
<p>(مؤشر الرافعة المالية "بازل III")</p> <p>الشريحة الأولى إلى إجمالي الأصول داخل وخارج الميزانية</p> <p>(البنك المركزي المصري، ٢٠١٨-2013- Jianhua et al.)</p>
<p>❖ يستخدم هذا المؤشر من قبل الجهات الرقابية في البنوك؛ لتحديد مدى كفاية الشريحة الأولى من القاعدة الرأسمالية مقارنة بحجم أصول البنك: (داخل وخارج الميزانية) غير المرجحة بأوزان المخاطرة، وقد ألزم البنك المركزي البنوك بالاحتفاظ بحد أدنى من رأس ماله، يعادل أو يزيد عن (٣%) بين عناصر الشريحة الأولى لرأس المال: (بسط المعادلة) وإجمالي الأصول داخل وخارج الميزانية وغير المرجحة بأوزان المخاطر: (مقام المعادلة)، وذلك لمقابلة مخاطر الرافعة المالية.</p> <p>❖ وتتناسب هذه النسبة عكسياً مع درجة المخاطرة والربحية، فكلما زاد حجم الأموال المحتفظ بها لمواجهة مخاطر الرافعة المالية انخفضت درجة المخاطرة، وانخفضت حجم الأموال الموظفة في استثمارات تدر عائداً؛ مما يؤثر سلباً على ربحية البنك: (العلاقة الطردية بين المخاطرة والربحية).</p>
<p>المؤشرات المالية المستخدمة في قياس المتغير الفرعي المستقل: (مخاطر كفاية رأس المال)</p> <p>المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على الدراسات البنكية</p>

٢/٢/١٠ المتغيرات التابعة (ربحية البنوك التجارية):

إن فهم العلاقة بين العوامل الداخلية وبين الربحية يساعد إدارة البنك على تبني سياسات وإجراءات من شأنها التأثير الإيجابي على الربحية، من خلال دراسة أهم المخاطر المالية الداخلية: (السيولة والائتمان وكفاية رأس المال) (الساعدي، ٢٠١٥م).

وقد أعتد الباحثون من خلال استقراء الدراسات السابقة على مجموعة مختلفة من المؤشرات المالية؛ لقياس ربحية البنوك التجارية عينة البحث، وهي: صافي هامش الربح من الفائدة (NIMP)، صافي هامش الربح من غير الفائدة (NNIM)، ربحية السهم الواحد (EPS). ويوضح الجدول رقم (٥) مؤشرات ربحية البنوك، وذلك كما يلي:

الجدول رقم (٥)

المؤشرات المالية لقياس وتقييم ربحية البنوك التجارية

(صافي هامش الربح من الفائدة "NIMP")

صافي الدخل من العائد إلى صافي أرباح العام, (Rossazana&Sheen,2016, Bogdan&Iulian, 2014)

❖ تفيد هذه النسبة البنك في قياس مدى كفاءة إدارة أصولها وخصومه، والتي تتأثر بالفارق بين الفائدة المكتسبة على أصول البنك: (القروض والتسهيلات الائتمانية)، وتكاليف الفائدة على مطلوباته: (الودائع والقروض الأخرى). حيث يرى (Albulescu,2015) أن هذه النسبة تتناسب طردياً مع الربحية وعكسياً مع الرافعة المالية؛ لأنه في حالة البنوك ذات الرافعة المالية المنخفضة، سترتفع قيمة المؤشر، وبالتالي يتوقع تأثير إيجابي على ربحية البنك.

<p>(صافي هامش الربح من غير الفائدة "NNIM") صافي الدخل من غير الفائدة إلى الأصول المربحة (Peter&Sylvia,2008)</p>
<p>❖ يستخدم هذا المؤشر في قياس مدى قدرة البنك على تغطية نفقاته غير المتعلقة بالفائدة، مقارنة بإيراداته غير المتعلقة بالفوائد التي تمكنت إدارة البنك من تحصيلها؛ حيث يرى (Mokhdum,2014) أن هذه النسبة تتناسب عكسياً مع النفقات غير المتعلقة بالفائدة، فإذا كان المؤشر سالباً دل ذلك على أن البنك غير قادر على توليد حجم كافي من الإيرادات غير متعلقة بالفوائد: (والتي يمكن أن تشمل صافي أرباح المتاجرة، والمشتقات، وصافي الأرباح من الأوراق المالية الأخرى، وصافي الرسوم والعمولات، وصافي الإيرادات التشغيلية الأخرى (World Bank, 2018)؛ لتغطية نفقاته غير المتعلقة بالفائدة: (والتي يمكن أن تشمل المصروفات غير المتعلقة بالفوائد، ورواتب الموظفين واستحقاقاتهم، والمعدات وعقود الإيجار، والضرائب، ومخصصات القروض، ورسوم الخدمات (Investopedia, 2018). ومن المتوقع أن يكون هناك تأثير سلبي على الربحية، كنتيجة لزيادة النفقات غير المتعلقة بالفوائد.</p> <p>❖ ويتكون بسط المعادلة من: (صافي الدخل من الأرباح والعمولات + نصيب البنك في أرباح الشركات الشقيقة – مصروفات إدارية – رد (عبء) الاضمحلال عن خسائر الائتمان – مصروفات ضرائب الدخل ± صافي دخل المتاجرة ± أرباح (خسائر) الاستثمارات المالية ± إيرادات (مصروفات) التشغيل الأخرى).</p>
<p>(مؤشر حصة السهم من الأرباح "EPS") صافي الربح بعد خصم الضرائب إلى الأسهم المكتتب بها (Peter&Sylvia,2008)</p>
<p>❖ يعتبر أحد المؤشرات المهمة لتقييم ربحية البنك والتي يتم الإفصاح عنها بصورة مباشرة في القوائم المالية للبنوك؛ فهي تستخدم في الحكم على كفاءة البنك في استغلال الموارد التي قدمها حملة الأسهم العادية، ومدى نجاحه في تعظيم ثروة المساهمين، فضلاً عن إمكانية الاعتماد عليه في تقييم أسعار الأسهم العادية، وكذلك تقييم قدرة البنك على تغطية وسداد توزيعات الأرباح، ويهتم المستثمرون اهتماماً خاصاً بالربحية المتوقعة للمنشأة، وعلى الأخص ربحية السهم، على أساس أن النمو في تلك الربحية عادة ما يصاحبه زيادة فيما يحصل عليه حامل السهم من توزيعات أو في شكل مكاسب رأسمالية في حال تم بيع السهم (حسن وآخرون، ٢٠١٢م).</p> <p>❖ يستخدم هذا المؤشر لقياس صافي الدخل المكتسب لكل سهم من الأسهم العادية، فكما كان نصيب السهم من الأرباح مرتفعاً كان ذلك مؤشراً على ربحية البنك، ولربحية السهم أثر كبير على ارتفاع أو انخفاض سعر السهم؛ لأنها تعبر بشكل مبسط عن عائد السهم بغض النظر عن توزيعات الأرباح من عدمه، حيث يرى (حردان، ٢٠٠٩م) أن هذا المؤشر يتناسب عكسياً مع المخاطرة، وطردياً مع الربحية، فانخفاض ربحية السهم قد يكون نتيجة لارتفاع درجة مخاطرة، أو انخفاض ربحيته عن المتوقع.</p>
<p>المؤشرات المالية المستخدمة في قياس المتغير التابع: (ربحية البنوك التجارية) المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على الدراسات البنكية</p>

٣/١٠ مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع البحث في قطاع البنوك التجارية المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية والبالغ عددها تسعة بنوك، وسوف يعتمد الباحثون عند تحديد حجم عينة البحث المستخدمة على أسلوب الحصر الشامل؛ وذلك من خلال جمع وتحليل القوائم المالية لكافة البنوك التجارية المدرجة في بورصة الأوراق المالية وعددها (تسعة بنوك تجارية) ولمدة عشر سنوات تبدأ من عام (٢٠١٠م) وحتى عام (٢٠١٩م)؛ بهدف تحديد المتغير المستقل القائد في التأثير على ربحية البنوك التجارية المصرية محل البحث، ويوضح الجدول رقم (٦) البنوك التجارية المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (٦) مجتمع وعينة البحث

البنك	التعليق والإسكان	قناة السويس	المصري القابلي	الشركة المصرفية	التجاري الدولي	الاتحاد الوطني	كربني أجريول	فطر الوطني	البنوك الوطني
كود	HDBK	CANA	EGBE	SAIB	COMI	UNBE	CIEB	QNBA	NBKE
التأسيس	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٨١	١٩٧٦	١٩٧٤	١٩٨١	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٨٠
القيود	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٠	١٩٩٥	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٦	١٩٩٤

المصدر: من إعداد الباحثين، وتم الحصول على البيانات الخاصة بتاريخ التأسيس، وتاريخ القيد من موقع مباشر البورصة المصرية.

٤/١٠ وحدة المعاينة:

تتمثل وحدة المعاينة في القوائم المالية السنوية للبنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية وعددها (٩ بنوك تجارية)، ولمدة (١٠ سنوات) تبدأ من عام (٢٠١٠م) وحتى (٢٠١٩م).

٥/١٠ أساليب تحليل البيانات:

سيستخدم الباحثون على استخدام مجموعة من أساليب التحليل الخاصة بتحليل البيانات متعددة المتغيرات، والتحقق من نوع ودرجة العلاقة بين المتغيرات المستقلة للدراسة: (المخاطر المالية الداخلية، والمتمثلة في: مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر كفاية رأس المال)، والمتغيرات التابعة: (مؤشرات ربحية البنوك التجارية)، والمتمثلة في: "صافي هامش الفائدة، وصافي الهامش من غير الفائدة، وربحية السهم الواحد"؛ وهم كما يلي:

١- تنفيذ الاختبارات الوصفية: (المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وأكبر قيمة، وأدنى قيمة)؛ باستخدام حزمة برامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS).

٢- سوف يعتمد الباحثون على أسلوب تحليل الانحدار، والارتباط المتعدد؛ لتفهم نوع وقوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة المكونة لكل فرض من فروض البحث، والتنبؤ بسلوك المتغير التابع على أساس عدد من المتغيرات المستقلة، وذلك بما يُمكن الباحثين من الوصول لمعرفة أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً على المتغير التابع.

٦/١٠ الاختبارات الإحصائية:

للحكم على صحة الفرضيات التي قامت عليها البحث، سوف يعتمد الباحثون على استخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية المصاحبة لنموذج الانحدار والارتباط المتعدد؛ لدراسة طبيعة ونوع وقوة العلاقة والدرجة التفسيرية ومعنوية العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة، وهم: اختبار (F-Test)، (T-Test).

١١- التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات:

١/١١ التحليل الوصفي لمتغيرات البحث:

أ- المتغير المستقل (المخاطر المالية الداخلية):

١/أ المتغير الفرعي المستقل الأول (مخاطر الائتمان المصرفي):

تم استخراج الإحصاءات الوصفية لكل مؤشر فرعي من المؤشرات المستخدمة في تحليل مخاطر الائتمان المصرفي، وفيما يلي الجدول رقم (٧) يوضح: المتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري، وأكبر وأصغر قيمة لكل مؤشر ولكافة البنوك عينة البحث، في الفترة من (٢٠١٠م إلى ٢٠١٩م). وذلك كما يلي:

الجدول رقم (٧)

النتائج الوصفية العامة لمتغيرات مخاطر الإلتزام المصرفي (X1-X5)

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	أقصى قيمة لمخاطر الإلتزام المصرفي		أدنى قيمة لمخاطر الإلتزام المصرفي		
		م.تغير	قيمة	م.تغير	قيمة	رمز
٠,٠٥٤٦٩	٠,٠٤١٤٤	٠,١٩٤٠٤	٠,٢٣٥٤٨	٠,٠٣٩٦٨-	٠,٠٠١٧٦	X1
منخفض بشدة	منخفض بشدة	ارتفاع شديد	مرتفع بشدة	انخفاض شديد	منخفض بشدة	وصف
٠,٠٤٧٠٣	٠,٠٣٨٩١	٠,٢٦٤٨٢	٠,٣٠٣٧٣	٠,٠٣٨٩١-	٠,٠٠٠٠٠	X2
منخفض بشدة	منخفض بشدة	ارتفاع شديد	مرتفع بشدة	انخفاض شديد	منخفض بشدة	وصف
٠,١٣٩٩٠	٠,١٤١٠٦	٠,٤٦٢٧٥	٠,٦٠٣٨٠	٠,١٢٢٣٠-	٠,٠١٨٧٦	X3
منخفض بشدة	منخفض بشدة	ارتفاع شديد	مرتفع بشدة	انخفاض شديد	منخفض بشدة	وصف
٠,١٠١٧٥	٠,٠٩٦١٨	٠,٣٥٥٣٩	٠,٤٥١٥٧	٠,٠٨٧٦٠-	٠,٠٠٨٥٨	X4
منخفض بشدة	منخفض بشدة	ارتفاع شديد	مرتفع بشدة	انخفاض شديد	منخفض بشدة	وصف
٠,٢٧٩٠٩	٠,١٨٠٧٠	١,١٢٥٧٠	١,٣٠٦٤٠	١,١٧٩٥٣-	٠,٩٩٨٨٢-	X5
منخفض	منخفض بشدة	ارتفاع شديد	مرتفع بشدة	انخفاض شديد	منخفض بشدة	وصف
٠,١١١٧٥	أدنى قيمة	٠,٠٢٥٨٢	أدنى قيمة	٠,٠٣١٩٥	أدنى قيمة	ثقة %٩٥
٠,١٧٠٣٦	أقصى قيمة	٠,٠٤٨٣٠	أقصى قيمة	٠,٠٥٩٤٩	أقصى قيمة	
		٠,١٢٢٢٥	أدنى قيمة	٠,٠٧٤٠٦	أدنى قيمة	
		٠,٢٣٩١٦	أقصى قيمة	٠,١١٦٨٨	أقصى قيمة	

المصدر: من إعداد الباحثين، (مخرجات برنامج SPSS)

وفقاً للجدول رقم (٧)، أظهرت نتائج تحليل المتوسطات الحسابية للمتغيرات الفرعية (X1-X5) الخاصة بالمتغير الفرعي الأول: (مخاطر الإلتزام) كأحد أبعاد المخاطر المالية الداخلية، ما يلي:

■ **مؤشر مخاطر اضمحلال القروض (X1):** احتلت البنوك التجارية عينة البحث والمقدرة بعدد (٩ بنوك)، وخلال سنوات البحث والمقدرة بعدد (١٠ سنوات) المرتبة الرابعة؛ بمتوسط حجم قروض محل اضمحلال منخفض بشدة بمقدار (٠,٠٤١٤٤) ودرجة انحراف

منخفضة بشدة بمقدار (٠,٠٥٤٦٩) وذلك مقارنة بمؤشر معدل نمو القروض (X5)، وقد حقق بنك الشركة المصرفية عن عام (٢٠١٦م) أدنى قيمة بمقدار (٠,٠٠١٧٦)؛ بما يفسر وجود انخفاض شديد في درجة مخاطر الائتمان المرتبطة بحجم القروض محل الأضمحلال للبنك بمقدار (-٠,٣٩٦٦٨) مقارنة بالمتوسط للبنوك التجارية عينة البحث خلال سنوات البحث. كما حقق بنك قناة السويس عن عام (٢٠١٠م) أقصى قيمة بمقدار (٠,٢٣٥٤٨)؛ بما يفسر وجود ارتفاع شديد في درجة مخاطر الائتمان المرتبطة بحجم القروض محل الأضمحلال للبنك، بمقدار (٠,١٩٤٠٤) مقارنة بالمتوسط للبنوك التجارية عينة البحث خلال سنوات البحث، هذا وقد تراوحت قيم هذا المؤشر (X1) عند مستوى ثقة (٩٥%) بين القيمة (٠,٠٣١٩٥) والقيمة (٠,٠٥٩٤٩)؛ وبالتالي فإن أيّ قيم خارج فترة الثقة تكون شاذة.

■ **مؤشر الديون المشكوك في تحصيلها (X2):** احتلت البنوك التجارية عينة البحث والمقدرة بعدد (٩بنوك)، وخلال سنوات البحث، والمقدرة بعدد (١٠سنوات) المرتبة الخامسة والأخيرة؛ بمتوسط حجم ديون مشكوك في تحصيلها منخفض بشدة بمقدار (٠,٠٣٨٩١)، ودرجة انحراف منخفضة بشدة بمقدار (٠,٠٤٧٠٣)، وذلك مقارنة بمؤشر معدل نمو القروض (X5). وقد حقق بنك "قناة السويس" عن الفترة من ("٢٠١٤م" – "٢٠١٨م")، وبنك الاتحاد الوطني للفترة من ("٢٠١٣م" – "٢٠١٥م") أدنى قيمة بمقدار (٠,٠٠٠٠٠)؛ بما يفسر وجود انخفاض شديد في درجة مخاطر الائتمان المرتبطة بحجم الديون المشكوك في تحصيلها بمقدار (-٠,٣٨٩١١)، مقارنة بالمتوسط للبنوك التجارية عينة البحث خلال سنوات البحث. كما حقق بنك "التعمير والإسكان" عن عام (٢٠١٨م) أقصى قيمة بمقدار (٠,٣٠٣٧٣)، بما يفسر وجود ارتفاع شديد في مخاطر الائتمان المرتبطة بحجم الديون المشكوك فيها بمقدار (٠,٢٦٤٨٢)؛ مقارنة بالمتوسط للبنوك التجارية عينة البحث خلال سنوات البحث، هذا وقد تراوحت قيم هذا المؤشر (X2) عند مستوى ثقة (٩٥%) بين القيمة (٠,٠٢٨٥٢) والقيمة (٠,٠٤٨٣٠)؛ وبالتالي فإن أيّ قيم خارج فترة الثقة تكون قيمًا شاذة.

■ **مؤشر القروض غير المنتظمة (X3):** احتلت البنوك التجارية عينة البحث والمقدرة بعدد (٩بنوك)، وخلال سنوات البحث والمقدرة بعدد: (١٠سنوات) المرتبة الثانية؛ بمتوسط حجم ديون غير منتظمة منخفض بمقدار (٠,١٤١٠٦)، ودرجة انحراف منخفضة بشدة بمقدار (٠,١٣٩٩٠)، وذلك مقارنة بمؤشر معدل نمو القروض (X5)، وقد حقق بنك "الشركة المصرفية" عن العام المالي (٢٠١٦م) أدنى قيمة بمقدار (٠,٠١٨٧٦)؛ بما يفسر وجود انخفاض شديد في درجة مخاطر الائتمان المرتبطة بحجم القروض غير المنتظمة بمقدار (-٠,١٢٢٣٠) مقارنة بالمتوسط للبنوك التجارية عينة البحث خلال سنوات البحث. كما حقق بنك "قناة السويس" عن العام المالي (٢٠١٢م) أقصى قيمة بمقدار (٠,٦٠٣٨٠)، بما يفسر وجود ارتفاع شديد في درجة مخاطر الائتمان المرتبطة بحجم القروض غير المنتظمة بمقدار (٠,٤٦٢٧٥) مقارنة بالمتوسط للبنوك التجارية عينة البحث خلال سنوات البحث، هذا؛ وقد تراوحت قيم هذا المؤشر (X3) عند مستوى ثقة (٩٥%) بين القيمة (٠,١١١٧٥) والقيمة (٠,١٧٠٣٦)، وبالتالي فإن أيّ قيم تقع خارج فترة الثقة تكون قيمًا شاذة.

■ **مؤشر مخصصات خسائر اضمحلال القروض (X4):** احتلت البنوك التجارية عينة البحث والمقدرة بعدد (٩ بنوك)، وخلال سنوات البحث والمقدرة بعدد (١٠ سنوات) المرتبة الثالثة؛ بمتوسط مخصص خسائر القروض منخفض بمقدار (٠,٠٩٦١٨)، ودرجة انحراف منخفضة بشدة بمقدار (٠,١٠١٧٥)، وذلك مقارنة بمؤشر معدل نمو القروض (X5)، وقد حقق بنك الشركة المصرفية عن العام المالي (٢٠١٧م) أدنى قيمة بمقدار (٠,٠٠٨٥٨)، مفسراً وجود انخفاض شديد في درجة مخاطر الائتمان المرتبطة بحجم الأموال الموظفة كمخصصات لخسائر القروض بمقدار (-٠,٠٨٧٦٠)؛ مقارنة بالمتوسط للبنوك عينة البحث خلال سنوات البحث. كما حقق بنك "قناة السويس" عن عام (٢٠١٥م) أقصى قيمة بمقدار (٠,٤٥١٥٧)، مفسراً ارتفاع شديد في مخاطر الائتمان المرتبطة بحجم الأموال الموظفة كمخصصات لخسائر القروض بمقدار (٠,٣٥٥٣٩) مقارنة بالمتوسط لبنوك البحث خلال سنوات البحث، هذا وقد تراوحت قيم المؤشر (X4) عند مستوى ثقة (٩٥%) بين (٠,٠٧٤٠٦) و(٠,١١٦٨٨)؛ وبالتالي فإن أي قيم تقع خارج فترة الثقة تكون قيماً شاذة.

■ **مؤشر معدل نمو القروض (X5):** احتلت البنوك التجارية عينة البحث والمقدرة بعدد (٩ بنوك)، وخلال سنوات البحث والمقدرة بعدد: (١٠ سنوات) المرتبة الأولى؛ بمتوسط النمو في حجم القروض الممنوحة منخفض بشدة بمقدار (٠,١٨٠٧٠)، ودرجة انحراف منخفضة بمقدار (٠,٢٧٩٠٩)، وذلك مقارنة بمؤشر القروض محل الاضمحلال (X1). وقد حقق البنك التجاري الدولي عن عام (٢٠١٤م) أدنى قيمة بمقدار (-٠,٩٩٨٨٨)، بما يفسر وجود ارتفاع شديد في درجة مخاطر الائتمان المرتبطة بحجم استثمارات البنك من القروض الممنوحة بمقدار (١,١٧٩٥٣) مقارنة بالمتوسط للبنوك عينة البحث خلال سنوات البحث. كما حقق البنك المصري الخليجي عن عام ٢٠١٦م أقصى قيمة بمقدار (١,٣٠٦٤٠)، بما يفسر وجود انخفاض ملحوظ في درجة مخاطر الائتمان المرتبطة بحجم استثمارات البنك من القروض الممنوحة بمقدار (-١,١٢٥٧٠)، مقارنة بالمتوسط لبنوك البحث خلال سنوات البحث. هذا وقد تراوحت قيم المؤشر (X5) عند مستوى ثقة ٩٥% بين القيمة (٠,١٢٢٢٥) والقيمة (٠,٢٣٩١٦)، وبالتالي فإن أي قيم تقع خارج فترة الثقة تكون قيماً شاذة.

أ/ المتغير الفرعي المستقل الثاني (مخاطر السيولة المصرفية):

تم استخراج الإحصاءات الوصفية لكل مؤشر فرعي من المؤشرات المستخدمة في تحليل مخاطر السيولة المصرفية، وفيما يلي الجدول رقم (٨) يوضح المتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري، وأكبر وأصغر قيمة لكل مؤشر ولكافة البنوك عينة البحث، في الفترة من (٢٠١٠م) إلى (٢٠١٩م). وذلك كما يلي:

الجدول رقم (٨) النتائج الوصفية العامة لمتغيرات مخاطر الإئتمان المصرفي (X6-X10)

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	أقصى قيمة لمخاطر السيولة المصرفية		أدنى قيمة لمخاطر السيولة المصرفية		
		م.تغير	قيمة	م.تغير	قيمة	رمز
٠,٠٩٢٤٣	٠,٨٤٦٠٧	٠,١٣٢٢٥	٠,٩٧٨٣٢	٠,٣٤٢٥٧-	٠,٥٠٣٤٩	X6
منخفض بشدة	مرتفع بشدة	ارتفاع طفيف	مرتفع بشدة	انخفاض ملحوظ	منخفض بشدة	وصف
٠,١٠٧٣٦	٠,٥٨٤٩٩	٠,٣٥٢٩٥	٠,٩٣٧٩٤	٠,١٩٧٥٢-	٠,٣٨٧٤٦	X7
منخفض بشدة	مرتفع	ارتفاع ملحوظ	مرتفع بشدة	انخفاض ملحوظ	منخفض بشدة	وصف
٠,٣٣٧٢٦	١,٦٣٨٤٣	١,٤٠٢٢٣	٣,٠٤٠٦٦	٠,٥١٩٣٥-	١,١١٩٠٨	X8
منخفض	مرتفع نسبياً	ارتفاع شديد	مرتفع بشدة	انخفاض طفيف	منخفض بشدة	وصف
٠,٦١١٣٤	١,٢٤٠٢٩	١,٦٨٦٧٨	٢,٩٢٧٠٦	٠,٨٥٧٧٦-	٠,٣٨٢٥٣	X9
ملحوظ	مرتفع نسبياً	ارتفاع شديد	مرتفع بشدة	انخفاض شديد	منخفض بشدة	وصف
٠,١٣٢٠٥	٠,٤٧٣١٣	٠,٤٠٨٠٩	٠,٨٨١٢٢	٠,٢٣٢٥٢-	٠,٢٤٠٦١	X10
منخفض بشدة	منخفض	ارتفاع شديد	مرتفع بشدة	انخفاض ملحوظ	منخفض بشدة	وصف
١,٥٦٧٢٣	أدنى قيمة	٠,٥٦٢٥٠	أدنى قيمة	٠,٨٢٦٧١	أدنى قيمة	ثقة %٩٥
١,٧٠٨٥١	أقصى قيمة	٠,٦٠٧٤٧	أقصى قيمة	٠,٨٦٥٤٣	أقصى قيمة	
		٤,٤٥٤٧٣	أدنى قيمة	١,١١٢٢٤	أدنى قيمة	
		٥,٠٠٧٨٨	أقصى قيمة	١,٣٦٨٣٣	أقصى قيمة	

المصدر: من إعداد الباحثين، (مخرجات برنامج SPSS)

وفقاً للجدول رقم (٨)، أظهرت نتائج تحليل المتوسطات الحسابية للمتغيرات (X6-X10) الخاصة بالمتغير الفرعي الأول: (مخاطر السيولة) كأحد أبعاد المخاطر المالية الداخلية، ما يلي:

- **مؤشر نسبة الأصول الخطرة (X6):** احتلت البنوك التجارية عينة البحث والمقدرة بعدد (٩بنوك)، وخلال سنوات البحث والمقدرة بعدد (١٠ سنوات) المرتبة الثالثة؛ بمتوسط حجم أصول خطرة مرتفع بشددة بمقدار (٠,٨٤٦٠٧)، ودرجة انحراف منخفضة بشددة بمقدار (٠,٠٩٢٤٣)، وذلك مقارنة بصافي قيمة التمويل المستقر (بازل III) (X8). وقد حقق بنك قناة السويس لعام (٢٠١٨م) أدنى قيمة بمقدار (٠,٥٠٣٤٩)؛ بما يفسر وجود ارتفاع ملحوظ في درجة مخاطر السيولة المرتبطة بحجم الأصول الخطرة للبنك، أي (ارتفاع ملحوظ في مخاطر السيولة) بمقدار (٠,٣٤٢٥٧)، مقارنة بالمتوسط للبنوك عينة البحث خلال سنوات البحث. كما حقق البنك كريدي أجريكول لعام (٢٠١٧م) أقصى قيمة بمقدار (٠,٩٧٨٣٢)، بما يفسر وجود انخفاض طفيف في مخاطر السيولة المرتبطة بحجم الأصول الخطرة للبنك بمقدار (-٠,١٣٢٢٥)، مقارنة بالمتوسط للبنوك عينة البحث خلال سنوات البحث، هذا وقد تراوحت قيم المؤشر (X6) عند مستوى ثقة (٩٥%) بين القيمة (٠,٨٢٦٧١) والقيمة (٠,٨٦٥٤٣)، وبالتالي فإن أي قيم خارج فترة الثقة تكون شاذة.
- **مؤشر مخاطر الأصول المتداولة (X7):** احتلت البنوك التجارية عينة البحث والمقدرة بعدد (٩بنوك)، وخلال سنوات البحث والمقدرة بعدد (١٠ سنوات) المرتبة الرابعة؛ بمتوسط حجم أصول متداولة مرتفع بمقدار (٠,٥٨٤٩٩) ودرجة انحراف منخفضة بشددة بمقدار (٠,١٠٧٣٦)، وذلك مقارنة بصافي قيمة التمويل المستقر (بازل III) (X8). وقد حقق بنك التعمير والإسكان لعام (٢٠١٠م) أدنى قيمة بمقدار (٠,٣٨٧٤٦)، بما يفسر وجود ارتفاع ملحوظ في مخاطر السيولة المرتبطة بحجم الأصول المتداولة للبنك، أي: (ارتفاع ملحوظ في مخاطر السيولة) بمقدار (٠,١٩٧٥٢)، مقارنة بالمتوسط للبنوك عينة البحث خلال سنوات البحث، كما حقق البنك المصري الخليجي لعام (٢٠١٩م) أقصى قيمة بمقدار (٠,٩٣٧٩٤)، بما يفسر وجود انخفاض ملحوظ في مخاطر السيولة المرتبطة، بحجم الأصول المتداولة للبنك بمقدار (-٠,٣٥٢٩٥)، مقارنة بالمتوسط للبنوك عينة البحث خلال سنوات البحث، وقد تراوحت قيم المؤشر (X7) عند مستوى ثقة (٩٥%) بين القيمة (٠,٥٦٢٥٠) والقيمة (٠,٦٠٧٤٧)، وبالتالي فإن أي قيم تقع خارج فترة الثقة تكون شاذة.
- **مؤشر صافي قيمة التمويل المستقر بازل III (X8):** احتلت البنوك التجارية عينة البحث والمقدرة بعدد (٩بنوك)، وخلال سنوات البحث والمقدرة بعدد (١٠ سنوات) المرتبة الأولى؛ بمتوسط صافي قيمة تمويل مستقر مرتفع إلى حد ما، بمقدار (١,٦٣٨٤٣) ودرجة انحراف منخفضة بمقدار (٠,٣٣٧٢٦)، وذلك مقارنة بمخاطر السيولة غير المباشرة (X10). وقد حقق بنك الكويت الوطني عن عام (٢٠١٧م) أدنى قيمة بمقدار (١,١١٩٠٨)، بما يفسر وجود ارتفاع طفيف في مخاطر السيولة المرتبطة بصافي قيمة التمويل المستقر للبنك بمقدار (٠,٥١٨٧٩)، مقارنة بالمتوسط للبنوك التجارية عينة البحث خلال سنوات البحث. كما حقق بنك التعمير والإسكان عن عام (٢٠١٧م) أقصى قيمة بمقدار (٣,٠٤٠٦٦)، بما يفسر وجود انخفاض شديد في درجة مخاطر السيولة المرتبطة بصافي قيمة التمويل

المستقر للبنك بمقدار (-٤٠٢٧٩،٤) مقارنة بالمتوسط للبنوك التجارية عينة البحث خلال سنوات البحث، هذا؛ وقد تراوحت قيم هذا المؤشر (X8) عند مستوى ثقة (٩٥%) بين القيمة (١،٥٦٧٢٣) والقيمة (١،٧٠٨٥١)؛ وبالتالي فإن أي قيم تقع خارج فترة الثقة تكون شاذة.

■ **مؤشر مخاطر السيولة الجارية (X9):** احتلت البنوك التجارية عينة البحث والمقدرة بعدد (٩بنوك) وخلال سنوات البحث والمقدرة بعدد (١٠سنوات) المرتبة الثانية؛ بمتوسط نسبة مخاطر سيولة جارية مرتفع إلى حد ما بمقدار (١،٢٤٠٢٩) ودرجة انحراف ملحوظة بمقدار (٠،٦١١٣٤)، وذلك مقارنة بمؤشر صافي قيمة التمويل المستقر (بازل III) (X8)، وقد حقق بنك قطر الوطني الأهلي عن عام (٢٠١٩م) أدنى قيمة بمقدار (٠،٣٨٢٥٣)، بما يفسر وجود ارتفاع شديد في درجة مخاطر السيولة المرتبطة بحجم السيولة الجارية للبنك بمقدار (٠،٨٥٧٧٦) مقارنة بالمتوسط للبنوك التجارية عينة البحث خلال سنوات البحث، كما حقق بنك الاتحاد الوطني عن عام (٢٠١٦م) أقصى قيمة بمقدار (٢،٩٢٧٠٦)، بما يفسر وجود انخفاض شديد في مخاطر السيولة المرتبطة بحجم السيولة الجارية للبنك بمقدار (-١،٦٨٦٧٨)، مقارنة بالمتوسط للبنوك التجارية عينة البحث خلال سنوات البحث، هذا وقد تراوحت قيم هذا المؤشر (X9) عند مستوى ثقة (٩٥%) بين القيمة (١،١١٢٢٤) والقيمة (١،٣٦٨٣٣)، وبالتالي فإن أي قيم خارج فترة الثقة تكون شاذة.

■ **مؤشر مخاطر السيولة غير المباشرة (X10):** احتلت البنوك التجارية عينة البحث والمقدرة بعدد (٩بنوك) وخلال سنوات البحث والمقدرة بعدد (١٠سنوات) المرتبة الخامسة؛ بمتوسط نسبة مخاطر للسيولة غير المباشرة مرتفع بشدة بمقدار (٠،٤٧٣١٣)، ودرجة انحراف منخفضة بشدة بمقدار (٠،١٣٢٠٥)، وذلك مقارنة بمؤشر صافي قيمة التمويل المستقر (بازل III) (X8)، وقد حقق بنك "قناة السويس" عن عام (٢٠١٥م) أدنى قيمة بمقدار (٠،٢٤٠٦١)؛ بما يفسر وجود انخفاض ملحوظ في درجة مخاطر السيولة المرتبطة بحجم السيولة غير المباشرة للبنك بمقدار (-٠،٢٣٢٥٢)، مقارنة بالمتوسط للبنوك التجارية عينة البحث خلال سنوات البحث، كما حقق بنك "التعمير والإسكان" عن عام (٢٠١١م) أقصى قيمة بمقدار (٠،٨٨١٢٢)، بما يفسر وجود ارتفاع شديد في درجة مخاطر السيولة المرتبطة، بحجم السيولة غير المباشرة للبنك بمقدار (٠،٤٠٨٠٩)؛ مقارنة بالمتوسط للبنوك التجارية عينة البحث خلال سنوات البحث، هذا؛ وقد تراوحت قيم هذا المؤشر (X10) عند مستوى ثقة (٩٥%) بين القيمة (٤،٤٥٤٧٣) والقيمة (٥،٠٠٧٨٨)، وبالتالي فإن أي قيم تقع خارج فترة الثقة تكون قيمًا شاذة.

أ/ المتغير الفرعي المستقل الثالث (مخاطر كفاية رأس المال المصرفي):

تم استخراج الإحصاءات الوصفية لكل مؤشر فرعي من المؤشرات المستخدمة في تحليل مخاطر كفاية رأس المال المصرفي، وفيما يلي الجدول رقم (٩) يوضح المتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري، وأكبر وأصغر قيمة لكل مؤشر ولكافة البنوك عينة البحث، في الفترة من (٢٠١٠م) إلى (٢٠١٩م). وذلك كما يلي:

د. حسنين السيد حسنين؛ أمحمود فرج بكر

الجدول رقم (٩) النتائج الوصفية العامة لمتغيرات مخاطر كفاية رأس المال (X11-X15)

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	أقصى قيمة لمخاطر كفاية رأس المال		أدنى قيمة لمخاطر كفاية رأس المال		
		م.تغير	قيمة	م.تغير	قيمة	رمز
٠,٠٤٤٤٠	٠,١٥١٠٣	٠,١٢٩١٩	٠,٢٨٠٢٢	٠,٠٦٦٠٧-	٠,٠٨٤٩٦	X11
منخفض بشدة	مرتفع نسبياً	ارتفاع شديد	مرتفع بشدة	انخفاض ملحوظ	منخفض بشدة	وصف
٠,٠٤٤٢٣	٠,١٧١٨١	٠,١٢٠٩١	٠,٢٩٢٧٢	٠,٠٦٤٤١-	٠,١٠٧٤٠	X12
منخفض بشدة	مرتفع نسبياً	ارتفاع شديد	مرتفع بشدة	انخفاض ملحوظ	منخفض بشدة	وصف
٠,٠٣١٧١	٠,١٠٣٢٢	٠,٠٨٨٣٤	٠,١٩١٥٦	٠,٠٥٥٥٩-	٠,٠٤٧٦٢	X13
منخفض بشدة	مرتفع نسبياً	ارتفاع شديد	مرتفع بشدة	انخفاض ملحوظ	منخفض بشدة	وصف
٠,٤٩٩٥٨	٠,٦٩٠٢٨	٢,١٠٨٧٨	٢,٧٩٩٠٦	٠,٥٩٣٨٠-	٠,٠٩٦٤٨	X14
منخفض	منخفض	ارتفاع شديد	مرتفع بشدة	انخفاض شديد	منخفض بشدة	وصف
٢٩,١١٤٢١	٩,٥٨٧٠٩	١٢٩,٣٠٨٣	١٣٨,٨١٢	٩,٥٥٠٠٦-	٠,٠٣٧٠٣	X15
مرتفع بشدة	منخفض بشدة	ارتفاع شديد	مرتفع بشدة	انخفاض شديد	منخفض بشدة	وصف
٩,٦٥٧٧٢	أدنى قيمة	٠,١٤٦٧١	أدنى قيمة	٠,١٢٤٤٠	أدنى قيمة	ثقة %٩٥
١,٠٩٨٦٠	أقصى قيمة	٠,٢٥٢٧٢	أقصى قيمة	٠,٢٢٨٢٥	أقصى قيمة	
		٣,٤٨٩٢٤	أدنى قيمة	٥,٨٥٦٤٥	أدنى قيمة	
		١٥,٦٨٤٩٤	أقصى قيمة	٧,٩٤٩١٤	أقصى قيمة	

المصدر: من إعداد الباحثين، (مخرجات برنامج SPSS)

وفقاً للجدول رقم (٩)، أظهرت نتائج تحليل المتوسطات الحسابية للمتغيرات الفرعية (X11-X15) الخاصة بالمتغير الفرعي الأول: (مخاطر كفاية رأس المال المصرفي) كأحد أبعاد المخاطر المالية الداخلية، النتائج الوصفية التالية:

■ مؤشر كفاية رأس المال من الشريحة الأولى (X11): احتلت البنوك التجارية عينة البحث والمقدرة بعدد (٩ بنوك)، وخلال سنوات البحث والمقدرة بعدد (١٠ سنوات) المرتبة الثالثة؛ بمتوسط معدل كفاية لرأس المال مرتفع إلى حد ما بمقدار (٠,١٥١٠٣)، ودرجة انحراف منخفضة بشدة بمقدار (٠,٠٤٤٤٠)، وذلك مقارنة بمؤشر هامش الأمان السوقي (X14)،

وبمعدل ارتفاع ملحوظ لكفاية رأس المال من الشريحة الأولى بمقدار (٨,٥٠٣%) مقارنة بمتوسط الحد الأدنى للبنك المركزي من عام (٢٠١٣م) إلى عام (٢٠١٩م)، وقد حقق بنك "الشركة المصرفية" عن العام المالي (٢٠١٥م) أدنى قيمة بمقدار (٠,٠٨٤٩٦)؛ بما يفسر وجود ارتفاع ملحوظ في مخاطر كفاية رأس المال من الشريحة الأولى بمقدار (٠,٠٦٦٠٧) مقارنة بالمتوسط للبنوك التجارية عينة البحث خلال سنوات البحث، بينما يفسر وجود انخفاض طفيف لمخاطر كفاية رأس المال من الشريحة الأولى للبنك بمقدار (-٠,٤٩٦٦%) مقارنة بالحد الأدنى للبنك المركزي لعام (٢٠١٥م). كما حقق بنك "الاتحاد الوطني" لعام (٢٠١١م) أقصى قيمة بمقدار (٠,٢٨٠٢٢)، بما يفسر وجود انخفاض شديد لمخاطر كفاية رأس المال من الشريحة الأولى بمقدار (-٠,١٢٩١٩)؛ مقارنة بالمتوسط للبنوك التجارية عينة البحث خلال سنوات البحث، بينما يفسر وجود انخفاض شديد لمخاطر كفاية رأس المال من الشريحة الأولى للبنك بمقدار (-٠,٢٢٢٠٢٣%) مقارنة بالحد الأدنى للبنك المركزي لعام (٢٠١٣م)، هذا؛ وقد تراوحت قيم هذا المؤشر (X11) عند مستوى ثقة (٩٥%) بين القيمة (٠,١٢٤٤٠) والقيمة (٠,٢٢٨٢٥)، وبالتالي فإن أي قيم خارج فترة الثقة تكون شاذة.

■ **مؤشر كفاية رأس المال من القاعدة الرأسمالية بازل III (X12):** احتلت البنوك التجارية عينة البحث والمقدرة بعدد (٩بنوك) وخلال سنوات البحث والمقدرة بعدد (١٠سنوات) المرتبة الثانية؛ بمتوسط معدل كفاية لرأس المال مرتفع إلى حد ما بمقدار (٠,١٧١٨١) ودرجة انحراف منخفضة بشدة بمقدار (٠,٠٤٤٢٣)؛ وذلك مقارنة بمؤشر هامش الأمان السوقي (X14)، وبمعدل ارتفاع ملحوظ لكفاية رأس المال من القاعدة الرأسمالية بمقدار (٧,٠٨١%)؛ مقارنة بمتوسط الحد الأدنى للبنك المركزي من عام (٢٠١٣م) إلى عام (٢٠١٩م). وقد حقق "البنك التجاري الدولي" عن العام المالي ٢٠١٦م أدنى قيمة بمقدار (٠,١٠٧٤٠) بما يفسر وجود ارتفاع ملحوظ في مخاطر كفاية رأس المال من القاعدة الرأسمالية بمقدار (٠,٠٦٤٤١)، مقارنة بالمتوسط للبنوك التجارية عينة البحث خلال سنوات البحث، بينما يفسر وجود انخفاض طفيف في مخاطر كفاية رأس المال من الشريحة الأولى للبنك بمقدار (-٠,٠٧٤٠٠%)؛ مقارنة بالحد الأدنى للبنك المركزي لعام (٢٠١٦م)، كما حقق بنك "الاتحاد الوطني" عن العام المالي (٢٠١١م) أقصى قيمة بمقدار (٠,٢٩٢٧٢)؛ بما يفسر وجود انخفاض شديد في مخاطر كفاية رأس المال من القاعدة الرأسمالية بمقدار (-٠,١٢٠٩١) مقارنة بالمتوسط للبنوك التجارية عينة البحث خلال سنوات البحث، بينما يفسر وجود انخفاض ملحوظ لكفاية رأس المال من الشريحة الأولى للبنك بمقدار (-١٩,٢٧٢%)؛ مقارنة بالحد الأدنى للبنك المركزي لعام (٢٠١٣م)، هذا؛ وقد تراوحت قيم هذا المؤشر (X12) عند مستوى ثقة (٩٥%) بين القيمة (٠,١٤٦٧١) والقيمة (٠,٢٥٢٧٢)، وبالتالي فإن أي قيم خارج فترة الثقة تكون شاذة.

■ **مؤشر كفاية رأس المال الممتلك (X13):** احتلت البنوك التجارية عينة البحث والمقدرة بعدد (٩بنوك) وخلال سنوات البحث والمقدرة بعدد (١٠سنوات) المرتبة الرابعة؛ بمتوسط معدل كفاية لرأس المال الممتلك مرتفع إلى حد ما بمقدار (٠,١٠٣٢٢)، ودرجة انحراف منخفضة بشدة بمقدار (٠,٠٣١٧١)؛ مقارنة بهامش الأمان السوقي (X14)؛ وقد حقق بنك "الشركة المصرفية" عن العام المالي (٢٠١٥م) أدنى قيمة بمقدار (٠,٠٤٧٦٢)، بما يفسر

د. حسنين السيد حسنين؛ أمحمود فرج بكر

وجود ارتفاع ملحوظ في مخاطر كفاية رأس المال الممتلك بمقدار (٠,٠٥٥٥٩)، مقارنةً بالمتوسط للبنوك التجارية عينة البحث خلال سنوات البحث، كما حقق البنك المصري الخليجي عن العام المالي (٢٠١٠م) أقصى قيمة بمقدار (٠,١٩١٥٦)، بما يفسر وجود انخفاض شديد لمخاطر كفاية رأس المال الممتلك بمقدار (-٠,٠٨٨٣٤)، مقارنةً بالمتوسط للبنوك التجارية عينة البحث خلال سنوات البحث، هذا؛ وقد تراوحت قيم المؤشر (X13) عند مستوى ثقة (٩٥%) بين القيمة (٩,٦٥٧٧٢) والقيمة (١,٠٩٨٦٠)؛ وبالتالي فإن أي قيم تقع خارج فترة الثقة تكون قيمًا شاذة.

■ **مؤشر هامش الأمان السوقي (X14):** احتلت البنوك التجارية عينة البحث والمقدرة بعدد (٩بنوك)، وخلال سنوات البحث والمقدرة بعدد (١٠سنوات) المرتبة الأولى؛ بمتوسط معدل هامش أمان سوقي منخفض بمقدار (٠,٦٩٠٢٨)، ودرجة انحراف منخفضة بمقدار (٠,٤٩٩٥٨) وذلك مقارنةً بمؤشر الرافعة المالية (بازل III) (X15)، وقد حقق بنك الشركة المصرفية لعام (٢٠١٥م) أدنى قيمة بمقدار (٠,٠٩٦٤٨) بما يفسر وجود ارتفاع شديد لمخاطر هامش الأمان السوقي بمقدار (٠,٥٩٣٨٠)؛ مقارنةً بالمتوسط للبنوك عينة البحث خلال سنوات البحث، كما حقق بنك الاتحاد الوطني لعام (٢٠١١م) أقصى قيمة بمقدار (٢,٧٩٩٠٦) بما يفسر وجود انخفاض شديد لمخاطر هامش الأمان بمقدار (-٢,١٠٨٧٨) مقارنةً بالمتوسط لبنوك البحث خلال سنوات البحث، وتراوحت قيم المؤشر (X14) عند مستوى ثقة (٩٥%) بين القيمة (٥,٨٥٦٤٥) والقيمة (٧,٩٤٩١٤)، وبالتالي فإن أي قيم تقع خارج فترة الثقة تكون شاذة.

■ **مؤشر مخاطر الرافعة المالية بازل III (X15):** احتلت البنوك عينة البحث والمقدرة بعدد (٩بنوك) وخلال سنوات البحث والمقدرة بعدد (١٠سنوات) المرتبة الخامسة؛ بمتوسط رافعة مالية منخفضة بشدة بمقدار (٩,٥٨٧٠٩)، ودرجة انحراف مرتفعة بشدة بمقدار (٢٩,١١٤٢١)، وذلك مقارنةً بهامش الأمان السوقي: (X14)، وقد حقق بنك "الكويت الوطني" لعام (٢٠١٦م) أدنى قيمة بمقدار (٠,٠٣٧٠٣)، بما يفسر وجود ارتفاع شديد لمخاطر الرافعة المالية بمقدار (٩,٥٥٠٠٦) مقارنةً بالمتوسط لبنوك البحث خلال سنوات البحث. كما حقق البنك "المصري الخليجي" لعام (٢٠١٠م) أقصى قيمة بمقدار (١٣٨,٨٩٥١٢) بما يفسر وجود انخفاض شديد لمخاطر الرافعة المالية بمقدار (-١٢٩,٣٠٨٠٣)، مقارنةً بالمتوسط لبنوك البحث، وقد تراوحت قيم المؤشر (X15) عند مستوى ثقة (٩٥%) بين القيمة (٣,٤٨٩٢٤) والقيمة (١٥,٦٨٤٩٤)؛ وبالتالي فإن أي قيم خارج فترة الثقة تكون شاذة.

ب- التحليل الوصفي لمجموعة المتغيرات التابعة "ربحية البنوك التجارية":

تم استخراج الإحصاءات الوصفية لكل مؤشر فرعي من المؤشرات المستخدمة في تحليل ربحية البنوك التجارية. وفيما يلي الجدول رقم (١٠) يوضح المتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري، وأكبر وأصغر قيمة لكل مؤشر من هذه المؤشرات، ولكافة البنوك التجارية عينة البحث في الفترة من (٢٠١٠م) إلى (٢٠١٩م)، وذلك على النحو التالي:

الجدول رقم (١٠)

النتائج الوصفية العامة للمتغيرات التابعة (ربحية البنوك التجارية المصرية)

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	أقصى قيمة لمتغيرات ربحية البنوك المصرية		أدنى قيمة لمتغيرات ربحية البنوك المصرية		رمز
		م.تغير	قيمة	م.تغير	قيمة	
١,٩١٦٣٤	٢,٣٥٧٠٦	٥,٢٤٩٧٩	٧,٦٠٦٨٥	١٢,٣٨٣٧-	١٠,٠٢٦٦١-	NIMP
مرتفع بشدة	منخفض	ارتفاع شديد	مرتفع بشدة	انخفاض شديد	منخفض بشدة	وصف
٠,٠٠٦٦٢	٠,٠١١٨١-	٠,٠١٥٨٠	٠,٠٠٤٠٠	٠,٠٢٠٥٧-	٠,٠٣٢٣٧-	NNIM
منخفض بشدة	منخفض بشدة	ارتفاع شديد	مرتفع بشدة	انخفاض شديد	منخفض بشدة	وصف
٨,٤٨١٢٠	٥,٣١٣١٣	٥٤,٢٤٣٢	٥٩,٥٥٦٣٦	١٤,٣٠٩٩-	٨,٩٩٦٨٣-	EPS
مرتفع بشدة	منخفض بشدة	ارتفاع شديد	مرتفع بشدة	انخفاض شديد	مرتفع نسبياً	وصف
٢,٤٧٩٢٢	أدنى قيمة	٠,٠١٣٢-	أدنى قيمة	أقصى قيمة	أدنى قيمة	ثقة
٢,٩٧٨١٧	أقصى قيمة	٠,٠١٠٤-	أقصى قيمة	٢,٧٥٨٤٣	١,٩٥٥٦٩	%٩٥

المصدر: من إعداد الباحثين، (مخرجات برنامج SPSS)

وفقاً للجدول رقم (١٠)، أظهرت نتائج تحليل المتوسطات الحسابية للمتغيرات التابعة (NIMP-NNIM-EPS)، النتائج الوصفية التالية:

■ من حيث مؤشر هامش الربح من الفائدة (NIMP): احتلت البنوك التجارية عينة البحث (٩بنوك)، وخلال سنوات البحث (١٠ سنوات) المرتبة الثانية؛ مقارنة بحصة السهم من الأرباح (EPS) وبمتوسط هامش ربح من الفائدة منخفض بمقدار (٢,٣٥٧٠٦)، ودرجة انحراف مرتفعة بشدة بمقدار (١,٩١٦٣٤)، وقد حقق بنك "الشركة المصرفية" لعام (٢٠١٨م) أدنى قيمة لهامش ربح الفائدة (NIMP) بمقدار (-١٠,٠٢٦٦١)، بما يفسر وجود انخفاض شديد في هامش ربح الفائدة للبنك بمقدار (-١٢,٣٨٣٦٧)؛ مقارنة بالمتوسط العام للبنوك عينة البحث، كما حقق بنك الشركة المصرفية لعام (٢٠١٩م) أقصى قيمة لهامش ربح الفائدة (NIMP) بمقدار (٧,٦٠٦٨٥)، بما يفسر وجود ارتفاع شديد في هامش ربح الفائدة للبنك بمقدار (٥,٢٤٩٧٩)، مقارنة بالمتوسط العام للبنوك عينة البحث، هذا؛ وتتراوح قيم (NIMP) بين (١,٩٥٥٦٩) و (٢,٧٥٨٤٣)، وأي قيم خارج فترة الثقة تكون قيمة شاذة.

■ من حيث مؤشر هامش الربح من غير الفائدة (NNIM): احتلت البنوك التجارية عينة البحث (٩بنوك) وخلال سنوات البحث (١٠ سنوات) المرتبة الثالثة؛ مقارنة بمؤشر حصة السهم من الأرباح (EPS) وبمتوسط هامش ربح من غير الفائدة منخفض بشدة بمقدار

د. حسنين السيد حسنين؛ أمحمود فرج بكر

(-٠,٠١١٨١) ودرجة انحراف منخفضة بشدة بمقدار (٠,٠٠٦٦٢)، وقد حقق بنك التجاري الدولي عن العام المالي (٢٠١٣م) أدنى قيمة لمؤشر هامش ربح من غير الفائدة: (NNIM) بمقدار (-٠,٠١١٨٦)، بما يفسر وجود انخفاض شديد في هامش ربح من غير الفائدة للبنك بمقدار (-٠,٠٢٠٥٧)؛ مقارنةً بالمتوسط العام للبنوك عينة البحث. كما حقق بنك التجاري الدولي عن العام المالي (٢٠١٠م) أقصى قيمة لمؤشر هامش ربح من غير الفائدة (NNIM) بمقدار (٠,٠٠٤٠٠)، بما يفسر وجود ارتفاع شديد في هامش ربح من غير الفائدة للبنك بمقدار (٠,٠١٥٨٠)؛ مقارنةً بالمتوسط العام للبنوك عينة البحث، هذا؛ وتتراوح قيم المؤشر (NNIM) بين القيمة (-٠,٠١٣١٩) والقيمة (-٠,٠١٠٤٢)، وأي قيم تقع خارج فترة الثقة تكون قيمًا شاذة.

■ **من حيث مؤشر حصة السهم من الأرباح (EPS):** احتلت البنوك التجارية عينة البحث (٩بنوك) وخلال سنوات البحث (١٠ سنوات) المرتبة الأولى؛ مقارنةً بمؤشر هامش ربح غير الفائدة (NNIM) وبمتوسط ربحية للسهم منخفض بشدة بمقدار (٥,٣١٣١٣)، ودرجة انحراف مرتفعة بشدة بمقدار (٨,٤٨١٢٠)، وقد حقق بنك الشركة المصرفية عن عام (٢٠١٨م) أدنى قيمة لحصة السهم من الأرباح (EPS) بمقدار (-٨,٩٩٦٨٣)، بما يفسر وجود انخفاض شديد في مؤشر ربحية السهم للبنك بمقدار (-١٤,٣٠٩٩٦) مقارنةً بالمتوسط العام للبنوك عينة البحث، كما حقق بنك الشركة المصرفية عن عام (٢٠١٦م) أقصى قيمة لمؤشر ربحية السهم (EPS) بمقدار (٥٩,٥٥٦٣٦)، بما يفسر وجود ارتفاع شديد في ربحية السهم للبنك بمقدار (٥٤,٢٤٣٢٢)، مقارنةً بالمتوسط للبنوك، هذا؛ وتتراوح قيم المؤشر (EPS) بين (٣,٥٣٦٧٨) والقيمة (٧,٠٨٩٤٨)، وأي قيم تقع خارج فترة الثقة تكون شاذة.

٢/١١ اختبارات الفروض:

يتناول البحث طبيعة العلاقة بين متغيرات البحث التابعة والمستقلة، لذلك اعتمد الباحثون على منهج التحليل الكمي؛ لتحديد اتجاه وقوة العلاقة بين متغيرات البحث، بالاعتماد على أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد؛ لتحديد المتغيرات المستقلة ذات الأثر الأكبر على المتغير التابع.

ولغرض تحديد المتغيرات ذات الأثر على ربحية البنوك التجارية المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية؛ **فقد اعتمد الباحثون على النموذج الإحصائي القياسي التالي:**

$$NIMP, NNIM, EPS = a + b1X1 + b2X2 + b3X3 + b4X4 + b5X5 + b6X6 + b7X7 + b8X8 + b9X9 + b10X10 + b11X11 + b12X12 + b13X13 + b14X14 + b15X15 + \square$$

١/٢/١١ النموذج الأول: هامش الربح من الفائدة (NIMP):

يوضح الجدول التالي رقم (١١) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لمتغيرات النموذج الأول: (هامش الربح من الفائدة "NIMP") في الفترة من عام (٢٠١٠م) حتى عام (٢٠١٩م). **كما يلي:**

الجدول رقم (١١)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لمتغيرات النموذج الأول (هامش الربح من الفائدة "NIMP")

Model	Coefficients	Std. Error	t	sig
(Constant)	3.081	4.241	0.727	0.470
X1	7.441	20.253	0.367	0.714
X2	2.459	5.195	0.473	0.637
X3	-3.374	11.935	-0.283	0.778
X4	0.952	0.821	1.159	0.250
X5	3.179	9.145	0.348	0.729
X6	-1.297	2.475	-0.524	0.602
X7	1.991	3.286	0.606	0.547
X8	-1.309	1.248	-1.049	0.298
X9	0.503	0.419	1.203	0.233
X10	-3.183	2.889	-1.102	0.274
X11	3.819	12.256	0.312	0.756
X12	-2.954	11.887	-0.248	0.804
X13	5.502	9.904	0.556	0.580
X14	1.333	0.540	2.468	0.016
X15	0.003	0.007	0.424	0.673
R=0.550	R ² =0.302	Adjusted R ² =0.161	F=2.135	Sig=0.017

المصدر: من إعداد الباحثين، (مخرجات برنامج SPSS)

وفقاً للجدول رقم (١١)، أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لمتغيرات النموذج الأول (NIMP)، أن نموذج الانحدار معنوي وذلك من خلال قيمة: (F) البالغة (٢,١٣٥) بدلالة (٠,٠١٧) أصغر من مستوى المعنوية (٠,٠٥)، مما يدل على وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وأن نموذج الانحدار يعتبر جيد. وتفسر النتائج الاستدلالية للنموذج:

١- يفسر معامل الارتباط الخطي المتعدد (R)=٠,٥٥٠: أن متغير هامش الربح من الفائدة: (NIMP) يرتبط طردياً بمجموعة المتغيرات (المفسرة/المستقلة) التي أدخلها الباحثون

د. حسنين السيد حسنين؛ أمحمود فرج بكر

وبمعامل ارتباط فوق المتوسط قدره (٥٥%) أي إن: النموذج لديه قدرة فوق المتوسط على تفسير التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (هامش الربح من الفائدة "NIMP").

٢- **يفسر معامل التحديد $(R^2) = 0,302$** : أن المتغيرات (المفسرة/المستقلة) **تفسر حوالي (٣٠,٢%)** من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (هامش الربح من الفائدة "NIMP"). **أي إن: المتغيرات (المفسرة/المستقلة) لا يمكنها تفسير حوالي (٦٩,٨%)** من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (هامش الربح من الفائدة "NIMP").

٣- **يفسر مستوى الدلالة الإحصائية (Sig):** أن المتغيرات (المفسرة/المستقلة) والمتمثلة في (مؤشر هامش الأمان السوقي "X14") هي فقط المؤثرة على المتغير التابع (هامش الربح من الفائدة "NIMP") وعدم وجود تأثير لباقي المتغيرات (المفسرة/المستقلة) على المتغير التابع في معادلة نموذج الانحدار الخطي المتعدد من (٢٠١٠م) حتى (٢٠١٩م)، **حيث:**

■ جاءت قيمة (Beta) موضحة للعلاقة الطردية (الموجبة) بين المتغير التابع (هامش الربح من الفائدة "NIMP") والمتغير المفسر/المستقل (مؤشر هامش الأمان "X14") بقيمة (١,٣٣٣) ذات دلالة إحصائية؛ حيث يمكن استنتاج ذلك من قيمة (t) البالغة (٢,٤٦٨)، والدلالة المرتبطة بها وبالبالغة (٠,٠١٦) أصغر من مستوى المعنوية (٠,٠٥)؛ مفسراً أنه كلما ارتفع هامش الأمان السوقي (X14) بمقدار وحدة ارتفعت ربحية البنك من الفائدة (NIMP) بمقدار (١,٣٣٣).

وعليه تم اتخاذ القرار التالي:

■ **رفض الفرض العدمي (الأول) وقبول الفرض البديل:** حيث يوجد أثر ذو دلالة معنوية للمخاطر المالية الداخلية مقاسة بمؤشر (هامش الأمان السوقي "X14") على صافي الدخل من الفائدة "NIMP" كأحد مؤشرات ربحية البنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية.

■ **ويمكننا كتابة شكل معادلة الانحدار على النحو التالي:**

$$\begin{aligned} \text{NIMP} = & 3.081 + (7.441)\text{X1} + (2.459)\text{X2} - (3.374)\text{X3} + (0.952)\text{X4} + \\ & (3.179)\text{X5} - (1.297)\text{X6} + (1.991)\text{X7} - (1.309)\text{X8} + (0.503)\text{X9} - \\ & (3.183)\text{X10} + (3.819)\text{X11} - (2.954)\text{X12} + (5.502)\text{X13} + (1.333)\text{X14} + \\ & (0.003)\text{X15} + \square \end{aligned}$$

٢/٢/١١ النموذج الثاني: هامش الربح من غير الفائدة (NNIM):

يوضح الجدول التالي رقم (١٢) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لمتغيرات النموذج الثاني (هامش الربح من غير الفائدة "NNIM") في الفترة من عام (٢٠١٠م) حتى عام (٢٠١٩م). **كما يلي:**

الجدول رقم (١٢)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لمتغيرات النموذج الأول (هامش الربح لغير الفائدة "NNIM")

Model	Coefficients	Std. Error	t	sig
(Constant)	0.003	0.013	0.223	0.824
X1	-0.033	0.064	-0.508	0.613
X2	-0.035	0.016	-2.130	0.036
X3	-0.010	0.038	-0.259	0.797
X4	0.000	0.003	-0.097	0.923
X5	0.005	0.029	0.181	0.857
X6	0.006	0.008	0.770	0.444
X7	-0.004	0.010	-0.412	0.681
X8	-0.005	0.004	-1.241	0.218
X9	-0.001	0.001	-0.446	0.657
X10	-0.013	0.009	-1.409	0.163
X11	-0.065	0.039	-1.679	0.097
X12	0.066	0.038	1.745	0.085
X13	0.004	0.031	0.143	0.887
X14	-0.001	0.002	-0.855	0.395
X15	0.000	0.000	-1.658	0.102
R=0.643	R2=0.414	Adjusted R2=0.295	F=3.486	Sig=0.000

المصدر: من إعداد الباحثين، (مخرجات برنامج SPSS)

وفقاً للجدول رقم (١٢)، أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لمتغيرات النموذج الثاني (NNIM)، أن نموذج الانحدار معنوي من خلال قيمة (F) البالغة (٣,٤٨٦) بدلالة (٠,٠٠٠) أصغر من مستوى المعنوية (٠,٠٥)، مما يدل على وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وأن نموذج الانحدار يعتبر جيد جداً. وتفسر النتائج الاستدلالية للنموذج:

١- يفسر معامل الارتباط الخطي المتعدد (R)=٠,٦٤٣: أن متغير هامش الربح من غير الفائدة: (NNIM) يرتبط طردياً بمجموعة المتغيرات (المفسرة/المستقلة) التي أدخلها

د. حسنين السيد حسنين؛ أمحمود فرج بكر

الباحثون، وبمعامل ارتباط جيد جداً قدره (٣,٦٤%) أي إن: النموذج لديه قدرة مرتفعة على تفسير التغيرات التي تحدث في المتغير التابع: (هامش ربح غير الفائدة "NNIM").

٢- يفسر معامل التحديد ($R^2=0,414$): أن المتغيرات (المفسرة/المستقلة) تفسر حوالى (٤,٤١%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (هامش الربح من غير الفائدة "NNIM"). أي إن: المتغيرات (المفسرة/المستقلة) لا يمكنها تفسير حوالى (٦,٥٨%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع: (هامش الربح من غير الفائدة "NNIM").

٣- يفسر مستوى الدلالة الإحصائية (Sig): أن المتغيرات (المفسرة/المستقلة) والمتمثلة في (مؤشر مخاطر الديون المشكوك في تحصيلها "X2") هي فقط المؤثرة على المتغير التابع (هامش الربح من غير الفائدة "NNIM") وعدم وجود تأثير لباقي المتغيرات (المفسرة/المستقلة) على المتغير التابع في معادلة نموذج الانحدار الخطي المتعدد خلال الفترة من عام (٢٠١٠م) حتى عام (٢٠١٩م)، حيث:

■ جاءت قيمة (Beta) موضحة للعلاقة العكسية (السالبة) بين المتغير التابع (هامش الربح من غير الفائدة "NNIM") والمتغير المفسر/المستقل (مؤشر مخاطر الديون المشكوك في تحصيلها "X2") بقيمة (-٠,٠٣٥) ذات دلالة إحصائية؛ حيث يمكن استنتاج ذلك من قيمة (t) البالغة (-٢,١٣٠) والدلالة المرتبطة بها والبالغة (٠,٠٣٦) أصغر من مستوى المعنوية (٠,٠٥). مفسراً بذلك أنه: كلما ارتفع مستوى الديون المشكوك في تحصيلها (X2) بمقدار وحدة واحدة انخفضت ربحية البنك من غير الفائدة (NNIM) بمقدار (٠,٠٣٦).

وعليه تم اتخاذ القرار التالي:

■ رفض الفرض العدمي (الثاني) وقبول الفرض البديل: حيث يوجد أثر ذو دلالة معنوية للمخاطر المالية الداخلية مقاسة بمؤشر (الديون المشكوك في تحصيلها "X2") على هامش الربح من الفائدة "NIMP" كأحد مؤشرات ربحية البنوك التجارية المدرجة بالبورصة المصرية.

■ ويمكننا كتابة شكل معادلة الانحدار على النحو التالي:

$$\text{NIMP} = 0.003 - (0.033)X1 - (0.035)X2 - (0.010)X3 + (0.000)X4 + (0.005)X5 + (0.006)X6 - (0.004)X7 - (0.005)X8 - (0.001)X9 - (0.013)X10 - (0.65)X11 + (0.066)X12 + (0.004)X13 - (0.001)X14 + (0.000)X15 + \square$$

٣/٢/١١ النموذج الثالث: حصة السهم من الأرباح (EPS)

يوضح الجدول التالي رقم (١٣) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لمتغيرات النموذج الثالث: (حصة السهم من الأرباح "EPS") في الفترة من عام (٢٠١٠م) حتى عام (٢٠١٩م)، ما يلي:

الجدول رقم (١٣)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لمتغيرات النموذج الأول (حصة السهم من الأرباح "EPS")

Model	Coefficients	Std. Error	t	sig
(Constant)	-15.507	18.214	-0.851	0.397
X1	44.554	86.990	0.512	0.610
X2	-6.013	22.313	-0.269	0.788
X3	-49.932	51.261	-0.974	0.333
X4	7.422	3.526	2.105	0.039
X5	-1.701	39.280	-0.043	0.966
X6	8.266	10.629	0.778	0.439
X7	19.279	14.115	1.366	0.176
X8	-0.256	5.360	-0.048	0.962
X9	1.307	1.798	0.727	0.470
X10	-1.333	12.408	-0.107	0.915
X11	-110.085	52.642	-2.091	0.040
X12	106.431	51.057	2.085	0.041
X13	45.279	42.539	1.064	0.291
X14	-3.053	2.321	-1.316	0.192
X15	-0.065	0.031	-2.090	0.040
R=0.585	R2=0.343	Adjusted R2=0.209	F=2.571	Sig=0.004

المصدر: من إعداد الباحثين، (مخرجات برنامج SPSS)

وفقاً للجدول رقم (١٣)، أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لمتغيرات النموذج الثالث (EPS)، أن نموذج الانحدار معنوي؛ وذلك من خلال قيمة (F) البالغة (٢,٥٧١) بدلالة (٠,٠٠٤) أصغر من مستوى المعنوية (٠,٠٥)، مما يدل على وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وأن نموذج الانحدار يعتبر جيداً. وتفسر النتائج الاستدلالية للنموذج:

١- يفسر معامل الارتباط الخطي المتعدد (R)=٠,٥٨٥: أن متغير حصة السهم من الأرباح (EPS) يرتبط طردياً بمجموعة المتغيرات (المفسرة/المستقلة) التي أدخلها الباحثون

د. حسنين السيد حسنين؛ أمحمود فرج بكر

وبمعامل ارتباط جيد قدره (٥٨,٥%) أي إن: النموذج لديه قدرة جيدة على تفسير التغيرات التي تحدث في المتغير التابع: (حصة السهم من الأرباح "EPS").

٢- **يفسر معامل التحديد ($R^2=0,343$):** أن المتغيرات (المفسرة/المستقلة) **تفسر حوالي (٣٤,٣%)** من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع: (حصة السهم من الأرباح "EPS"). **أي إن: المتغيرات المفسرة/المستقلة لا يمكنها تفسير حوالي (٨٢,٥%)** من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع: (ربحية السهم "EPS").

٣- **يفسر مستوى الدلالة الإحصائية (Sig):** أن المتغيرات (المفسرة/المستقلة) والمتمثلة في (معدل نمو القروض "X5"، كفاية رأس المال من الشريحة الأولى "X11"، كفاية رأس المال من القاعدة الرأسمالية "X12"، مؤشر الرافعة المالية: (بازل III) "X15") هي فقط المؤثرة على المتغير التابع (حصة السهم من الأرباح "EPS") وعدم وجود تأثير لباقي المتغيرات (المفسرة/المستقلة) على المتغير التابع في معادلة نموذج الانحدار الخطي المتعدد خلال الفترة من عام (٢٠١٠م) حتى عام (٢٠١٩م)، **حيث:**

■ جاءت قيمة (Beta) موضحة للعلاقة الطردية (الموجبة) بين المتغير التابع (حصة السهم من الأرباح "EPS") والمتغير المفسر/المستقل (معدل نمو القروض "X5") بقيمة (٧,٤٢٢) ذات دلالة إحصائية؛ حيث يمكن استنتاج ذلك من قيمة (t) البالغة (٢,١٠٥)، والدلالة المرتبطة بها (٠,٠٣٩) أصغر من مستوى المعنوية (٠,٠٥)؛ مفسراً بذلك أنه كلما ارتفع حجم عمليات الإقراض (X4) بمقدار وحدة واحدة ارتفعت ربحية السهم (EPS) بمقدار (٧,٤٢٢).

■ جاءت قيمة (Beta) موضحة للعلاقة الطردية: (الموجبة) بين المتغير التابع: (حصة السهم من الأرباح "EPS") والمتغير المفسر/المستقل (كفاية رأس المال من القاعدة الرأسمالية "X12")، بقيمة (١٠٦,٤٣١) ذات دلالة إحصائية؛ حيث يمكن استنتاج ذلك من قيمة (t) البالغة (٢,٠٨٥) والدلالة المرتبطة بها (٠,٠٤١) أصغر من مستوى المعنوية (٠,٠٥)؛ مفسراً بذلك أنه كلما ارتفع حجم رأس المال الأساسي والإضافي والمساند لمواجهة مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل (X12) بمقدار وحدة ارتفعت ربحية السهم (EPS) بمقدار (١٠٦,٤٣١).

■ جاءت قيمة (Beta) موضحة للعلاقة العكسية (السالبة) بين المتغير التابع (حصة السهم من الأرباح "EPS") والمتغير المفسر/المستقل (كفاية رأس المال من الشريحة الأولى "X11") بقيمة (-١١٠,٠٨٥) ذات دلالة إحصائية؛ حيث يمكن استنتاج ذلك من قيمة (t) البالغة (-٢,٠٩١) والدلالة المرتبطة بها (٠,٠٤٠) أصغر من مستوى المعنوية (٠,٠٥)؛ مفسراً بذلك أنه كلما ارتفع حجم رأس المال الأساسي والإضافي لمواجهة مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل (X11) بمقدار وحدة انخفضت ربحية السهم (EPS) بمقدار (-١١٠,٠٨٥).

■ جاءت قيمة (Beta) موضحة للعلاقة العكسية (السالبة) بين المتغير التابع (حصصة السهم من الأرباح "EPS") والمتغير المفسر/المستقل (مؤشر الرافعة المالية بازل III "X15") بقيمة (-0,065)، ذات دلالة إحصائية حيث يمكن استنتاج ذلك من قيمة (t) البالغة (-2,090) والدلالة المرتبطة بها والبالغة (0,040) أصغر من مستوى المعنوية (0,05)؛ مفسراً بذلك أنه كلما ارتفع اعتماد البنك على رأس ماله الأساسي والإضافي في تمويل استثماراته داخل وخارج الميزانية (X15) بمقدار وحدة واحدة؛ انخفضت ربحية السهم (EPS) بمقدار (-0,065).

وعليه تم اتخاذ القرار التالي:

■ **رفض الفرض العدمي (الثالث) وقبول الفرض البديل:** حيث يوجد أثر ذو دلالة معنوية للمخاطر المالية الداخلية مقاسة بكل من: (معدل نمو القروض "X5"، كفاية رأس المال من الشريحة الأولى "X11"، كفاية رأس المال من القاعدة الرأسمالية "X12"، الرافعة المالية: (بازل III "X15") على مؤشر ربحية السهم: "EPS" كأحد مؤشرات ربحية البنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية.

■ ويمكننا كتابة شكل معادلة الانحدار على النحو التالي:

$$EPS = -15.507 + (44.554)X1 - (6.013)X2 - (49.932)X3 + (7.422)X4 - (1.701)X5 + (8.266)X6 + (19.279)X7 - (0.256)X8 + (1.307)X9 - (1.333)X10 - (110.085)X11 + (106.431)X12 + (45.279)X13 - (3.053)X14 - (0.065)X15 + \square$$

١٢ النتائج والتوصيات

١/١٢ تتلخص نتائج البحث في النقاط التالية:

١- إن المتغيرات المفسرة/المستقلة والمتمثلة في مؤشر (هامش الأمان السوقي "X14") هي فقط المؤثرة على المتغير التابع (هامش الربح من الفائدة "NIMP")، وعدم وجود تأثير لباقي المتغيرات (المفسرة/المستقلة) على المتغير التابع في معادلة نموذج الانحدار الخطي المتعدد، من عام (٢٠١٠م) حتى عام (٢٠١٩م).

٢- لا توجد علاقة معنوية إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) بين المتغيرات المفسرة/المستقلة (مؤشر مخاطر اضمحلال القروض "X1"، ومؤشر الديون المشكوك في تحصيلها "X2"، ومؤشر القروض غير المنتظمة "X3"، ومؤشر مخصصات خسائر اضمحلال القروض "X4"، ومعدل نمو القروض "X5"، ومؤشر نسبة الأصول الخطرة "X6"، ومخاطر الأصول المتداولة "X7"، ومؤشر صافي التمويل المستقر "X8"، ومؤشر مخاطر السيولة الجارية "X9"، ومخاطر السيولة غير المباشرة: "X10"، ومؤشر كفاية رأس المال من الشريحة الأولى "X11"، ومؤشر كفاية رأس

المال من القاعدة الرأسمالية "X12"، وكفاية رأس المال الممتلك "X13"، ومؤشر مخاطر الرافعة المالية "X15" وبين المتغير التابع (هامش الربح من العائد "NNIMP")، كمقياس لربحية البنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية من عام (٢٠١٠م) حتى (٢٠١٩م).

٣- إن المتغيرات (المفسرة/المستقلة) والمتمثلة في: مؤشر مخاطر الديون المشكوك في تحصيلها "X2" هي فقط المؤثرة على المتغير التابع (هامش الربح من غير الفائدة "NNIM")، وعدم وجود تأثير لباقي المتغيرات (المفسرة/المستقلة) على المتغير التابع في معادلة نموذج الانحدار الخطي المتعدد للفترة من عام (٢٠١٠م) حتى (٢٠١٩م).

٤- لا توجد علاقة معنوية إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) بين المتغيرات المفسرة/المستقلة (مؤشر مخاطر اضمحلال القروض "X1"، ومؤشر القروض غير المنتظمة "X3"، ومؤشر مخصصات خسائر اضمحلال القروض "X4"، ومؤشر معدل نمو القروض "X5"، ومؤشر نسبة الأصول الخطرة "X6"، ومؤشر مخاطر الأصول المتداولة "X7"، وصافي قيمة التمويل المستقر "X8"، ومؤشر مخاطر السيولة الجارية "X9"، ومخاطر السيولة غير المباشرة "X10"، ومؤشر كفاية رأس المال من الشريحة الأولى "X11"، ومؤشر كفاية رأس المال من القاعدة الرأسمالية "X12"، ومؤشر كفاية رأس المال الممتلك "X13"، وهامش الأمان السوقي "X14"، ومخاطر الرافعة المالية "X15")؛ وبين المتغير التابع (هامش الربح من غير الفائدة "NNIM") كمقياس لربحية البنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية.

٥- إن المتغيرات (المفسرة/المستقلة) والمتمثلة في: (معدل نمو القروض "X5"، وكفاية رأس المال من الشريحة الأولى "X11"، وكفاية رأس المال من القاعدة الرأسمالية "X12"، والرافعة المالية (بازل III) "X15") هي فقط المؤثرة على المتغير التابع (حصة السهم من الأرباح "EPS")، وعدم وجود تأثير لباقي المتغيرات (المفسرة/المستقلة) على المتغير التابع في نموذج الانحدار الخطي المتعدد خلال الفترة من عام (٢٠١٠م) حتى (٢٠١٩م).

٦- لا توجد علاقة معنوية إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) بين المتغيرات المفسرة/المستقلة (مؤشر مخاطر اضمحلال القروض "X1"، ومخاطر الديون المشكوك فيها "X2"، والقروض غير المنتظمة "X3"، ومخصصات خسائر اضمحلال القروض "X4"، ونسبة الأصول الخطرة "X6"، ومخاطر الأصول المتداولة "X7"، وصافي قيمة التمويل المستقر "X8"، ومؤشر مخاطر السيولة الجارية "X9"، ومؤشر مخاطر السيولة غير المباشرة "X10"، وكفاية رأس المال الممتلك "X13"، وهامش الأمان السوقي "X14")؛ وبين المتغير التابع: (هامش الربح من غير الفائدة "NNIM")

كمقياس لربحية البنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية للفترة من عام (٢٠١٠م) حتى (٢٠١٩م).

٢/١٢ وبناءً على ما تقدم تم التوصل إلى التوصيات التالية:

في ضوء نتائج الدراسة، يعرض الباحثون لعدد من التوصيات التي يمكن أن تسهم في تعظيم ربحية البنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية مقاسة بكل من: (هامش الربح من الفائدة/الربح بعد الضرائب – وهامش الربح من غير الفائدة – وحصة السهم من الأرباح) وذلك من خلال الإهتمام بتدنية أبعاد المخاطر المالية الداخلية: (مخاطر الائتمان – مخاطر السيولة – مخاطر كفاية رأس المال)، مقارنة بالبنك صاحب أعلى ربحية خلال سنوات الدراسة؛ وذلك بالتركيز على ثلاثة خطط عمل تنفيذية تتضمن: (مجال التوصية - والتوصية العامة - والمسئول عن التنفيذ - ومتطلبات وآليات التنفيذ - وأثر التوصية على المتغير التابع) والتي تلخصها الجداول الثلاث التالية: (١٤ - ١٥ - ١٦)، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (14) :
التوصية على أساس تحسين/تعزيز ربحية البنوك عنبة الدراسة مقارنة (بمعدل هامش الفائدة من الربح بعد الضرائب "NIMP")

مطلقات وأليات تنفيذ على مستوى البنوك عنبة الدراسة مقارنة بينك الشركة المصرفية (SAIB)									
صاحب أعلى ربحية لعام 2019م مقارنة (بهاشم الفائدة من الربح بعد الضرائب "NIMP")									
SAIB	NBKE	QNBA	CIEB	UNBE	COMI	EGBE	CANA	HDBK	SAIB
0.0000	0.0002	0.0002	0.0001	0.0001	0.0000	0.0000	0.0016	0.0019	0.0012
0.0000	0.0007	0.0003	0.0030	0.0010	0.0017	0.0010	0.0018	0.0010	0.0011
توصي النتائج عالية؛ بضرورة قيام البنك التجارية عنبة الدراسة بتدنية حجم فروضها محل الاضطلاع وفقاً للقيم السالبة عالية، وذلك فيما عدا بنك الاتحاد الوطني (فالقيمة الموجبة تفسر أن اضمحلال القروض ليك (NBKE) > (SAIB) بمقدار (0.0002)، وذلك مقارنة بينك الشركة المصرفية العربية صاحب أعلى معدل (NIMP).									
توصي النتائج عالية؛ بضرورة قيام البنك التجارية عنبة الدراسة بتدنية حجم خسائر قروضه وفقاً للقيمة السالبة عالية، وذلك فيما عدا بنك الاتحاد الوطني (فالقيمة الموجبة تفسر أن حجم مخصصات خسائر القروض ليك (NBKE) > (SAIB) بمقدار المعكوس للقيم الموجبة عالية)؛ وذلك مقارنة بينك الشركة المصرفية العربية صاحب أعلى معدل (NIMP).									
مخصصات القروض (0.0014) - (0.0013) - (0.0010) - (0.0008) - (0.0008) - (0.0005) - (0.0005) - (0.0004) - (0.0004) - (0.0003)									
توصي النتائج عالية؛ بضرورة قيام البنك التجارية عنبة الدراسة بتدنية حجم فروضها المشكوك فيها لعام (2019م) وفقاً للقيم السالبة عالية، وذلك فيما عدا بنك الإمارات العربية المتحدة (فالقيمة الموجبة تفسر أن الديون المشكوك في تحصيلها ليك (CANA) > (SAIB) بمقدار المعكوس للقيم الموجبة عالية)؛ وذلك مقارنة بينك الشركة المصرفية صاحب أعلى معدل (NIMP).									
مخصصات القروض (0.0017) - (0.0014) - (0.0003) - (0.0000) - (0.0000) - (0.0000) - (0.0000) - (0.0000) - (0.0000) - (0.0000)									

مجال التوصية	التوصية العامة	مسئول التنفيذ	اليات التنفيذ
مخاطر الائتمان المصرفي	تحسين مستوى مخاطر الائتمان للبنوك العاملة من خلال: أ - كادية القروض محل الاضطلاع، ب- تدنية الديون المشكوك فيها، ج- تدنية مخصصات خسائر القروض، مقارنة بينك الشركة المصرفية، على عام (NIMP) لعام 2019م.	إدارة المخاطر ومثلابة الائتمان	البيات التنفيذ SAIB HDBK CANA EGBE COMI UNBE CIEB QNBA NBKE SAIB 0.0000 0.0002 0.0002 0.0001 0.0001 0.0000 0.0000 0.0016 0.0019 0.0012

مطلبت وأليات التنفيذ على مستوى البنوك عينة الدراسة مقارنة بينك الشركة المصرفية (SAIP) صاحب أعلى ربحية لعام ٢٠١٩ م مقاسة (بهاضن القادة من الربح بعد الضرائب "NIMP")	البيات التنفيذ	التوصية العامة	مجال التوصية																								
<table border="1"> <thead> <tr> <th>SAIB</th> <th>NBKE</th> <th>QNBA</th> <th>CIEB</th> <th>UNBE</th> <th>COMI</th> <th>EGBE</th> <th>CANA</th> <th>HDBK</th> <th>SAIB</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>١,٠٢٥</td> <td>١,٠٣٣</td> <td>١,٠٣٣</td> <td>١,٠١٠</td> <td>١,٠٢٠</td> <td>١,٠٥٠</td> <td>١,٠١٨</td> <td>١,٠١٧</td> <td>١,٠٨٠</td> <td>١,٠٧٣</td> </tr> </tbody> </table> <p>الفرص غير المنظمة</p>	SAIB	NBKE	QNBA	CIEB	UNBE	COMI	EGBE	CANA	HDBK	SAIB	١,٠٢٥	١,٠٣٣	١,٠٣٣	١,٠١٠	١,٠٢٠	١,٠٥٠	١,٠١٨	١,٠١٧	١,٠٨٠	١,٠٧٣	<p>توصي النتائج عالية؛ بضرورة قيام البنك المصري الخليجي وبنك الاتحاد الوطني بتعزيز حجم فروصهم المنوحة، وفقاً للقيم الموجبة عالية مضافاً إليها مقدار المعكوس لجمع خسارة بنك العقارية (SAIB)، ومقداره (٠,٠٩٠) وذلك تحقيقاً لنقطة التعادل (٠,٠٠٠)، وذلك فيما عدا البنوك التجارية السالبة؛ (فالقيمة السالبة تفسر أن حجم الفروض المنوحة (البنوك السالبة) < (SAIB) بمقدار المعكوس للقيم الموجبة عالية) وذلك مقارنة بينك الشركة المصرفية صاحب أعلى (NIMP).</p>	<p>توصي النتائج عالية؛ بضرورة قيام البنوك التجارية عينة الدراسة بتدبير حجم فروصها غير المنظمة، وفقاً للقيم السالبة عالية؛ وذلك فيما عدا بنك قطر الوطني، وبنك الاتحاد الوطني (فالقيم الموجبة تفسر أن الفروض غير المنظمة للبنكين (ONBA-NBKE) > (SAIB) بمقدار المعكوس للقيم الموجبة عالية) وذلك مقارنة بينك الشركة المصرفية صاحب أعلى (NIMP).</p>	<p>تتبع مخاطر الائتمان المصرفي</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>الفرص غير المنظمة</th> <th>معدل نمو الفرص</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>١,٠٧٣</td> <td>١,١٤٧</td> </tr> </tbody> </table>	الفرص غير المنظمة	معدل نمو الفرص	١,٠٧٣	١,١٤٧
SAIB	NBKE	QNBA	CIEB	UNBE	COMI	EGBE	CANA	HDBK	SAIB																		
١,٠٢٥	١,٠٣٣	١,٠٣٣	١,٠١٠	١,٠٢٠	١,٠٥٠	١,٠١٨	١,٠١٧	١,٠٨٠	١,٠٧٣																		
الفرص غير المنظمة	معدل نمو الفرص																										
١,٠٧٣	١,١٤٧																										
<p>تتبع مخاطر الائتمان المصرفي</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>الفرص غير المنظمة</th> <th>معدل نمو الفرص</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>١,٠٧٣</td> <td>١,١٤٧</td> </tr> </tbody> </table>	الفرص غير المنظمة	معدل نمو الفرص	١,٠٧٣	١,١٤٧	<p>توصي النتائج عالية؛ بضرورة قيام البنوك المصرية الخليجي وبنك الاتحاد الوطني بتعزيز حجم فروصهم المنوحة، وفقاً للقيم الموجبة عالية مضافاً إليها مقدار المعكوس لجمع خسارة بنك العقارية (SAIB)، ومقداره (٠,٠٩٠) وذلك تحقيقاً لنقطة التعادل (٠,٠٠٠)، وذلك فيما عدا البنوك التجارية السالبة؛ (فالقيمة السالبة تفسر أن حجم الفروض المنوحة (البنوك السالبة) < (SAIB) بمقدار المعكوس للقيم السالبة عالية) وذلك مقارنة بينك الشركة المصرفية صاحب أعلى (NIMP).</p>	<p>توصي النتائج عالية؛ بضرورة قيام البنوك التجارية عينة الدراسة بتدبير حجم فروصها غير المنظمة، وفقاً للقيم السالبة عالية؛ وذلك فيما عدا بنك قطر الوطني، وبنك الاتحاد الوطني (فالقيم الموجبة تفسر أن الفروض غير المنظمة للبنكين (ONBA-NBKE) > (SAIB) بمقدار المعكوس للقيم الموجبة عالية) وذلك مقارنة بينك الشركة المصرفية صاحب أعلى (NIMP).</p>	<p>تتبع مخاطر الائتمان المصرفي</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>الفرص غير المنظمة</th> <th>معدل نمو الفرص</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>١,٠٧٣</td> <td>١,١٤٧</td> </tr> </tbody> </table>	الفرص غير المنظمة	معدل نمو الفرص	١,٠٧٣	١,١٤٧																
الفرص غير المنظمة	معدل نمو الفرص																										
١,٠٧٣	١,١٤٧																										
الفرص غير المنظمة	معدل نمو الفرص																										
١,٠٧٣	١,١٤٧																										
<p>تتبع مخاطر الائتمان المصرفي</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>الفرص غير المنظمة</th> <th>معدل نمو الفرص</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>١,٠٧٣</td> <td>١,١٤٧</td> </tr> </tbody> </table>	الفرص غير المنظمة	معدل نمو الفرص	١,٠٧٣	١,١٤٧	<p>توصي النتائج عالية؛ بضرورة قيام البنوك المصرية الخليجي وبنك الاتحاد الوطني بتعزيز حجم فروصهم المنوحة، وفقاً للقيم الموجبة عالية مضافاً إليها مقدار المعكوس لجمع خسارة بنك العقارية (SAIB)، ومقداره (٠,٠٩٠) وذلك تحقيقاً لنقطة التعادل (٠,٠٠٠)، وذلك فيما عدا البنوك التجارية السالبة؛ (فالقيمة السالبة تفسر أن حجم الفروض المنوحة (البنوك السالبة) < (SAIB) بمقدار المعكوس للقيم السالبة عالية) وذلك مقارنة بينك الشركة المصرفية صاحب أعلى (NIMP).</p>	<p>توصي النتائج عالية؛ بضرورة قيام البنوك التجارية عينة الدراسة بتدبير حجم فروصها غير المنظمة، وفقاً للقيم السالبة عالية؛ وذلك فيما عدا بنك قطر الوطني، وبنك الاتحاد الوطني (فالقيم الموجبة تفسر أن الفروض غير المنظمة للبنكين (ONBA-NBKE) > (SAIB) بمقدار المعكوس للقيم الموجبة عالية) وذلك مقارنة بينك الشركة المصرفية صاحب أعلى (NIMP).</p>	<p>تتبع مخاطر الائتمان المصرفي</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>الفرص غير المنظمة</th> <th>معدل نمو الفرص</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>١,٠٧٣</td> <td>١,١٤٧</td> </tr> </tbody> </table>	الفرص غير المنظمة	معدل نمو الفرص	١,٠٧٣	١,١٤٧																
الفرص غير المنظمة	معدل نمو الفرص																										
١,٠٧٣	١,١٤٧																										
الفرص غير المنظمة	معدل نمو الفرص																										
١,٠٧٣	١,١٤٧																										

مطالبات وأليات التنفيذ على مستوى البنوك عينة الدراسة مقارنة ببنك الشركة المصرفية (SAIP)												
صاحب أعلى ربحية لعام ٢٠١٩م مقارنة (بهايش القائمة من الربح بعد الضرائب "NIMP")												
SAIB	NBKE	QNBA	CIEB	UNBE	COMI	EGBE	CANA	HDBK	SAIB	SAIB	التأهيل	أليات التأهيل
٠,٠٠٠	٠,٠١٥	٠,٠٣٢	٠,٠٣٢	٠,١١٢	٠,٠٣٢	٠,٠٣٢	٠,٠٥١	٠,٠٣٠	٠,٠٣٠	٠,٠٣٠	٠,٠٣٠	٠,٠٣٠
نسبة غرامينج												
توصي النتائج عالية: بضرورة قيام كافة البنوك التجارية عينة الدراسة بتعظيم نتائج معدلاتها للمسؤولية غير المباشرة وفقاً للقياس الموجهة عالية، وذلك فيما عدا البنوك التجارية المساهية (فاقيمة المساهية تفسر أن حجم المسؤولية غير المباشرة (البنوك المساهية) < (SAIB) بمقدار المعكوس للقياس المساهية عالية) مقارنة ببنك "الشركة المصرفية العربية" صاحب أعلى قيمة لمعدل (NIMP).												
٠,٠٠٠	٠,٠٣٨	٠,٠٧٣	٠,٠٣٥	٠,٠٣٥	٠,٠٣٥	٠,٠٣٥	٠,٠٣٥	٠,٠٣٥	٠,٠٣٥	٠,٠٣٥	٠,٠٣٥	٠,٠٣٥
كفائة الشريحة												
توصي النتائج عالية: بضرورة قيام كافة البنوك عينة الدراسة ب (تعظيم ائتمانية) نتائج معدلاتها لكفائية رأس المال للشريحة الأولى وفقاً للقياس الموجهة/المساهية عالية مقارنة ببنك "الشركة المصرفية" صاحب أعلى (NIMP) أو مقارنة بالحد الأدنى للبنك المركزي ومقداره (١,٠٥%) فالزيادة غير المسببة لحجم الأموال المحفوظ بها لكفائية رأس المال تؤثر على قدرة البنك على توظيف هذه الأموال في استثمارات تنوعاً عادياً، وبالتالي ربحيته.												
٠,٠٠٠	٠,٠٣٤	٠,٠٥٧	٠,٠٣٣	٠,٠٣٧	٠,٠١١	٠,٠٤٤	٠,٠١٩	٠,٠٢٦	٠,١٥٠	٠,١٥٠	٠,١٥٠	٠,١٥٠
القاعدة الراسية												
توصي النتائج عالية: بضرورة قيام كافة البنوك عينة الدراسة ب (تعظيم ائتمانية) نتائج معدلاتها لكفائية رأس المال للقاعدة الراسية وفقاً للقياس الموجهة/المساهية عالية مقارنة ببنك "الشركة المصرفية" صاحب أعلى (NIMP) أو مقارنة بالحد الأدنى للبنك المركزي ومقداره (١٠%) فالزيادة غير المسببة لحجم الأموال المحفوظ بها لكفائية رأس المال تؤثر على قدرة البنك على توظيف هذه الأموال في استثمارات تنوعاً عادياً.												
٠,٠٠٠	٠,٠٥٥	٠,٠٥٧	٠,٠٣٢	٠,٠١٩	٠,٠١٥	٠,٠١٥	٠,٠١٥	٠,٠١٥	٠,٠١٥	٠,٠١٥	٠,٠١٥	٠,٠١٥
رأس المال الممتك												
توصي النتائج عالية: بضرورة قيام كافة البنوك التجارية عينة الدراسة بتعظيم نتائج معدلاتها لكفائية رأس المال الممتك وفقاً للقياس الموجهة عالية، وذلك فيما عدا البنوك التجارية المساهية (فاقيمة المساهية تفسر أن (البنوك المساهية) < (SAIB) بمقدار المعكوس للقياس المساهية عالية) مقارنة ببنك الشركة المصرفية العربية صاحب أعلى قيمة لمعدل (NIMP).												

التوصية على مستوى بنوك الدراسة مقارنة ببنك الشركة المصرفية صاحب أعلى ربحية لعام ٢٠١٩م مقارنة (بهايش القائمة من الربح بعد الضرائب "NIMP")	مجال التوصية	مخاطر السيولة المصرفية	مخاطر كفاية رأس المال
مسئول التنفيذ	التوصية العامة	توصي النتائج عالية: بضرورة قيام كافة البنوك التجارية عينة الدراسة بتعظيم نتائج معدلاتها للمسؤولية غير المباشرة وفقاً للقياس الموجهة عالية، وذلك فيما عدا البنوك التجارية المساهية (فاقيمة المساهية تفسر أن حجم المسؤولية غير المباشرة (البنوك المساهية) < (SAIB) بمقدار المعكوس للقياس المساهية عالية) مقارنة ببنك "الشركة المصرفية العربية" صاحب أعلى قيمة لمعدل (NIMP).	توصي النتائج عالية: بضرورة قيام كافة البنوك التجارية عينة الدراسة ب (تعظيم ائتمانية) نتائج معدلاتها لكفائية رأس المال للشريحة الأولى وفقاً للقياس الموجهة/المساهية عالية مقارنة ببنك "الشركة المصرفية" صاحب أعلى (NIMP) أو مقارنة بالحد الأدنى للبنك المركزي ومقداره (١,٠٥%) فالزيادة غير المسببة لحجم الأموال المحفوظ بها لكفائية رأس المال تؤثر على قدرة البنك على توظيف هذه الأموال في استثمارات تنوعاً عادياً، وبالتالي ربحيته.
لجنة الأصول والخصوم	التوصية العامة	توصي النتائج عالية: بضرورة قيام كافة البنوك التجارية عينة الدراسة بتعظيم نتائج معدلاتها للمسؤولية غير المباشرة وفقاً للقياس الموجهة عالية، وذلك فيما عدا البنوك التجارية المساهية (فاقيمة المساهية تفسر أن حجم المسؤولية غير المباشرة (البنوك المساهية) < (SAIB) بمقدار المعكوس للقياس المساهية عالية) مقارنة ببنك "الشركة المصرفية العربية" صاحب أعلى قيمة لمعدل (NIMP).	توصي النتائج عالية: بضرورة قيام كافة البنوك التجارية عينة الدراسة ب (تعظيم ائتمانية) نتائج معدلاتها لكفائية رأس المال للقاعدة الراسية وفقاً للقياس الموجهة/المساهية عالية مقارنة ببنك "الشركة المصرفية" صاحب أعلى (NIMP) أو مقارنة بالحد الأدنى للبنك المركزي ومقداره (١٠%) فالزيادة غير المسببة لحجم الأموال المحفوظ بها لكفائية رأس المال تؤثر على قدرة البنك على توظيف هذه الأموال في استثمارات تنوعاً عادياً.
الإدارة العامة	التوصية العامة	توصي النتائج عالية: بضرورة قيام كافة البنوك التجارية عينة الدراسة بتعظيم نتائج معدلاتها للمسؤولية غير المباشرة وفقاً للقياس الموجهة عالية، وذلك فيما عدا البنوك التجارية المساهية (فاقيمة المساهية تفسر أن حجم المسؤولية غير المباشرة (البنوك المساهية) < (SAIB) بمقدار المعكوس للقياس المساهية عالية) مقارنة ببنك "الشركة المصرفية العربية" صاحب أعلى قيمة لمعدل (NIMP).	توصي النتائج عالية: بضرورة قيام كافة البنوك التجارية عينة الدراسة ب (تعظيم ائتمانية) نتائج معدلاتها لكفائية رأس المال للقاعدة الراسية وفقاً للقياس الموجهة/المساهية عالية مقارنة ببنك "الشركة المصرفية" صاحب أعلى (NIMP) أو مقارنة بالحد الأدنى للبنك المركزي ومقداره (١٠%) فالزيادة غير المسببة لحجم الأموال المحفوظ بها لكفائية رأس المال تؤثر على قدرة البنك على توظيف هذه الأموال في استثمارات تنوعاً عادياً.

مقايير وأليات التنفيذ على مستوى البنوك عينة الدراسة مقارنة ببنك الشركة المصرفية (SAIP)												تابع التوصية على مستوى بنك الدراسة مقارنة ببنك الشركة المصرفية	
مجال التوصية	مقايير وأليات التنفيذ على مستوى البنوك عينة الدراسة مقارنة ببنك الشركة المصرفية (SAIP)										مستوى التنفيذ	التوصية العامة	
مجال التوصية	SAIB	NBKE	QNBA	CIEB	UNBE	COMI	EGBE	CANA	HDBK	SAIB	مستوى الامن السوقي	تعزيز مستوى مخاطر كفاية رأس المال لبيك الدراسة من خلال: دتعزيز قيمة هامش الامن السوقي. هامتعزيز الرافعة المالية بالزل. III. مقارنة ببنك الشركة المصرفية أعلى (NIMP) لعام ٢٠١٩ م.	تتبع مخاطر رأس المال
١,٠٠٠	١,١٠٩	١,١١٩	١,١٧٨	١,٢٨٩	١,١٥٨	١,١٧٤	١,١٥٨	١,١٢٨	١,١٢٨	١,١٢٨	١,٢٢٨	الرافعة المالية بالزل III	الرافعة المالية بالزل III
١,٠٠٠	١,١٢٨	١,١٢٨	١,١٧٤	١,٢٨٩	١,١٥٨	١,١٧٤	١,١٥٨	١,١٢٨	١,١٢٨	١,١٢٨	١,٢٢٨	الإدارة العامة	الإدارة العامة
١,٠٠٠	١,١٢٨	١,١٢٨	١,١٧٤	١,٢٨٩	١,١٥٨	١,١٧٤	١,١٥٨	١,١٢٨	١,١٢٨	١,١٢٨	١,٢٢٨	متطلبات بالزل	متطلبات بالزل
١,٠٠٠	١,١٢٨	١,١٢٨	١,١٧٤	١,٢٨٩	١,١٥٨	١,١٧٤	١,١٥٨	١,١٢٨	١,١٢٨	١,١٢٨	١,٢٢٨	وجود الأصول	وجود الأصول
١,٠٠٠	١,١٢٨	١,١٢٨	١,١٧٤	١,٢٨٩	١,١٥٨	١,١٧٤	١,١٥٨	١,١٢٨	١,١٢٨	١,١٢٨	١,٢٢٨	الرافعة المالية بالزل III	الرافعة المالية بالزل III
١,٠٠٠	١,١٢٨	١,١٢٨	١,١٧٤	١,٢٨٩	١,١٥٨	١,١٧٤	١,١٥٨	١,١٢٨	١,١٢٨	١,١٢٨	١,٢٢٨	وجود الأصول	وجود الأصول

أثر التزام البنوك عينة الدراسة بالتوصية بالمعدلات المرجعية لبنك الشركة المصرفية العربية لعام ٢٠١٩ م على مؤشرات ربحية البنوك التجارية:

المعيار	الأثر على ربحية البنوك التجارية عينة الدراسة	SAIB	HDBK	CANA	EGBE	COMI	UNBE	CIEB	QNBA	NBKE
NIMP	هناك أثر إيجابي بنسبة ١٠٠% على ربحية بنك الدراسة مقدساً (بهاش الربح من القادة) مقارنة بالبنك المصرفية أعلى (NIMP) لعام ٢٠١٩ م.	٧,٢١٧	٦,١٩٩	٦,٣٠٧	٤,٧٢٠	٥,٧٧٩	٥,١٥٨	٦,٢٨٩	٥,٩٧٦	٦,١٨٢
NIM	هناك أثر إيجابي بنسبة (٢٢,٦%) على ربحية (COMI-UNBE) مقدساً (NNIM) مقارنة بالبنك المصرفية أعلى (NIMP) لعام (٢٠١٩ م).	١,٠١١	١,٠١٤	١,٠١٥	١,٠١٠	١,٠١٢	١,٠١٤	١,٠١٩	١,٠١٢	١,٠١٨
EPS	هناك أثر إيجابي بنسبة ٣٣,٣% على ربحية (HDBK-EGBE-NBKE).	١,١١٧	١,٠٩٩	١,٠١٦	١,٠٢٠	١,٠١٦	١,٠١٥	١,٠١٤	١,٠١٤	١,٠١٩

التوصية على أساس تحسين/تعزيز ربحية البنوك عينه الدراسة مقارنة (بمعامل هامش الربح من غير الفائدة "NNIM")
 الجدول رقم (١٥)

التوصية على أساس تحسين/تعزيز ربحية البنوك عينه الدراسة مقارنة (بمعامل هامش الربح من غير الفائدة "NNIM"):															
مطلبات وآليات التنفيذ على مستوى البنوك عينه الدراسة مقارنة بالبنك التجاري الدولي (COMI) صاحب أعلى ربحية لعام ٢٠١٠م مقارنة (بهامش الربح من غير الفائدة "NNIM")															
مجال التوصية	التوصية العامة	مسئول التنفيذ	آليات التنفيذ	SAIB	NBKE	QNBA	CIEB	UNBE	COMI	EGBE	CANA	HDBK	COMI		
مخاطر الائتمان المصرفي	تحسين مستوى مخاطر الائتمان للبنوك الدراسة، من خلال: - تلبية القروض محل الإضمحلال، بتكثيف الديون المشكوك فيها. ج- تلبية مخصصات خسائر القروض، مقارنة بالبنك التجاري الدولي على (NNIM) لعام ٢٠١٠م.	إدارة المخاطر ومتابعة الائتمان	توصي النتائج عالية: بضرورة قيام البنوك عينه الدراسة بتدنية حجم قروضها محل الإضمحلال وفقاً للقيم السالبة عالية، وذلك فيما عدا البنوك التجارية الموجبة؛ (فالقيم الموجبة تفسر أن اضمحلال القروض للبنوك (SAIB-NBKE-EGBE) > (COMI) لعام ٢٠١٠م بمقدار المعكوس للقيم الموجبة عالية) وذلك مقارنة بالبنك التجاري الدولي لعام (٢٠١٠م) صاحب أعلى (NNIM). البنوك المشكوك توصي النتائج عالية: بضرورة قيام البنوك التجارية عينه الدراسة بتدنية حجم قروضها المشكوك فيها وفقاً للقيم السالبة عالية، وذلك فيما عدا بنوك قارة السويس (فالقيم الموجبة تفسر أن الديون المشكوك في تحصيلها لبنك (CANA) > (COMI) لعام (٢٠١٠م) بمقدار (٠,٠٠٠٧٠٢) وذلك مقارنة بالبنك التجاري الدولي لعام (٢٠١٠م) صاحب أعلى (NNIM). مخصصات القرض ٠,٠١١٠ ٠,٠١١٢ ٠,٠٠٧٤ ٠,٠٠٣٤ ٠,٠٠١١ ٠,٠٠١١ ٠,٠٠١١ ٠,٠٠١١ ٠,٠٠١١ ٠,٠٠١١ ٠,٠٠١١ ٠,٠٠١١ ٠,٠٠١١	٠,٠٠١٠	٠,٠٠١٢	٠,٠٠١٠	٠,٠٠١٠	٠,٠٠١٠	٠,٠٠١٠	٠,٠٠١٠	٠,٠٠١٠	٠,٠٠١٠	٠,٠٠١٠	٠,٠٠١٠	٠,٠٠١٠
مخاطر الائتمان المصرفي	تحسين مستوى مخاطر الائتمان للبنوك الدراسة، من خلال: - تلبية القروض محل الإضمحلال، بتكثيف الديون المشكوك فيها. ج- تلبية مخصصات خسائر القروض، مقارنة بالبنك التجاري الدولي على (NNIM) لعام ٢٠١٠م.	إدارة المخاطر ومتابعة الائتمان	توصي النتائج عالية: بضرورة قيام البنوك عينه الدراسة بتدنية حجم قروضها محل الإضمحلال وفقاً للقيم السالبة عالية، وذلك فيما عدا البنوك التجارية الموجبة؛ (فالقيم الموجبة تفسر أن اضمحلال القروض للبنوك (SAIB-NBKE-EGBE) > (COMI) لعام ٢٠١٠م بمقدار المعكوس للقيم الموجبة عالية) وذلك مقارنة بالبنك التجاري الدولي لعام (٢٠١٠م) صاحب أعلى (NNIM). البنوك المشكوك توصي النتائج عالية: بضرورة قيام البنوك التجارية عينه الدراسة بتدنية حجم قروضها المشكوك فيها وفقاً للقيم السالبة عالية، وذلك فيما عدا بنوك قارة السويس (فالقيم الموجبة تفسر أن الديون المشكوك في تحصيلها لبنك (CANA) > (COMI) لعام (٢٠١٠م) بمقدار (٠,٠٠٠٧٠٢) وذلك مقارنة بالبنك التجاري الدولي لعام (٢٠١٠م) صاحب أعلى (NNIM). مخصصات القرض ٠,٠١١٠ ٠,٠١١٢ ٠,٠٠٧٤ ٠,٠٠٣٤ ٠,٠٠١١ ٠,٠٠١١ ٠,٠٠١١ ٠,٠٠١١ ٠,٠٠١١ ٠,٠٠١١ ٠,٠٠١١ ٠,٠٠١١ ٠,٠٠١١	٠,٠٠١٠	٠,٠٠١٢	٠,٠٠١٠	٠,٠٠١٠	٠,٠٠١٠	٠,٠٠١٠	٠,٠٠١٠	٠,٠٠١٠	٠,٠٠١٠	٠,٠٠١٠	٠,٠٠١٠	٠,٠٠١٠

مطلوبات وأليات التنفيذ على مستوى البنوك عينة الدراسة مقارنة بالبنك التجاري الدولي (COMI)										تابع التوصية على مستوى بنوك الدراسة مقارنة بالبنك التجاري الدولي صاحب أعلى ربحية لعام ٢٠١٠م مقاسة (بمعدل الربح من غير الفائدة "NNIM")					
SAIB	NBKE	QNB	CIEB	UNBE	COMI	EGBE	CANA	HDBK	COMI	أليات التنفيذ	مسئول التنفيذ	التوصية العامة	مجال التوصية		
١,١١١	١,١١٢	١,١١٢	١,١٣٦	١,١٣٨	١,١٤١	١,١٤٢	١,١٤٢	١,١٤٢	١,١٤٢	الربح من المتفئة	مستول	تحسين مستوى مخاطر الائتمان	مجال التوصية		
توصى النتائج عالية؛ بضرورة قيام كافة البنوك التجارية عينة الدراسة بتبني حجج قروضها غير المنتظمة وفقاً للتقييم السالية عالية (بالقيمة السالية تفسر أن حجم القروض غير المنتظمة (البنوك السالية) < (COMI) لعام (٢٠١٠م) بمقدار المعكوس للجمع للتقييم السالية عالية) وذلك مقارنة بالبنك التجاري الدولي لعام ٢٠١٠م صاحب أعلى (NNIM).										١,١٤٢	١,١٤٢	تعزيز مستوى مخاطر الائتمان	مستول	تحسين مستوى مخاطر الائتمان	مجال التوصية
١,٣٧٨	١,٤٧٢	١,١٤١	١,١٤١	١,٣٠٢	١,١٤١	١,٣٤٤	١,١٤١	١,١٤١	١,٣٧٨	الربح من القروض	إدارة رأس المال	تعزيز معدل نمو القروض.	مجال التوصية		
توصى النتائج عالية؛ بضرورة قيام كافة البنوك التجارية عينة الدراسة بتعزيز حجج قروضها المنتظمة وفقاً للتقييم الموجبة عالية (بالقيمة الموجبة تفسر أن حجم القروض المنتظمة (البنوك الموجبة) > (COMI) لعام ٢٠١٠م بمقدار المعكوس للجمع للتقييم الموجبة عالية) وذلك مقارنة بالبنك التجاري الدولي لعام (٢٠١٠م) صاحب أعلى معدل (NNIM).										١,٣٧٨	١,٣٧٨	تعزيز معدل نمو القروض.	إدارة رأس المال	تعزيز معدل نمو القروض.	مجال التوصية
توصى النتائج عالية؛ بضرورة قيام كافة البنوك التجارية عينة الدراسة بتعزيز حجج قروضها غير المنتظمة وفقاً للتقييم السالية عالية (بالقيمة السالية تفسر أن حجم القروض غير المنتظمة (البنوك السالية) < (COMI) لعام (٢٠١٠م) بمقدار المعكوس للجمع للتقييم السالية عالية) وذلك مقارنة بالبنك التجاري الدولي لعام ٢٠١٠م صاحب أعلى (NNIM).										١,٣٧٨	١,٣٧٨	تعزيز معدل نمو القروض.	إدارة رأس المال	تعزيز معدل نمو القروض.	مجال التوصية
توصى النتائج عالية؛ بضرورة قيام كافة البنوك التجارية عينة الدراسة بتعزيز حجج قروضها المنتظمة وفقاً للتقييم الموجبة عالية (بالقيمة الموجبة تفسر أن حجم القروض المنتظمة (البنوك الموجبة) > (COMI) لعام ٢٠١٠م بمقدار المعكوس للجمع للتقييم الموجبة عالية) وذلك مقارنة بالبنك التجاري الدولي لعام (٢٠١٠م) صاحب أعلى معدل (NNIM).										١,٣٧٨	١,٣٧٨	تعزيز معدل نمو القروض.	إدارة رأس المال	تعزيز معدل نمو القروض.	مجال التوصية

مطلوبات وآليات التنفيذ على مستوى البنوك عينة الدراسة مقارنة بالبنك التجاري الدولي (COMI)		مطلوبات وآليات التنفيذ على مستوى البنوك عينة الدراسة مقارنة بالبنك التجاري الدولي صاحب أعلى ربحية لعام ٢٠١٠م مقاسة (بجانب الربح من غير الفائدة "NNIM")		مطلوبات وآليات التنفيذ على مستوى البنوك عينة الدراسة مقارنة بالبنك التجاري الدولي صاحب أعلى ربحية لعام ٢٠١٠م مقاسة (بجانب الربح من غير الفائدة "NNIM")									
SAIB	NBKE	QNBA	CIEB	UNBE	COMI	EGBE	CANA	HDBK	COMI	أليات التنفيذ	مسئول التنفيذ	التوصية العامة	مجال التوصية
٠,٠٤٩	٠,١٢٣	٠,١٠٠	٠,١٥٣	٠,٠٥٥	٠,١٦٣	٠,١٧٦	٠,١٢٠	٠,١٤٣	٠,٨١١	الأصول الخطرة	مستقل	تحسين مستوى مخاطر السيولة	الأصول الخطرة
توصى النتائج عالية: بضرورة قيام البنوك التجارية عينة الدراسة بتدنية نتائج مدلاتها للأصول الخطرة وفقاً للقيم المسالية عالية، وذلك فيما عدا البنوك التجارية المسالية (فأقيم المسالية تقسم أن نسبة الأصول الخطرة (للبنوك الموجبة) > (COMI) لعام (٢٠١٠م) بمقدار المعكوس الجملي للقيم الموجبة عالية)، وذلك مقارنة بالبنك التجاري الدولي لعام (٢٠١٠م) صاحب أعلى معدل (NNIM).													
٠,١٢٩	٠,٣٠٣	٠,١٠١	٠,٠٢٠	٠,٠٤٨	٠,٢٢٧	٠,٤٣١	٠,١٥٤	٠,٤٠٠	٠,٥٥٢	الأصول المتداولة	لجنة الأصول والخصوم	١ - تدنية نسبة الأصول الخطرة: ب-تعزيز نسبة الأصول المتداولة. ج-تعزيز صافي التمويل المستقر. د-تعزيز نسبة السيولة الجارية. مقارنة بالبنك التجاري الدولي أعلى (NNIM) لعام ٢٠١٠م.	مخاطر السيولة المصرفي
توصى النتائج عالية: بضرورة قيام بنك قطر الوطني الأهلي بتعزيز نتائج مدلاتها للأصول المتداولة وفقاً للقيمة الموجبة عالية، وذلك فيما عدا البنوك التجارية المسالية (فأقيم المسالية تقسم أن نسبة الأصول المتداولة (للبنوك المسالية) < (COMI) لعام (٢٠١٠م) بمقدار المعكوس الجملي للقيم المسالية عالية)، وذلك مقارنة بالبنك التجاري الدولي لعام (٢٠١٠م) صاحب أعلى معدل (NNIM).													
٠,٢٦٥	٠,١٧٠	٠,٢٠٦	٠,١٠٩	٠,٢٤٦	٠,١١١	٠,٢٢٢	٠,٤٩٠	٠,٢٥٨	١,٣٦٠	التمويل المستقر	لجنة الأصول والخصوم	١ - تدنية نسبة الأصول الخطرة: ب-تعزيز نسبة الأصول المتداولة. ج-تعزيز صافي التمويل المستقر. د-تعزيز نسبة السيولة الجارية. مقارنة بالبنك التجاري الدولي أعلى (NNIM) لعام ٢٠١٠م.	مخاطر السيولة المصرفي
توصى النتائج عالية: بضرورة قيام البنوك التجارية عينة الدراسة بتعزيز نتائج مدلاتها لصافي قيمة التمويل المستقر وفقاً للقيم الموجبة عالية، وذلك فيما عدا البنوك التجارية المسالية (فأقيم المسالية تقسم أن صافي التمويل المستقر (للبنوك المسالية) < (COMI) لعام (٢٠١٠م) بمقدار المعكوس الجملي للقيم المسالية عالية)، مقارنة بالتجاري الدولي لعام (٢٠١٠م) صاحب أعلى معدل (NNIM).													
٠,٨٢٤	٠,١٣٣	٠,٣٢٢	٠,١١٥	٠,٠٤٩	٠,١٤٤	٠,٣١٠	٠,٢٧٩	٠,٤٣٤	٠,٧١٥	السيولة الجارية	لجنة الأصول والخصوم	١ - تدنية نسبة الأصول الخطرة: ب-تعزيز نسبة الأصول المتداولة. ج-تعزيز صافي التمويل المستقر. د-تعزيز نسبة السيولة الجارية. مقارنة بالبنك التجاري الدولي أعلى (NNIM) لعام ٢٠١٠م.	مخاطر السيولة المصرفي
توصى النتائج عالية: بضرورة قيام البنوك التجارية عينة الدراسة بتعزيز نتائج مدلاتها للسيولة الجارية وفقاً للقيم الموجبة عالية، وذلك فيما عدا البنوك التجارية المسالية (فأقيم المسالية تقسم أن نسبة السيولة الجارية (للبنوك المسالية) < (COMI) لعام (٢٠١٠م) بمقدار المعكوس الجملي للقيم المسالية عالية)، وذلك مقارنة بالبنك التجاري الدولي لعام (٢٠١٠م) صاحب أعلى معدل (NNIM).													

مطلبات وآليات التنفيذ على مستوى البنوك عينه الدراسة مقارنةً ببنك التجارى الدولي (COMI)		مطلبات وآليات التنفيذ على مستوى البنوك عينه الدراسة مقارنةً ببنك التجارى الدولي صاحب أعلى ربحية لعام ٢٠١٠ م مقاسةً (بمباشرة الربح من غير القاعدة "NNIM")							
SAIB	NBKE	QNBA	CIEB	UNBE	COMI	EGBE	CANA	HDBK	COMI
٠٠.١٦٧	٠٠.١٤٨	٠٠.١٤٥	٠٠.٣٦٠	٠٠.٥٥	٠٠.١٦٣	٠٠.١٦٣	٠٠.٢١٨	٠٠.١٦٩	٠٠.٥٤٣
نوصى النتائج عالية؛ بضرورة قيام البنوك التجارية عينه الدراسة بتعظيم نتائج مدلتها للسيولة غير المباشرة وفقاً للقيم الموجبة عليه، وذلك فيما عدا البنوك التجارية المسالية (فالقائمة المسالية تقسم أن حجم السيولة غير المباشرة للبنوك (CIEB-QNBA-NBKE) < (COMI) لعام (٢٠١٠ م) بمقدار المعكوس الجمعي للقيم المسالية عالية) مقارنةً بالتجاري الدولي لعام (٢٠١٠ م) على (NNIM).									
٠٠.٠٠٨	٠٠.٣٢٠	٠٠.١٦٠	٠٠.٢٦٠	٠٠.١٦٠	٠٠.١٠٤	٠٠.٢٦٠	٠٠.٢٦٠	٠٠.١٠٧	٠٠.١٣١
نوصى النتائج عالية؛ بضرورة قيام كافة البنوك عينه الدراسة (بتعظيم كتية) نتائج مدلتها لكفاية رأس المال للدرجة الأولى وفقاً للقيم الموجبة/المسالية عالية مقارنةً بالتجاري الدولي صاحب أعلى (NNIM) أو مقارنةً بالحد الأدنى للبنك المركزي ومقداره (١٠,٥%)، فالزيادة غير المسببة لحجم الأموال المحتفظ بها ككفاية رأس المال تؤثر على قدرة البنك على توظيف هذه الأموال في استثمارات تدر عائداً									
٠٠.٠٦٠	٠٠.٤٥	٠٠.١٦٠	٠٠.٣٢٠	٠٠.٤٦٠	٠٠.١١٧	٠٠.٤٦٠	٠٠.١١٣	٠٠.٤٠٤	٠٠.١٤٤
نوصى النتائج عالية؛ بضرورة قيام البنوك التجارية عينه الدراسة (بتعظيم كتية) نتائج مدلتها لكفاية رأس المال للقاعدة الرسالية وفقاً للقيم الموجبة (المسالية) عالية مقارنةً بالتجاري الدولي صاحب أعلى (NNIM)، أو مقارنةً بالحد الأدنى للبنك المركزي ومقداره (١٠%)، فالزيادة غير المسببة لحجم الأموال المحتفظ بها ككفاية رأس المال تؤثر على قدرة البنك على توظيف هذه الأموال في استثمارات تدر عائداً.									
٠٠.٠٤٥	٠٠.١١٠	٠٠.١٦٠	٠٠.٢٨٠	٠٠.٢٦	٠٠.١١٦	٠٠.٢٦	٠٠.٢٤٥	٠٠.٥١	٠٠.٢٠٢
نوصى النتائج عالية؛ بضرورة قيام البنوك التجارية عينه الدراسة بتعظيم نتائج مدلتها لكفاية رأس المال للمنتك وفقاً للقيم الموجبة عالية، وذلك فيما عدا البنوك التجارية المسالية (فالقائمة المسالية تقسم أن البنوك (HDBK-CIEB-QNBA-NBKE) < (COMI) لعام (٢٠١٠ م) بمقدار المعكوس الجمعي للقيم المسالية عالية) مقارنةً بالتجاري الدولي لعام (٢٠١٠ م) صاحب أعلى (NNIM).									
٠٠.٠٤٥	٠٠.١١٠	٠٠.١٦٠	٠٠.٢٨٠	٠٠.٢٦	٠٠.١١٦	٠٠.٢٦	٠٠.٢٤٥	٠٠.٥١	٠٠.٢٠٢

مخاطر كفاية رأس المال	مخاطر السيولة المصرفي										
<table border="1"> <thead> <tr> <th>المرتبة</th> <th>مخاطر كفاية رأس المال</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>رأس المال</td> <td>التعظيم مستوى مخاطر كفاية رأس المال للبنوك التجارية الأولى.</td> </tr> <tr> <td>القاعدة الرسالية</td> <td>التعظيم رأس المال للدرجة الأولى.</td> </tr> </tbody> </table>	المرتبة	مخاطر كفاية رأس المال	رأس المال	التعظيم مستوى مخاطر كفاية رأس المال للبنوك التجارية الأولى.	القاعدة الرسالية	التعظيم رأس المال للدرجة الأولى.	<table border="1"> <thead> <tr> <th>المرتبة</th> <th>مخاطر السيولة المصرفي</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>المرتبة</td> <td>تحسين مستوى مخاطر السيولة للبنوك التجارية من خلال: هام كتية نسبة الأصول الخطرة مقارنةً بالتجاري الدولي لعام ٢٠١٠ م.</td> </tr> </tbody> </table>	المرتبة	مخاطر السيولة المصرفي	المرتبة	تحسين مستوى مخاطر السيولة للبنوك التجارية من خلال: هام كتية نسبة الأصول الخطرة مقارنةً بالتجاري الدولي لعام ٢٠١٠ م.
المرتبة	مخاطر كفاية رأس المال										
رأس المال	التعظيم مستوى مخاطر كفاية رأس المال للبنوك التجارية الأولى.										
القاعدة الرسالية	التعظيم رأس المال للدرجة الأولى.										
المرتبة	مخاطر السيولة المصرفي										
المرتبة	تحسين مستوى مخاطر السيولة للبنوك التجارية من خلال: هام كتية نسبة الأصول الخطرة مقارنةً بالتجاري الدولي لعام ٢٠١٠ م.										
مطلبات الآلية التنفيذية	مستول التنفيذ										
الإدارة العامة، المتطلبات بازل وجودة الأصول	لجنة الأصول والخصوم										
التوصية العامة											
مجال التوصية											

مخاطر كفاية رأس المال	مخاطر السيولة المصرفي										
<table border="1"> <thead> <tr> <th>المرتبة</th> <th>مخاطر كفاية رأس المال</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>رأس المال</td> <td>التعظيم مستوى مخاطر كفاية رأس المال للبنوك التجارية الأولى.</td> </tr> <tr> <td>القاعدة الرسالية</td> <td>التعظيم رأس المال للدرجة الأولى.</td> </tr> </tbody> </table>	المرتبة	مخاطر كفاية رأس المال	رأس المال	التعظيم مستوى مخاطر كفاية رأس المال للبنوك التجارية الأولى.	القاعدة الرسالية	التعظيم رأس المال للدرجة الأولى.	<table border="1"> <thead> <tr> <th>المرتبة</th> <th>مخاطر السيولة المصرفي</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>المرتبة</td> <td>تحسين مستوى مخاطر السيولة للبنوك التجارية من خلال: هام كتية نسبة الأصول الخطرة مقارنةً بالتجاري الدولي لعام ٢٠١٠ م.</td> </tr> </tbody> </table>	المرتبة	مخاطر السيولة المصرفي	المرتبة	تحسين مستوى مخاطر السيولة للبنوك التجارية من خلال: هام كتية نسبة الأصول الخطرة مقارنةً بالتجاري الدولي لعام ٢٠١٠ م.
المرتبة	مخاطر كفاية رأس المال										
رأس المال	التعظيم مستوى مخاطر كفاية رأس المال للبنوك التجارية الأولى.										
القاعدة الرسالية	التعظيم رأس المال للدرجة الأولى.										
المرتبة	مخاطر السيولة المصرفي										
المرتبة	تحسين مستوى مخاطر السيولة للبنوك التجارية من خلال: هام كتية نسبة الأصول الخطرة مقارنةً بالتجاري الدولي لعام ٢٠١٠ م.										
مطلبات الآلية التنفيذية	مستول التنفيذ										
الإدارة العامة، المتطلبات بازل وجودة الأصول	لجنة الأصول والخصوم										
التوصية العامة											
مجال التوصية											

مقايير وآليات التنفيذ على مستوى البنك التجاري الدولي (COMI)												
مجال التوصية	التوصية العامة	مسئول التنفيذ	مقايير وآليات التنفيذ على مستوى البنك التجاري الدولي (COMI)									
تابع مخاطر رأس المال			SAIB	NBKE	QNBA	CIEB	UNBE	COMI	EGBE	CANA	HDBK	COMI
هائل الأمان السوي	تحسين مستوى مخاطر كفاية رأس المال لبيوتك الدراسة، من خلال: - تنظيم قيمة هيش الأمان السوي. - تنظيم الرافعة المالية بإزال III. مقارنة بالبيوتك التجاري الدولي أعلى لعام 2010م. (NNIM)	الإدارة العامة لمتطلبات بإزال وجود الأصول	١,٢٩٥	١,١٨٦	١,٢٢٩	١,٤٨٧	١,٢٥٢	١,٢٢٢	١,٣٧٦	١,٢٠٧	١,١٩٣	١,٥١٣
الرافعة المالية بإزال III			١,١٩٢	١,٠٢٤	١,٠٣٤	١,٠١٨	١,٠١٠	١,٠٢٩	١,٠١٩	١,٠١٩	١,٠١١	١,٠٧٣
			توصى النتائج عالية، بضرورة قيام البنك التجاري عينة الدراسة بتعزيز نتائج مدلائها لهايش الأمان السوي، وفقاً للقيمة الموجبة عالية، وذلك فيما عدا البيوتك المسالية (والقيمة المسالية تفسر أن البيوتك (UNBE-CIEB-QNBA) لعام (2010م) بمقدار المعكوس الجمعي للقيم المسالية عالية) وذلك مقارنة بالبيوتك التجاري الدولي لعام (2010م) صاحب أعلى معدل (NNIM). الرافعة المالية ١,٠٧٣ ١,٠١١									
			توصى النتائج عالية، بضرورة قيام كافة البنوك التجارية عينة الدراسة بتعزيز نتائج مدلائها للرافعة المالية وفقاً للقيم الموجبة عالية، وذلك فيما عدا البيوتك التجارية المسالية (والقيمة المسالية تفسر أن مقدار الرافعة المالية (البيوتك المسالية) < (COMI) بمقدار المعكوس الجمعي للقيمة المسالية عالية) مقارنة بالبيوتك التجاري الدولي لعام (2010م) صاحب أعلى معدل (NNIM).									

المتغير	الأثر على ربحية البيوتك التجارية عينة الدراسة									
	SAIB	NBKE	QNBA	CIEB	UNBE	COMI	EGBE	CANA	HDBK	COMI
NIMP	١,١١١	١,٠٠٤	١,٠١٤	١,٠٣٦	١,٠٠٢	١,٠٣٢	١,٠١١	١,٠٠٨	١,٠١٦	١,٠٢٥
NNIM	١,١١٥	١,٠٠٧	١,٠١٤	١,٠٠٦	١,٠١٩	١,٠١٧	١,٠١٥	١,٠١٠	١,٠١١	١,٠١٤
EPS	٩,٧٠٢	١,٠٨٥٦	٤,٨٩٤	٣,٩٩١	١,٩٧٢	٤,٤٣٢	١,٨٧٣	١,٨٩١	١١,٨٦٠	٣,١١٢

أثر التزام البيوتك عينة الدراسة بالتوصية بالمعدلات المرجعية للبنك التجاري الدولي للعام المالي 2010م على مؤشرات ربحية البيوتك التجارية:

الجدول رقم (١٦)

التوصية على أساس تحسين/تعظيم ربحية البنوك عينه الدراسة مقارنة (بحصة السهم من الأرباح "EPS")

التوصية على أساس تحسين/تعظيم ربحية البنوك عينه الدراسة مقارنة (بحصة السهم من الأرباح "EPS"):													
تقوم هذه التوصية على أساس المقارنة المرجعية لأبعاد الأداء المصرفي وفرة السوق لربحية البنوك التجارية، وأنها على مؤشرات قياس وتقييم ربحية البنوك التجارية عينه الدراسة وبصفة خاصة (بحصة السهم من الأرباح "EPS") وذلك مقارنة مخاطر الائتمان، والسيولة، وكفاءة رأس المال، ومؤشرات قياس وتقييم الربحية البنك صاحب أعلى (EPS) خلال سنوات الدراسة، وذلك كما يلي:													
مطلبات وأليات التنفيذ على مستوى البنوك عينه الدراسة مقارنة ببنك الشركة المصرفية (SAIP) صاحب أعلى ربحية لعام ٢٠١٦م مقارنة (بحصة السهم من الأرباح "EPS")													
مجال التوصية	التوصية العامة	مسئول التنفيذ	البيانات التنفيذية	SAIP	HDBK	CANA	EGBE	COMI	UNBE	CIEB	QNBA	NBKE	SAIB
مخاطر الائتمان المصرفي	تحسين مستوى مخاطر الائتمان للبنوك الدراسة، من خلال: - كفاءة القروض محل الاضمحلال، - كفاءة الديون المشكوك فيها، - كفاءة مخصصات خسائر القروض مقارنة ببنك الشركة المصرفية على عام ٢٠١٦م. (EPS)	إدارة المخاطر ومتابعة الائتمان	اضمحلال القروض	٠,٠٠٢	٠,٠٠٤	٠,٠٠١	٠,٠٤١	٠,٠٢٥	٠,٠٧٩	٠,٠٣١	٠,٠٢٠	٠,٠٠٥	٠,٠٠٢
مخصصات القروض			توصي النتائج عالية: بضرورة قيام البنوك التجارية عينه الدراسة بتدنية حجم قروضها المشكوك فيها وفقاً للتقييم السالية عالية، وذلك فيما عدا البنوك التجارية المرجحة (فالقائمة الموجبة تفسر أن الديون المشكوك فيها ليكني (SAIB-CANA) لعام (٢٠١٦م) بمقدار المعكوس للقيمة السالية عالية) وذلك مقارنة ببنك الشركة المصرفية لعام (٢٠١٦م) صاحب أعلى معدل (EPS).	٠,٠١٣	٠,٠٤٤	٠,٠١١	٠,٠٤١	٠,٠٢٥	٠,٠٧٩	٠,٠٣١	٠,٠٢٠	٠,٠٠٥	٠,٠٠٢
			توصي النتائج عالية: بضرورة قيام البنوك التجارية عينه الدراسة بتدنية حجم قروضها المشكوك فيها وفقاً للتقييم السالية عالية، وذلك فيما عدا البنوك التجارية المرجحة (فالقائمة الموجبة تفسر أن الديون المشكوك فيها ليكني (SAIB-CANA) لعام (٢٠١٦م) بمقدار المعكوس للقيمة السالية عالية) وذلك مقارنة ببنك الشركة المصرفية لعام (٢٠١٦م) صاحب أعلى معدل (EPS).	٠,٠١٣	٠,٠٤٤	٠,٠١١	٠,٠٤١	٠,٠٢٥	٠,٠٧٩	٠,٠٣١	٠,٠٢٠	٠,٠٠٥	٠,٠٠٢
			مخصصات القروض	٠,٠٠٩	٠,٠٥٤	٠,٠١١	٠,٠٤١	٠,٠٢٥	٠,٠٧٩	٠,٠٣١	٠,٠٢٠	٠,٠٠٥	٠,٠٠٢
			توصي النتائج عالية: بضرورة قيام البنوك التجارية عينه الدراسة بتدنية حجم خسائر قروضها وفقاً للتقييم السالية عالية (فالقائمة السالية تفسر أن حجم مخصصات خسائر القروض (البنوك السالية) < (SAIB) لعام (٢٠١٦م) بمقدار المعكوس للقيمة السالية عالية) وذلك مقارنة ببنك الشركة المصرفية لعام (٢٠١٦م) صاحب أعلى معدل (EPS).	٠,٠٠٩	٠,٠٥٤	٠,٠١١	٠,٠٤١	٠,٠٢٥	٠,٠٧٩	٠,٠٣١	٠,٠٢٠	٠,٠٠٥	٠,٠٠٢

مطالب وأليات التنفيذ على مستوى البنوك عينة الدراسة مقارنة بينك الشركة المصرفية (SAIP) متطابق وأليات التنفيذ على مستوى البنوك عينة الدراسة مقارنة بينك الشركة المصرفية صاحب أعلى ربحية لعام ٢٠١٦م مقاسة (بحصة السهم من الأرباح "EPS")									
SAIB	NBKE	QNBA	CHIB	UNBE	COMI	EGBE	CANA	HDBK	SAIP
١,٠٣٠	١,٠٢١	١,٠٢١	١,٠٥٤	١,١٥٦	١,٠٥٩	١,٠٧٢	١,١١١	١,١٣٥	١,٠١٩
نوصي النتائج عالية: بضرورة قيام كافة البنوك التجارية عينة الدراسة بتدنية حجم قروضها غير المنتظمة وفقاً للقيم المسالية عالية (بالقيم المسالية) تفسر أن حجم القروض غير المنتظمة (البنوك المسالية) < (SAIB) لعام (٢٠١٦م) بمقدار المعكوس الجمعي للقيم المسالية عالية) وذلك مقارنة بينك الشركة المصرفية لعام (٢٠١٦م) صاحب أعلى معدل (EPS).									
١,٠١٧	١,١١٠	١,٠٨٧	١,٠٧٩	١,٠٤٠	١,٠٧٩	١,٠٣٢	١,٠٨٨	١,٠٤٤	١,٠١٩
نوصي النتائج عالية: بضرورة قيام كافة البنوك التجارية عينة الدراسة بتعظيم حجم قروضها المنتظمة وفقاً للقيم الموجبة عالية (بالقيم الموجبة) تفسر أن حجم القروض المنتظمة (البنوك الموجبة) > (SAIB) لعام (٢٠١٦م) بمقدار المعكوس الجمعي للقيم الموجبة عالية) وذلك مقارنة بينك الشركة المصرفية لعام (٢٠١٦م) صاحب أعلى معدل (EPS).									

مجال التوصية	التوصية العامة	مسئول التنفيذ
تأجيل مخاطر الإلتزام المصرفي	تحسين مستوى مخاطر الإلتزام للبنوك الدراسة، من خلال: تدني القروض غير المنتظمة. هتعزيز معدل نمو القروض. وذلك مقارنةً ببنك الشركة المصرفية صاحب أعلى (EPS) لعام ٢٠١٦م.	إدارة رأس المال إدارة الإلتزام

مجال التوصية	التوصية العامة	مسئول التنفيذ
تأجيل مخاطر الإلتزام المصرفي	تحسين مستوى مخاطر الإلتزام للبنوك الدراسة، من خلال: تدني القروض غير المنتظمة. هتعزيز معدل نمو القروض. وذلك مقارنةً ببنك الشركة المصرفية صاحب أعلى (EPS) لعام ٢٠١٦م.	إدارة رأس المال إدارة الإلتزام

مطلبات وأليات التنفيذ على مستوى البنك عملة الدراسة مقارنة ببنك الشركة المصرفية (SAIP)										
متطلبات وأليات التنفيذ على مستوى البنك عملة الدراسة مقارنة ببنك الشركة المصرفية (SAIP)										
صاحب أعلى ربحية لعام ٢٠١٦ م مقاسة (بخصمة السهم من الأرباح "EPS")										
SAIB	NBKE	QNBA	CIEB	UNBE	COMI	EGBE	CANA	HDBK	SAIP	SAIP
٠,١٠٦	٠,٠٦٦	٠,٠٤٣	٠,٠٩٦	٠,٠٠٢	٠,١٠٦	٠,١٣٣	٠,٠٦٢	٠,٠٨٦	٠,٠٨٨	٠,٠٨٨
توصى النتائج عالية: بضرورة قيام البنك التجارية عملة الدراسة بتدنية نتائج مدلاتها للأصول الخطرة وفقاً للقيم السالبة عالية، وذلك فيما عدا البنوك التجارية السالبة (القيم الموجبة تقدر أن نسبة الأصول الخطرة للبنوك الموجبة) > (SAIB لعام ٢٠١٦ م) بمقدار المعكوس الجمعي للقيم الموجبة عالية) وذلك مقارنة ببنك "الشركة المصرفية العربية" لعام (٢٠١٦ م) صاحب أعلى معدل (EPS).										
٠,٠٢٣	٠,١٤١	٠,٢٢٢	٠,١٦٠	٠,١١٤	٠,٠٦٥	٠,٢٧٤	٠,٠٠٨	٠,٢٣٩	٠,٦٦٤	٠,٦٦٤
توصى النتائج عالية: بضرورة قيام البنك التجارية عملة الدراسة بتعظيم نتائج مدلاتها للأصول المتداولة وفقاً للقيمة الموجبة عالية، وذلك فيما عدا البنوك التجارية السالبة (القيم السالبة تقدر أن نسبة الأصول المتداولة للبنوك السالبة) < (SAIB لعام ٢٠١٦ م) بمقدار المعكوس الجمعي للقيم السالبة عالية) وذلك مقارنة ببنك الشركة المصرفية لعام (٢٠١٦ م) صاحب أعلى معدل (EPS).										
٠,١٥٠	٠,٢٨٤	٠,٣٢١	٠,٠٠٦	٠,١٣٢	٠,٠٤٦	٠,١٤٧	٠,٣٧٠	٠,١٤٠	١,٤٧٤	١,٤٧٤
توصى النتائج عالية: بضرورة قيام البنك التجارية عملة الدراسة بتعظيم نتائج مدلاتها لصفى قيمة التمويل المستقر وفقاً للقيم الموجبة عالية، وذلك فيما عدا البنوك التجارية السالبة (القيم السالبة تقدر أن صفى التمويل المستقر للبنوك السالبة) < (SAIB لعام ٢٠١٦ م) بمقدار المعكوس الجمعي للقيم السالبة عالية) وذلك مقارنة بالبنك المصرفية لعام (٢٠١٦ م) صاحب أعلى معدل (EPS).										
٠,٤٢٩	١,٤٣١	١,٦٣١	١,١٨٣	١,٢٤٩	١,٤٤٢	١,٦٠٩	٠,٦١٩	٠,٨٦٤	٢,٠١٢	٢,٠١٢
توصى النتائج عالية: بضرورة قيام البنك التجارية عملة الدراسة بتعظيم نتائج مدلاتها للسيولة الجارية وفقاً للقيم الموجبة عالية (القيم الموجبة تقدر أن نسبة السيولة الجارية للبنوك الموجبة) > (SAIB لعام ٢٠١٦ م) بمقدار المعكوس الجمعي للقيم الموجبة عالية) وذلك مقارنة بالشركة المصرفية لعام ٢٠١٦ م صاحب أعلى معدل (EPS).										

مخاطر السيولة المصرفية

مخاطر السيولة المصرفية	التوصية العامة	مسئول التنفيذ	آليات التنفيذ
السيولة الجارية			
صافي التمويل المستقر			
مخاطر الأصول المتداولة			
مخاطر الأصول الخطرة			

تحسين مستوى مخاطر السيولة
 - تدني نسبة الأصول الخطرة:
 - تعظيم صافي التمويل المستقر.
 - تعظيم نسبة السيولة الجارية.
 - مقارنة بنك الشركة المصرفية أعلى (EPS) لعام ٢٠١٦ م.

لجنة الأصول والخصوم

مقارنته وآليات التنفيذ على مستوى البنوك عينه الدراسة مقارنة ببنك الشركة المصرفية (SAIP)									
مقارنته وآليات التنفيذ على مستوى البنوك عينه الدراسة مقارنة ببنك الشركة المصرفية (SAIP)									
SAIB	NBKE	QNBA	CIEB	UNBE	COMI	EGBE	CANA	HDBK	SAIP
٠,٠٢٢	٠,٠٣٧	٠,٠٣٣	٠,٠٢٥	٠,٠٣٤	٠,٠٢٥	٠,٠٢٥	٠,٠٢٩	٠,٠٥٠	٠,٠٥٤
توصى النتائج عالية بضرورة قيام بنك قناة السويس بتعزيز نتائج مدلاته للسيولة وفقاً للمعايير وفقاً للقيمة الموجبة عالية، وذلك فيما عدا البنوك التجارية السائلة (والقيمة السائلة تفسر أن حجم السيولة غير المباشرة (البنوك السائلة) < (SAIB) لعام ٢٠١٦ بمقدار المعكوس الجملي للقيم السائلة عالية) وذلك مقارنة ببنك الشركة المصرفية لعام (٢٠١٦) صاحب أعلى معدل (EPS).									
٠,٠١٣	٠,٠٥١	٠,٠٨٦	٠,٠٤٨	٠,٠٢٤	٠,٠٢٥	٠,٠٤٧	٠,٠٠١	٠,٠٢٨	٠,١١١
كفاية الشريحة الأولى									
توصى النتائج عالية بضرورة قيام كافة البنوك عينه الدراسة برتعزيز نتائج مدلاتها لكفاية رأس المال للشريحة الأولى وفقاً للقيم الموجبة/السائلة عالية مقارنة بالبنوك المصرفية صاحب أعلى (EPS) أو مقارنة بالحد الأدنى للبنك المركزي ومقداره (١٠,٥%)، فالزيادة غير المسببة لحجم الأموال المحتفظ بها لكفاية رأس المال تؤثر على قدرة البنك على توظيف هذه الأموال في استثمارات كثر علناً.									
٠,٠١٩	٠,٠٢٠	٠,٠٣٨	٠,٠١٤	٠,٠١٨	٠,٠١٦	٠,٠٢٥	٠,٠٣٨	٠,٠٢١	٠,١٢٩
الدقة الراسدية									
توصى النتائج عالية بضرورة قيام البنوك عينه الدراسة برتعزيز نتائج مدلاتها لكفاية رأس المال للقاعدة الراسمالية وفقاً للقيم الموجبة/السائلة عالية مقارنة ببنك الشركة المصرفية لعام (٢٠١٦) صاحب أعلى معدل (EPS) أو مقارنة بالحد الأدنى للبنك المركزي ومقداره (١٠%)، فالزيادة غير المسببة لحجم الأموال المحتفظ بها لكفاية رأس المال تؤثر على قدرة البنك على توظيف هذه الأموال في استثمارات كثر علناً، وبالتالي ربحية.									
٠,٠٠٠	٠,٠٥٥	٠,٠٧٢	٠,٠١٩	٠,٠١٩	٠,٠١٤	٠,٠١٤	٠,٠٠٠	٠,٠٤٨	٠,٠٦٩
رأس المال المستثمر									
توصى النتائج عالية بضرورة قيام بنكي "قناة السويس" و "المصري الخيفي" بتعزيز نتائج مدلاتها لكفاية رأس المال الممتلك وفقاً للقيم الموجبة عالية، وذلك فيما عدا البنوك التجارية السائلة (والقيمة السائلة تفسر أن كفاية رأس المال الممتلك للبنوك السائلة) < (SAIB) لعام (٢٠١٦) بمقدار المعكوس الجملي للقيم السائلة عالية) مقارنة بالبنوك المصرفية لعام (٢٠١٦) صاحب أعلى (EPS).									

مجال التوصية	التوصية العامة	مسئول التنفيذ
مخاطر السيولة المصرفية	تحسين مستوى مخاطر السيولة لبنوك الراساء من خلال: - الحد من نسبة الأصول الخطرة. مقارنة بالشركة المصرفية لعام ٢٠١٦ م.	لجنة الأصول والخصوم
مخاطر كفاية رأس المال	تحسين مستوى مخاطر كفاية رأس المال لبنوك الراساء من خلال: - تعزيز رأس المال للشريحة الأولى. - تعزيز كفاية رأس المال للقاعدة الراسمالية. - تعزيز كفاية رأس المال الممتلك. مقارنة ببنك الشركة المصرفية أعلى (EPS) لعام ٢٠١٦ م.	الإدارة العامة المتطلبات بازل وجود الأصول

مخاطر كفاية رأس المال	مخاطر السيولة المصرفية
كفاية الشريحة الأولى	كفاية الشريحة الأولى
كفاية القاعدة الراسمالية	كفاية القاعدة الراسمالية
رأس المال الممتلك	رأس المال الممتلك

مطلبات وآليات التنفيذ على مستوى البنوك عينة الدراسة مقارنة بالبنك التجاري الدولي (COMI)										تابع التوصية على مستوى بنوك الدراسة مقارنة بالبنك التجاري الدولي			
SAIB	NBKE	QNBA	CIEB	UNBE	COMI	EGBE	CANA	HDBK	SAIP	آليات التنفيذ	مسئول التنفيذ	التوصية العامة	مجال التوصية
١,١٢٤	١,١٢٤	١,١١٨	١,٨٣٦	١,١١٢	١,٠٨٧	١,٠٢٧	١,١٢٤	١,١٥٦	١,١٧٤	منشئ البنك الدولي	الإدارة العامة	تحسين مستوى مخاطر كفاية رأس المال للبنوك الدراسة، من خلال: - تنظيم قيمة هامش الأمان السوقي. - مستعظم الراجعة المالية بإزال III	تأجيل مخاطر رأس المال
١,٣٠٠	١,٣٠٠	١,٣٠٠	١,٣٠٠	١,٣٠٠	١,٣٠٠	١,٣٠٠	١,٣٠٠	١,٣٠٠	١,٣٠٠	البنك التجاري الدولي	الإدارة العامة	مقارنة بينك الشركة المصرفية على (EPS) لعام ٢٠١٦ م.	الراجعة المالية بإزال III
<p>توصى النتائج عالية؛ بضرورة قيام البنك المصري الخليلي " بتنظيم نتائج مدلاتها لها من الأمان السوقي وفقاً للقيمة الموجبة عالية، وذلك فيما عدا البنوك المساهمة؛ فالقيمة المساهمة تفسر أن هامش الأمان السوقي (البنوك المساهمة) < (SAIB) لعام (٢٠١٦) بمقدار المعكوس للقيمة المساهمة عالية) وذلك مقارنة بينك الشركة المصرفية لعام (٢٠١٦) صاحب أعلى معدل (EPS).</p> <p>الراجعة عالية: ١,٨٩٣، ١,٩١١، ١,٩٢٣، ١,٩٢٥، ١,٩١١، ١,٩٢٣، ١,٩٢٥، ١,٩١١، ١,٩٢٣، ١,٩٢٥.</p> <p>توصى النتائج عالية؛ بضرورة قيام كافة البنوك التجارية عينة الدراسة بتنظيم نتائج مدلاتها للراجعة المالية وفقاً للقيمة الموجبة عالية، وذلك فيما عدا البنوك التجارية المساهمة؛ فالقيمة المساهمة تفسر أن مقدار الراجعة المالية للبنوك (EGBE-SAIB) < (SAIB) لعام (٢٠١٦) بمقدار المعكوس للقيمة المساهمة عالية) مقارنة بينك الشركة المصرفية العربية لعام (٢٠١٦) صاحب أعلى معدل (EPS).</p>													

أثر التزام البنوك عينة الدراسة بالتوصية بالمعدلات المرجعية لبنك الشركة المصرفية للعام المالي ٢٠١٦ م على مؤشرات ربحية البنوك التجارية:									
المتغير	الأثر على ربحية البنوك التجارية عينة الدراسة								
SAIB	NBKE	QNBA	CIEB	UNBE	COMI	EGBE	CANA	HDBK	COMI
٤,٢٠٤	١,٩٧٧	١,٧٧٢	٢,٠٨٥	١,٩٤٣	١,٥٧٤	١,٥١٦	٢,١٠٣	١,٨٩٤	٢,٤٠٢
١,١١٣	١,١٠٥	١,٠٠١	١,١٠٦	١,٠٠٧	١,٠١٥	١,٠١٣	١,٠١٢	١,٠١٦	١,٠٠٨
٤٤,٢٥	٤٥,٠٩٨	٥١,٠٦	٥١,٩٢٣	٥٧,٩٢٦	٥١,٥٢٢	٥٧,٨٢٧	٥١,٨٤٥	٤٤,١٣٣	٥٤,٥٥٦
<p>هناك أثر سلبي بنسبة (١١,١) % على ربحية (SAIB) وفقاً (بها من الربح من القادة) مقارنة بالشركة المصرفية صاحب أعلى (EPS) لعام ٢٠١٦ م.</p> <p>هناك أثر سلبي بنسبة (٤,٤) % على ربحية (HDBK-CANA-CIEB) وفقاً (بها من الربح من القادة) مقارنة بالشركة المصرفية صاحب أعلى (EPS) لعام ٢٠١٦ م.</p> <p>هناك أثر إيجابي بنسبة (١٠,١) % على ربحية البنوك عينة الدراسة وفقاً (EPS).</p>									

١٣ المراجع:

١/١٣ المراجع العربية:

- ١- الزعبي، خالد أحمد عواد؛ بلول، محمد (٢٠١١)، المنافسة لدى البنوك الأردنية من منظور هيكل السوق والكفاءة، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد الثاني والثلاثون، العدد الأول، ص ٢٣٠-٢٤٩.
- ٢- الساعدي، علاء صالح (٢٠١٥)، ربحية المصارف والعوامل المؤثرة عليها "دراسة تطبيقية على البنوك العراقية المدرجة في سوق الأوراق المالية"، المجلة العربية للإدارة، المجلد الخامس والثلاثون، العدد الأول، ص ٣٥٩-٣٧٤.
- ٣- السهلاوي، عبد العزيز بن محمد (٢٠١٨)، تأثير المخاطر المالية على ربحية البنوك التجارية في سوق الأسهم السعودي "دراسة قياسية"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة لونيبي على البلدة، العدد العشرون، ص ٢٢٩-٢٤٠.
- ٤- أحمد، محمود جلال؛ والكسار، طلال (٢٠٠٩)، استخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات (الفشل المالي)، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الزرقاء الخاصة، ص ١-٢٤.
- ٥- حردان، عبدالله صلاح سعود (٢٠٠٩)، نموذج مقترح لقياس وتحليل أثر طرق تقييم الأداء في القيمة السوقية للبنوك التجارية في الأردن في ضوء التجارب العالمية والواقع الاقتصادي الأردني، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية.
- ٦- حسن، حسنين فيصل؛ وهاني، كوثر حميد (٢٠١٢)، أثر ربحية ومقسوم أرباح السهم العادي في قيمة الشركة "دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية المساهمة الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، مجلة كلية الدراسات الإنسانية الجامعة، المجلد الأول، العدد الثاني، ص ٣٥-٨٨.
- ٧- حماد، طارق عبد العال (٢٠٠٣)، المشتقات المالية "المفاهيم-إدارة المخاطر-المحاسبة"، الدار الجامعية.
- ٨- حماد، طارق عبد العال (٢٠٠٧): إدارة المخاطر (أفراد - شركات - بنوك) مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- ٩- حنفي، عبد الغفار (٢٠٠٠)، تنظيم وإدارة البنوك، المكتب العربي الحديث، مصر.
- ١٠- سعيد، عبد السلام لفته (٢٠٠٦)، تحليل الودائع المصرفية "نموذج مقترح"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الحادي عشر، ص ٣٠٦-٣٥٤.
- ١١- شخاتره، مأمون ياسين (٢٠١٤)، محددات ربحية البنوك التجارية في الأردن، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، العدد الأول، ص ٦٨-٨٣.

د. حسنين السيد حسنين؛ أمحمود فرج بكر

- ١٢ - عباس، عباس خضير (٢٠١٢)، التنبؤ بأداء الشركات البنكية العراقية المساهمة باستخدام النسب المالية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الحادي والثلاثون، ص ص ٣٢٥-٣٥٣.
- ١٣ - حمدان، علاء محمد وآخرون (٢٠١٣)، العلاقة بين هيكل السوق والربحية في صناعة المصارف الأردنية والفلسطينية، مجلة رؤى استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، المجلد الأول، العدد الثالث، ص ص ١١٦-١٤٧.
- ١٤ - محمود، بهية مصباح (٢٠٠٨)، العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين "دراسة تحليلية"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- ١٥ - مكاي، نادية أبو فخرة (١٩٩٨)، تحليل المخاطر البنكية في البنوك التجارية المصرية (نموذج تجريبي)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، ص ص ٤٥١-٥٣١.
- ١٦ - سليمان، ناصر (٢٠١٣)، كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية الجزائرية "تشخيص الواقع ومقترحات التطوير"، بحث مقدم للمؤتمر الثاني للصناعة المالية الإسلامية المنعقد في الجزائر بين ٨-٩ كانون الأول، ص ص ١-١٩.
- ١٧ - نجار، حياة (٢٠١٤)، إدارة المخاطر البنكية وفق اتفاقية بازل "دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة فرحات عباس، الجزائر.
- ١٨ - هندی، منير إبراهيم (٢٠٠٦)، إدارة المنشآت المالية وأسواق المال، منشأة المعارف للنشر والتوزيع.

٢/١٣ المراجع الأجنبية:

- 1- Abdullah A. Kraidi, (2015) "A Comparative Study of Profitability Indicators of Commercial Banks in Turkey and the UAE", Master of Science in Banking and Finance, Eastern Mediterranean University.
- 2- Adekunle A. Owojori, Ishola R. Akintoye, Felix A. Adidu, (2011) "The Challenge of Risk Management in Nigerian Banks in the Post Consolidation Era", Journal of Accounting and Taxation, Vol.3, Issue:2, pp.23-31.
- 3- Akther Uddin, (2015) "Risk Management Practices in Islamic Bank: A Case Study of Islami Bank Bangladesh Limited", MPRA, Working Paper, No.68781, pp.1-39.
- 4- Amalendu Ghosh, (2012) "Managing Risks in Commercial and Retail Banking", John Wiley&Sons, Asia.

- 5- Artor Nuhiu, Arber Hoti, Mejdi Bektashi, (2017) “Determinants OF Commercial Banks Profitability Through Analysis OF Financial Performance Indicators: Evidence From Kosovo”, Business: Theory and Practice, Vol.18, Issue:1, pp.160-170.
- 6- Benedikt Goderis, Ian W Marsh, Judit Vall Castello, Wolf Wagner, (2007) “Bank behaviour with access to credit risk transfer markets”, Bank of Finland Research, Discussion Paper No.4, pp.1-28.
- 7- Bogdan Capraru, Iulian Inhatov, (2014) "Banks' Profitability in Selected Central and Eastern European Countries", Procedia Economics and Finance, Vol.16, pp.587-591
- 8- Clara Cardone-Riportella, Reyes Samaniego-Medina, Antonio Trujillo-Ponce, (2010) "What Drives Bank Securitisation? The Spanish Experience", Journal of Banking and Finance, Vol.34, Issue:11, pp.2639-2651.
- 9- Claudiu Tiberiu Albulescu, (2015) "Banks' Profitability and Financial Soundness Indicators: A Macro-Level Investigation in Emerging Countries", Procedia Economics and Finance, Vol.23, Issue:3, pp.203-209.
- 10- Darry E. Getter, (2014) “U.S. Implementation of the Basel Capital Regulatory Framework”, U.S.A, Congressional Research Service, pp.1-22.
- 11- Financial Soundness Indicators-Compilation Guide, (2006). International Monetary Fund
- 12- Milton Harris, Christian C. Opp, Marcus M. Opp, (2014) "Higher Capital Requirements, Safer Banks?", Polished Academy, U.S.A, University of Chicago, pp.1-37.
- 13- Itziar Iranzo Marco, (2016) “The Net Stable Funding Ratio: Theoretical Background and Analysis OF The Spanish Banking Sector”, Revista de Estabilidad Financiera, Banco de Espana, No.31, pp.65-96.
- 14- Jianhua Zhang, Chunxia Jiang, Baozhi Qu, PengWang, (2013) “Market concentration, risk-taking, and bank performance: evidence from emerging economies”, International Review of Financial Analysis, Vol.30, pp.149-157.

- 15- José María Arroyo, Ignacio Colomer, Raúl García-Baena, Luis Manuel González-Mosquera, (2012) "Comparing Risk-Weighted Assets: The Importance OF Supervisory Validation Processes", Revista de Estabilidad Financiera, Banco de Espana, Vol.5, Issue:22, pp11-29
- 16- Joseph A. Nkansah, (2018) "The Effect of capital structure on the profitability of universal banks in Ghana", PhD Thesis, California.
- 17- Khaled Abdalla Al-Tamimi, Samer Fakhri Obeidat, (2013) "Determinants of Capital Adequacy in Commercial Banks of Jordan an Empirical Study", International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences, Vol.2, Issue:4, pp.44-58
- 18- Mahir Binici, Bülent Köksal, (2012) "Is the Leverage of Turkish Banks Procyclical?", Central Bank Review, Vol.12, Issue:2, pp.11-24
- 19- Marcin Flotynski, (2017) "Basel III Long-Term Liquidity Standard in the Context of the Profitability of Banks and Volatility of their Stock Prices–Quantitative Analysis for the Euro Area", (NBP) Working Paper, No:274.
- 20- Michael J. Cooper, Huseyin Gulen, Michael J. Schill, (2008) "Asset Growth and the Cross-Section of Stock Returns", The Journal of Finance, Vol. LXIII, Issue:4, pp.1609-1651.
- 21- Mokhdum Morshed, (2014) "Performance Analysis of United Commercial Bankand Trust Bank", discussion paper, School of Business North South University.
- 22- Muhammad Ali, Chin Hong Puah, (2019) "The internal determinants of bank profitability and stability: An insight from banking sector of Pakistan", Management Research Review, Vol.42, Issue:1, pp.49-67
- 23- Muhammad Ishtiaq, (2015) "Risk Management in Banks: Determination of Practices and Relationship with Performance", PhD Thesis, University of Bedfordshire.
- 24- Musaab Mousa, Judit Sagi, Zeman Zoltan, (2018) "The Impact of Credit and Capital Risk on The Banking Performance: Evidence

- From Syria”, Vadyba Journal of Management, Vol.32, Issue:1, pp.107-112.
- 25- Nguyen Quang, Christopher Gan, (2019) “Bank Risk Management: A Regulatory Perspective”, Book Chapter, Available at: <https://researcharchive.lincoln.ac.nz/handle/10182/13150> .
- 26- Parvesh Kumar Aspal, Naresh Malhotra, (2013) "Performance Appraisal of Indian Public Sector Banks", World Journal of Social Sciences, Vol.3, Issue:3, pp.1-18
- 27- Peter S. Rose, Sylvia C. Hudgins, (2008) “Bank Management and Financial Services, Seventh Edition II. Financial Statements and Financial Firm”, Chapter 6. Measuring and Evaluating the Performance of Banks and Their Principal, The McGraw–Hill Companies.
- 28- Rossazana Ab-Rahim, Sheen Nie Chiang, (2016) "Market structure and performance of Malaysian banking industry", Journal of Financial Reporting and Accounting, Vol.14, Issue:2, pp.158-177.
- 29- Rym Ayadi, Maria SS. Assunta, (2016) "Total Assets" versus "Risk Weighted Assets": does it matter for MREL requirements?", Provided in advance of the public hearing with the Chair of the Single Resolution Board in ECON on 13July2016, Economic Governance Support Unit, European Parliament, pp.1-22
- 30- Samuel Gameli Gadzo, Samuel Kofi Asiamah, (2018) “Assessment of the Relationship Between Leverage and Performance: An Empirical Study of Unlisted Banks in Ghana”, Journal of Economics and International Finance, Vol.10, Issue:10, pp.123-133.
- 31- Sanjukta Sarkar, Rudra Sensarma, (2016) “The Relationship Between Competition and Risk-Taking Behaviour of Indian Banks”, Journal of Financial Economic Policy, Vol.8, Issue:1, pp.95-119.
- 32- Sayed Elkhoully, Mohamed Ibrahim, Mohamed El Fragy, Amal Kotb, (2015) "Measuring the Effectiveness of Banking Risk Balanced Scorecard in Enhancing Bank Value", International Journal of Economics&Finance, Vol.7, Issue:6, pp.139-152.

- 33- Sharad Kumar, (2015) "Project Report ON Risk Management IN Banking Sector", Knowledge Bank's International Journal OF Multidisciplinary Studies, Vol.1, Issue:1, pp.1-3.
- 34- Stephen Oluwafemi Adeusi, Niyi Israel Akeke, Obawale Simeon Adebisi, Olawale Oladunjoye, (2014) "Risk Management and Financial Performance of Banks in Nigeria", European Journal of Business and Management, Vol.6, Issue:31, pp.336-342
- 35- Tadija Dukic, Bojana Novicevic, (2013) "The Analysis of Key Financial Performance of Banks", Economics and Organization, Vol.10, Issue:2, pp.129-145.
- 36- Thirupathi Kanch, M. Manoj Kum, (2013) "Risk Management IN Banking Sector-AN Emperical Study", International Journal of Marketing-Financial Services&Management Research, Vol.2, Issue:2, pp.145-153.
- 37- Ti Hu, Chi Xie, (2016) "Competition, Innovation, Risk-Taking, and Profitability in the Chinese Banking Sector: An Empirical Analysis Based on Structural Equation Modeling", Discrete Dynamics in Nature and Society, Vol.16, pp.1-10
- 38- Udrea Ionel, (2013) "Analyzing banking risk", Ovidius University Aannals-Economic Sciences Series, Vol.xuu, No.1
- 39- World Bank, (2018) "Bank's Non-Interest Income to Total Income for United States", Retrieved from FRED, Federal Reserve Bank of St. Louis.
- 40- Yong Tan, (2016) "The Impacts of Risk and Competition on Bank Profitability in China", Journal of International Financial Markets-Institutions&Money, Vol.40, Issue:1, pp.85-110.
- 41- Yong Tan, (2017) "Competition and Profitability in the Chinese banking industry: new evidence from different banking markets", Researchgate, Working Pape, pp.1-39.
- 42- Yong Tan, Christos Floros, John R Anchor, (2017) "The Profitability of Chinese Banks: Impacts of Rrisk-Competition and Efficiency", Review of Accounting and Finance, Vol.16, Issue:1, pp.86-105.

A proposed model for measuring the impact of internal financial risks on the profitability of commercial banks listed on the Egyptian Stock Exchange

Dr. Hassanin Al-Sayed Taha and Mahmoud Morsi

Abstract:

The aim of the research is to identify the extent of the impact of internal financial risks on the profitability of commercial banks listed on the Egyptian Stock Exchange. And that is by setting a quantitative model to reveal the impact of internal financial risks (credit risk, liquidity risk, capital adequacy risk) on improving the profitability indicators of commercial banks listed on the Egyptian Stock Exchange (net interest margin - net non-interest margin - share of profits), The researcher will rely on a sample of commercial banks listed on the Egyptian Stock Exchange, which numbered (9) during the research period extending from 2010 to 2019. The method of multiple regression analysis was used to test the hypotheses and the results indicated that the profitability indicators of commercial banks listed on the stock exchange are affected by (the index of doubtful debt risks, the index of loan growth rate, the capital adequacy index of the first tranche, the capital adequacy index. From the capital base Basel III, market margin of safety index, Basel III financial leverage index) and the absence of influence of the rest of the internal financial risk variables on the dependent variables.

Keywords: Credit Risk, Liquidity Risk, Capital Adequacy Risk, Profitability, The Commercial Banks.